جـــامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم
قسم اللغة العربية

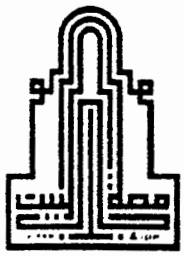

شروح فصيح ثعلب المطبوعة بين المعيارية والتطور اللغوي

Printed Commentaries on Tha'lab's Faṣyh in Reference to Eloquence Standards and Language Development.

إعداد الطالب

سعد عبد الله جبريل مقداد

إشراف

الدكتور: إبراهيم يوسف عبد القادر السيد

الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي

٢٠٠٢-٢٠٠٣

شروح فصيح ثعلب المطبوعة بين المعياريّة والتطوّر اللّغويّ

Printed Commentaries on Tha'lab's Fasyh in Reference to Eloquence Standards and Language Development.

إعداد
سعد عبدالله جبريل مقداد
(٩٨٢٠٣٠١٠٠٢)

إشراف
الدكتور: إبراهيم يوسف عبد القادر السيّد

أعضاء لجنة المناقشة	الإمضاء
١) د . إبراهيم يوسف السيّد (مشرفاً ورئيساً)	
٢) أ.د نهاد الموسى (عضواً)	
٣) أ.د علي البواب (عضواً)	
٤) د . أمان أبوصالح (عضواً)	

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – تخصص : علم اللغة – في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠م

الإهداء

إلى النور الذي ما فتئ يبعث الأمل والطموح ... أبي

إلى نبع العطاء الدائم وأصله ... أمي

وإلى رفيقة الدرب حلوه ومره ... زوجتي

وإلى إخوتي، وأختي رمز الصفاء والنقاء والمحبة في دربنا الطويل

وإلى من أعمل من أجلها بعد الله والوطن ... فلذة كبدي: رحمة

شكـر و ثنـاء

لا بدّ من نهاية لكلّ بداية، و لا بدّ لي بعد أن أنهيت هذا البحث من أن أتوجه بعميق الشكر إلى الدكتور إبراهيم يوسف السّيد الذي عاصر البحث منذ بداياتـــه، ولم يبخل عليّ بوقته وبعلمه، واحتمل معي بسعة صدره ما واجـــه البحـــث مـــن صعوبات، فأوضح ما أشكل وغمض، فكان نعم المعلم ونعم المشرف.

كما أتوجه بمزيد من الشكر والتقدير إلى أساتذتي:
١-الأستاذ الدكتور نـــهـــاد الـــمـــوســـى .
٢-الأستاذ الدكتور عـــلـــي البـــــواب.
٣-الدكتور أمـــانْ أبـــو صـــالـــح.

الذين تفضلوا بقبول قراءة هذا البحث ، وإثرائـــه بملاحظـــاتهم وآرائهـــم ، واقتراحاتهم التي ستلقى قلباً مفتوحاً ، وصدراً واسعاً ، وعقلًا واعياً – بإذن الله – ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص شكري إلى كلّ من قدّم لي مشورة أو رأيا تشجيعيا ، كما وأجزل جميل العرفان إلى أستاذي الدكتور علي البواب الـــذي يسّر لي الاطلاع على مكتبته الخاصة والإفادة منها. ولا يفوتني أن أذكر الفضـــل لأهله متمثلاً بأستاذي الدكتور سعيد الزبيدي، الذي كانت له اليد الطولى في فكـــرة هذا البحث، وفي وضع حجر الأساس له والتخطيط المتقن.

وأشكر أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية في الجامعة ، لما قدّموه مـــن عون ومساعدة. وشكراً جزيلاً إلى أسرة مكتبة الجامعة الأردنية لما قدمتـــه مـــن سهولة في حصولي على المعلومة المفيدة. ولا أنسى أن أتوّج تقديري لمدرســـة أحمد طوقان الثانوية إداريّيها وأعضاء هيأتها التدريسية وطلبتها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة سرحان للخدمات الطلابية التي أشرفت على طباعة هذا البحث وإخراجه إخراجا حسنا.

فللجميع أقول: جزاكم الله عني خير الجزاء

الباحث

المحتويات

الـــمـــوضـــوع	الصفحة
المقدّمة	١
تمهيد: معالم التصويب اللغوي إلى عصر ثعلب – القرن الثالث الهجري	٦
الفصاحة لغة واصطلاحا	١٠
ملامح شخصية ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ)	١٢
كتاب الفصيح	١٣
الفصـــيح : شروحـــه و حـــركة التألـــيف فيه	١٦
شروح الفصيح	١٧
الفصل الأوّل	
المعياريّة في الفصاحة	٢٤
المبحث الأول: ضوابط المعيار الصوابي	٢٩
المبحث الثاني: المعيارية عند شراح الفصيح	٤١
المبحث الثالث: الاختيار	٥٦
الفصل الثاني	
التطـــــوّر اللّغـــــويّ	٦٩
المبحث الأول: تطور لغات العرب (ما كان لغة أخرى)	٧٢
المبحث الثاني : المعرب والدخيل (الخارج على كلام العرب)	٨٠
المبحث الثالث: التطور اللغوي الدلالي	٩١
المطلب الأول: الترادف	٩٣
المطلب الثاني: المشترك اللفظي	١٠٤
المطلب الثالث: التضاد	١١٣
الفصل الثالث	
اتجاهات نقد فصيح ثعلب	١٢١
المبحث الأول: النقد المذهبي	١٢٤
المبحث الثاني: النقد الموضوعي	١٥٦
مسائل النقد الموضوعي	١٥٦
الخاتمة ونتائج البحث	١٧٤
قائمة المصادر والمراجع	١٧٧

الملخص

شروح فصيح ثعلب المطبوعة بين المعياريّة والتطوّر اللّغويّ

إعداد

سعد عبد الله جبريل مقداد

إشراف

الدكتور إبراهيم يوسف السيِّد

تحاول الدراسة بيان أثر شروح فصيح ثعلب المطبوعة في تصحيح اللغة والتوجيه إلى فصيحها من خلال استقراء آراء الشراح ومناقشتها بناء على ما ذكره علماء اللغة وأصحاب المعاجم، وصولاً إلى تحديد المعايير التي اعتمدها هؤلاء العلماء في تفصيحهم اللغة، وذلك تبعاً لتنوع المذاهب اللغوية والبيئات التي ينتمي إليها هؤلاء اللغويون. وكذلك سعي هذه الدراسة إلى تبيُّن موقف الشراح من التطور اللغوي الحاصل في بعض ألفاظ اللغة، وموقعه من حيث الفصاحة.

وتنطلق الدراسة من فرضية تقضي بفحص ما ورد في شروح فصيح ثعلب المطبوعة من آراء نقدية موافقة لما عرفته العربية من استعمال، وصاغه العلماء في قوانين، أو ما ظهر من مخالفة في المسموع من الكلام العربي.

جاءت هذه الدراسة في مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أبرزت في المقدمة أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، ومن ثم المنهجية المتبعة في مختلف فصول البحث، في حين عرض التمهيد لحركة تصويب اللغة إلى عصر ثعلب، ومفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً، ثم تناول كتاب الفصيح وما أثير حوله من دراسات، ثم جاء الفصل الأول موضّحاً للمعيارية اللغوية مفهوماً، وأهم ضوابط المعيار الصوابي لدى اللغويين، وطريقة اختيارهم لفصيح اللُّغة.

وعَرَض الفصل الثاني لظاهرة التطور اللغوي في العربية موضّحاً أثرها وأهم صورها ومظاهرها، وأهم العوامل التي تؤثر فيها، وكذلك أثر شروح الفصيح في بيان ذلك التطور وأهميته.

وعمد الفصل الثالث إلى عرض بعض المسائل اللغوية التي نقدها الشراح نقداً مذهبياً أو موضوعيًّا، كشف من خلاله تنوع اتجاهات النقد لكتاب الفصيح ومواقف الشراح وبعض النقاد منه ومن صاحبه إمَّا قبولاً إما ردًّا.

ولخّصت الخاتمة أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج منها:

١-تنوع مناهج شراح الفصيح في تحديد الفصيح والأفصح كلٌّ حسب مذهبه اللغوي، فتحكم القياس في الصواب والخطأ عند بعضهم، بينما مال بعضهم إلى التوسع في الاستشهاد والاحتجاج، بعدّهم كلّ مسموع مقيساً.

٢-جاءت شروح الفصيح رافداً قوياً من روافد نمو اللغة وتطورها حيث اشتملت على ألفاظ تمثل بعض لهجات العرب، وتضمنت ألفاظاً دخيلة ومعرّبة. وأكّدت مبدأ التأثير والتأثر الناتج عن اتصال الشعوب والأمم.

٣-بدا تجاهل منهج ثعلب في "الفصيح" واضحاً من بعض النُّقاد، ذلك أنّ منهجه في كتابه سار على تضمينه الفصيح والأفصح من الألفاظ والتراكيب.

٤-مثّلت شروح فصيح ثعلب صورة من صور الخلاف اللغوي الحاصل بين علماء اللغة، وجاءت على اتجاهات مختلفة تمثّلت بالاتفاق مع ما ذكره ثعلب عند بعضهم، والاختلاف مع ما جاء به عند بعضهم الآخر.

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسانٍ عربي مبين، مُعجزاً به خلقه في كـلّ حـين، والصـلاة والسلام على النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – أرسله الله رحمـة للعـالمين، وعلـى آلـه وصحبه أجمعين وبعد،

فقد ترك لنا علماء اللغة العربية القدامى تراثاً ثرّاً يتمثل بهذه الكنوز التـي جمعـت فأحاطـت بكلّ ما يمتُّ بصِلةٍ حميمة للدرس اللغوي، وما فرضته الحياة المتجددة من ضروب القول وفنونه.

ولقد عمل أصحاب هذه المؤلفات على خدمة اللغة العربية وصيانة مفرداتها مـن اللّحـن والخطأ اللذين انتشرا بعد اختلاط العرب بغيرهم من أبناء الشعوب الأخرى، فعـمّ الخطـأ عنـد كثيرين، وهم يحسبون أنهم مصيبون.

وبعد أن رأى علماء العربية هذا الخلط، تصدّوا للتأليف في فصيح الكلام، وبينوا ما خالفه، فظهر كثير من المؤلفات التي عُنيت بتطبيق المقياس الصوابي على مفردات اللُّغـة، فوضّـحوا أبنيتها، وبيّنوا دلالاتها، وفسّروا ظواهرها؛ جاعلين الفيصل في ذلك ما ورد من فصـيح كـلام العرب، مستندين إلى شواهد القرآن الكريم، والشواهد الأخرى التي كانت المعيـار فـي صـحة البناء وسلامة المعنى.

ولعلّ من أبرز تلك المؤلفات التي عُنيت بهذا النوع من التصنيف كتاب فصيح ثعلـب (ت ٢٩١ هـ). الذي يُعَدُّ من الكتب المهمة! ذلك أنّ صاحبه حاول أن يضمّنه الفصيح والأفصح من كلام الناس، لذا اهتم به الناس اهتماماً كبيراً لم يحظ به كتاب مثله. ولا شـيء أدلّ علـى هـذا الاهتمام من كثرة شروحه التي زادت على ثلاثين شرحاً منها المختصر ومنها المطوّل، وكـذلك بيان ما وُجِّه للفصيح وصاحبه من نقد وتخطئة، أو انتصار له وتأييد.

إنّ قيمة شروح فصيح ثعلب يمكن البحث فيها من زوايا مختلفة خاصة ما أثارتهـا هـذه الشروح من مناقشات ووجهات نظر في قضية الفصيح أو قضية المسـتوى الصـوابي للألفـاظ والاستعمالات اللغوية، حيث إنّ المستوى الصوابي لم يكن أمراً محدداً بين العلماء العرب، وليس مرجعه إلى شيء متفق عليه. فما عدّه هذا فصيحاً جعله ذاك مقابلاً للفصيح ومـا خطّـأه واحـد صوّبه آخر، وما وضعه الأول في أعلى سلّم الفصاحة أنزله الثاني إلى أوسط السلم أو أدناه. وإذا أخذ بعض بمعيار الكثرة أو الشهرة دلالة على الفصاحة فغيره يأتي بنقيض ذلك، وإذا قال أحدهم إن لغة الحجاز هي الصواب قال الآخر: إن لغتي تميم وطيء ليستا خطأ.

ولأنّ اللُّغة كائن حي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموّه وتطوّره كان لا بدّ من أشخاص يدافعون عن هذه النظرية ذاهبين إلى أنّ اللغة عرضة للتطور المطّرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها وبنيتها ودلالاتها.

لعلّ ما دفعني إلى الإقدام على هذا البحث بصفة عامة رغبتي الشديدة في دراسة لغة القرآن الكريم وخاصة قضية الفصيح والعامي التي كان لها أكبر الأثر في توجهي نحو هذا المسار.

أمّا اختياري شروح فصيح ثعلب المطبوعة مجالاً لهذه الدراسة فقد كان من إشارة أحد الأساتذة بمحاولة البحث في هذه الشروح من حيث المعيارية والتطور اللغوي.

والحق يقال: إن معرفتي بهذه الشروح لم تكن كبيرة، غير أنّني بذلت ما بوسعي للحصول عليها والتعرف إليها عن قرب.

ومع ازدياد اطلاعي والسعي الحثيث للحصول على مصادر المادة ومراجعها، ومن ثمّ تبيّن أهمية كتاب الفصيح وكثرة ما أثير حوله من دراسات ومؤلفات وجدت نفسي شديد الألفة للبحث في هذا الموضوع، لذا بدأت البحث وفق منهجية واضحة في هذه الشروح وغيرها محاولاً بعد استقراء مادة الشروح وصف بعض المظاهر اللغوية والدلالية التي كثر الحديث عنها من الشراح، وبدا الخلاف واضحاً في كثير منها.

ولعلّ ما رغبني في دراسة هذا الموضوع هو محاولة إبراز تلك الجهود المبذولة في الدرس اللغوي، والتي تسعى بمجملها إلى بيان ما أصاب مفردات تلك اللغة وتراكيبها من لحن أو خطأ أو تطور لغوي سَعياً إلى تصويب الاستعمال وإصلاح المنطق وتوجيه الكاتب والمتكلم.

ولأن هذا الجانب في كتاب الفصيح والشروح التي عليه لم ينل حظّه الكافي من الدراسة المفصّلة الواعية، كان لا بدّ من وجود دراسة مستقلة تفيه بعضاً من حقّه.

وفي أثناء البحث والتمحيص فيما يمكن الإفادة منه في هذا البحث، لم أجد سوى بعض الإشارات السريعة من قبل محققي كتب الشروح، أو بعض الدراسات المختصرة هنا وهناك. لذا ارتأيت في هذا البحث أن أعتمد مادة الشروح المطبوعة[١] أساساً للدراسة، وكذلك بعض كتب اللغة التي نقدت ثعلباً وفصيحه وكذلك ما ألف من كتب ودراسات حديثة تتعلق بهذا الجانب.

---

(١) تصحيح الفصيح، لابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، وقد طُبع مرتين
*الطبعة الأولى بتحقيق عبد الله الجبوري عام ١٩٧٥م في العراق، ولم يطبع منه سوى الجزء الأول، والثانية بتحقيق محمد بدوي المختون عام ١٩٩٨م في مصر. =

وكان لمعاجم اللّغة أثر بالغ في تدعيم ترجيحنا لبعض الآراء، واختيار بعض المسائل. إضافة إلى كتب النحو والصرف المختلفة وغيرها من المصنفات.

أما الهدف من هذه الدراسة فهو سعيها إلى تحديد فصاحة المفردة العربية اعتماداً على آراء القدماء وما توصّل إليه المحدثون. ومن ثمّ تحديد المعايير التي اعتمدها اللغويون في تفصيح اللّغة ومفرداتها تبعاً لتنوع المذاهب اللغوية والبيئات التي ينتمي إليها هؤلاء اللغويون.

وبناءً على ما مضى فستنهج الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً يتمثّل في جمع النصوص اللّغوية وآراء العلماء في قضية الفصاحة والمعيارية والتطور اللغوي، ثم النّظر في آراء شراح الفصيح على وجه الخصوص، محاولين الوقوف على مادتها ومواقف أصحابها من الفصيح وصاحبه، وبيان اتجاهات النقد عندهم. للوصول إلى صورة عامة عن تلك الجهود المبذولة لحماية لغة القرآن الكريم، وبيان الصواب الذي يصلح استعماله والسير على سننه، تحقيقاً لما نسعى إليه من إصلاح المنطق وتوجيه القارئ والمتكلم.

وسأعرض في هذا البحث آراء شراح الفصيح ونقاده ومناقشتها، واختبار صحتها اعتماداً على ما ورد من آراء علماء اللّغة، وأصحاب المعاجم، وبيان مزاعم من نقد ثعلباً أو خطّأه والردَ عليها، وفي المقابل إبراز أهم المسائل التي نقدها بعض الشراح نقداً موضوعياً علمياً أخطأ ثعلب في بعضها.

وفي سبيل ذلك سيتوزّع البحث تمهيد وثلاثة فصول، عرضت في التمهيد لوصف موجز معالم التصويب اللغوي إلى عصر ثعلب، وتحدثت عن مفهوم الفصاحة، ثم تناولت كتاب الفصيح ومؤلفه، مبيناً منهج صاحبه وأهمية كتابه، ونقلت بعض أقوال العلماء التي تبرز أهمية ذلك الكتاب، وأثر "الفصيح" في الدرس اللّغوي.

واستطعت أن أحصي أكثر من ستين مؤلفاً حول الفصيح، مقسّماً هذه المؤلفات إلى مجموعات مستقلة بحسب موضوعاتها والهدف من تأليفها فكانت: الشروح، والمنظومات، والتهذيب، والترتيب والمحاكاة، والذيول، والنقد، والانتصار له. وأشرت في أثناء ذلك إلى ما طُبع من هذه المؤلفات.

= -شرح الفصيح لأبي منصور الجبّان (ت في حدود ٤١٦ هـ) قام بتحقيقه عبد الجبّار القزاز في العراق عام ١٩٨٩م.

-إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، حققه أحمد قشاش في المدينة المنوّرة عام ١٤٢٠هـ.

-شرح الفصيح، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، حققه إبراهيم الغامدي، في مكة المكرّمة عام ١٤١٧هـ.

-شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، قام بتحقيقه مهدي عبيد جاسم وطبع في العراق ١٩٨٨م.

-تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ) حققه: عبد الملك الثبيني، وطبع في القاهرة عام ١٩٩٧م.

وجاء الفصل الأوّل (المعيارية في الفصاحة) في مباحث ثلاثة:

عرّفت المعيارية في الفصاحة لغة واصطلاحاً. وبيّنت أهمّ ضوابط المعيار الصوابي فكانت أربعة وهي: الزّمان، والمكان، والكثرة والشيوع، والسماع والقياس في المبحث الأول. بينما عرضت في المبحث الثاني المعيارية عند شراح الفصيح مسلّطاً الضوء على طريقتهم ومعاييرهم من خلال الشواهد التي يعتمدونها ومصادرهم التي يستندون إليها، ومقارنة معياريتهم مع معيارية ثعلب من حيث الفصاحة، وكان المبحث الثالث لدراسة الاختيار عند علماء اللّغة وخاصة ثعلب من خلال فصيحه.

أمّا الفصل الثاني فقد عقدته للحديث عن التطور اللغوي مؤكداً حقيقة وقوعه في اللّغة، وقد قسّمته على ثلاثة مباحث. عرضت في المبحث الأوّل تطوّر لغات (لهجات العرب) من خلال مادة شروح الفصيح موضحاً مظاهر ذلك التطور وأهم عوامله وقوانينه، ثمّ تحدثت في المبحث الثاني عن مظهر آخر من مظاهر التطور اللّغوي وهو الخارج على كلام العرب كالمعرّب والدخيل فبيّنت التطور الحاصل لبعض الألفاظ الدخيلة والتي خضعت للتعريب، ومن ثم بيان آراء العلماء قديماً وحديثاً في قضية المعرّب والدّخيل.

وأمّا المبحث الثالث فقد أفردته للحديث عن التطور اللّغوي الدلالي فبينت بعض صور ذلك التطور وهي الترادف والمشترك اللفظي والأضداد موضحاً المقصود في كلّ صورة منها، وذاكراً آراء العلماء قدامى ومحدثين منها، ومبيّناً مظاهر ذلك التّطور من خلال مادة الشروح. وأشرت إلى أهمية تلك الظواهر بعدّها نوعاً من التطور اللغوي.

وجاء الفصل الثالث مبيناً اتجاهات نقد الفصيح، واشتمل على مبحثين، عرضت في المبحث الأوّل للنقد المذهبي وبيّنت من خلال مناقشة بعض المسائل الخلافية بعض صور النقد المعبرة عن آراء نقاد الفصيح وشراحه ، وحاولت الرّد على مزاعم من خطّأ ثعلباً من خلال كتب اللغة وآراء أصحاب المعاجم.

وقصرت المبحث الثاني على النقد الموضوعي المتمثل في بعض المسائل اللغوية الواردة في الفصيح، والتي نقدها بعض الشرّاح والعلماء نقداً علمياً موضوعياً بعيداً عن التعصب والتحامل على الفصيح، وقد استأنست بآراء علماء اللغة وأصحاب المعاجم في تأكيد تلك الموضوعية.

وقد ختمت هذه الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ذيّلت الدراسة بقائمة تضمنت أهم المصادر والمراجع التي أفدت منها.

وبعد...، فلا شكّ أنّ العمل الذي يريد له صاحبه النجاح لا بدّ أن يبذل في سبيله الجهد والوقت والصحة، وليس هذا لأبيّن ما كابدته فيه من تعب ومشقة في سبيل إخراجه وتقديمه بالصورة المرضية.

فإن أكُن وُفقت فهي نعمة مَنَّ الله بها عليّ، وإن تكن الأخرى فمن نفسي ، وحسبي أنني بذلت الجهد، وأخلصت النّية، وما أبرئ نفسي من السهو والغلط.

وأخيراً فإني أشكر الله أولاً وأخيراً، إذ منّ عليّ بإنجاز هذا البحث وهوّن عليّ صعوباته.

والله من وراء القصد

تمهيد

معالم التصويب اللغوي إلى عصر ثعلب/القرن الثالث الهجري

سادت اللّغة العربية أنحاء الجزيرة العربية قبل الإسلام بقرنين من الزمان تقريباً، مستخدمة في الشّعر والخطب والأمثال استخداماً يمكن تسميته موحَّداً بين شعراء القبائل المختلفة وخطبائها، وإن وجدت بعض الفروق اللّغوية اليسيرة التي تشير إلى اختلافات لهجية معينة[١].

لقد كان العرب في الجاهلية يعربون كلامهم رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، وذلك بالسليقة التي فطروا عليها من نشأتهم في بيئة فصيحة اللسان، سليمة البنيان، حتى أصبح الإعراب لديهم من الملكات الرّاسخة، وقد انطبع حسّهم اللّغوي عليه، وكل خلافٍ في النطق بهذه السليقة ينبو لسان العربي عنه، قال أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان"[٢].

ولكن اختلاط العرب بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى قبل الإسلام أدى إلى حدوث بعض الانحراف اللّغوي الذي زاد انتشاره ونوّع مظاهره الفتح الإسلامي بعد ذلك.

قال أبو بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ): "... فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه إرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي هو حِليها...."[٣].

وبانتشار الفتح الإسلامي وانتقاله إلى أطراف الجزيرة العربية – وهي موطن ضعف الألسنة العربية واضطرابها – إذ بُدئ بفتح العراق ودخل الأعاجم الإسلام وسكنوا المدن الإسلامية ولا سيما بعد تأسيس البصرة والكوفة – أخذ اللحن – والذي يقصد به الخروج عن سنن العربية أو الخطأ في الكلام – ينتشر بصورة واسعة نتيجة هذا الاختلاط. قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "فأمّا اللحن بسكون الحاء؛ فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية – يقال:

---

(١) إسرائيل، ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، مصر ١٩٢٩م، ص ٢٠٦،

(٢) محمد بن الحسن الزبيدي، (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، وقف على طبعه ونشره محمد سامي أمين الخانجي، مصر، ١٩٥٤م، ص١.

(٣) المصدر نفسه، ص١.

لحن لحناً، وهذا عندنا من الكلام المولّد؛ لأنّ اللحنَ مُحدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة"[١].

وأوّل زيغ ظهر في الألسنة تسكين أواخر الكلم هرباً من الإعراب حتى تسرّب اللحن إلى التلاوة في القرآن الكريم والذي قد يُخلّ بمقاصد الآيات التي يُلحن فيها فيتغير المعنى المقصود من الآية، ولهذا نجد أنّ ما حفز أبا الأسود الدؤلي إلى وضع قواعد للعربية سماعه قارئاً يقرأ على قارعة الطريق قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [٢] بكسر اللام في (ورسوله).

فقال: حاشا لله أن يبرأ من رسوله؛ ما كنت أحسب أن أمر الناس صار إلى هذا[٣].

وبمرور الزمن كثر الخطأ في الألسنة ونهض ولاة الأمر وعلماء العربية الغيورين على لغة القرآن الكريم يعملون بجد على درء خطر اللحن والمحافظة على الفصحى. وأجمعت الروايات على أنّ كلّ لحن كان يُقابل بالرّفض والاستهجان، على امتداد القرن الأوّل وما تلاه من قرون.

كانت حركة تصويب اللغة تستمع إلى العامة أول الأمر وهم يرسلون أحاديثهم بغير التزام أو إعراب، فوجدتهم ينحرفون عن سنن العربية أكثر مما يصيبون، وسجلت لهم ذلك دون كلل أو ملل. لكنها رأت أن تتصرف إلى مراقبة الخاصة من العلماء والأدباء لتنبه على أخطائهم وتشير إلى وجه الفصاحة والصواب. فكان حصيلة هذا عشرات المصنفات اللغوية العاملة على تنقية العربية من كل شائبة أو تحريف، وتلك هي حركة التصحيح اللغوي المبتدئة بأول تنبيه على أقدم لحن عربي والممتدة إلى يومنا، وقد صوّرت مدى التحريف الذي أصاب العاميات العربية المشتتة مادةً ومكاناً وزماناً، ومظاهر التبدل الدالة على التباين بين هذه الأشتات والأصل الفصيح[٤].

ويبرزُ في علم العربية نوع من التأليف يمثل اتجاهاً قوياً للمحافظة على سلامة اللغة وتنقيتها مما شاع على ألسنة الناطقين بها من كلام دخيل أو مخالف لسنن كلام العرب؛ في

---

(١) أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م، مادة: لحن.

(٢) سورة التوبة، الأية (٣).

(٣) محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٣٨٠هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م، ص٦٦.

(٤) محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ط١، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م، ص ص ١٥-١٦.

الأصوات أو الصيغ أو نظام الجمل أو حركة الإعراب أو دلالة الألفاظ، فتذكر هذه المؤلفات الخطأ المستعمل، والصواب الذي يجب أن يجري به الاستعمال.

وقد شاعت تسمية هذا اللون باسم "لحن العامة"[١]، وعُنون كثير من كتبه بهذا العنوان وإن اتجهت كتب أخرى إلى تسمية تلائم الغرض منها، مثل: "إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، "والفصيح" لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) وغيرها[٢].

أما اللحن فقد شاع على ألسنة الموالي والمتعربين قبل ظهور هذه الكتب بعشرات السنين ومنذ عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – الذي قال عندما لحن رجل في حضرته: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"[٣]. واتضحت معالمه في عهد علي – رضي الله عنه – الأمر الذي أدى إلى الالتجاء إلى نقط المصحف بنقط تميز حركة الإعراب، وقيام أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بوضع أبواب من النحو، ثُمَّ اختلاف الناس إليه، يتعلمون منه العربية، ويفرّع لهم ما كان أصّله[٤].

وقوي هذا الاتجاه في عهد الأمويين، بالحركة الدائبة لجمع اللغة من أفواه الأعراب الموثوق بهم، واستقراء شواهدها، ووضع قواعدها، ثم استنكار اللحن.

وأصدق ما يمثل هذا الاستنكار قول الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز: "إنّ الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأردّه عنها، وكأنّي أقضم حبّ الرّمان الحامض، لبغضي استماع اللحن، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيُعرب فأجيبه إليها، التذاذاً لما أسمع من كلامه"[٥] وغير ذلك من الروايات التي تستنكر اللحن وتدعو إلى تجنبه.

ثم شهد العصر العباسي حركة لغوية دائبة، اهتمت – بعد مرحلة الانطلاق لجمع اللغة،

---

(١) عبد العزيز، مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، (د ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص ١٩-٤٠، وانظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، مطابع البلاغ ، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ص ٩-٢٩.

(٢) مطر، المرجع نفسه، ص ٧.

(٣) علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت ٩٧٥هـ) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: محمد عمر الدمياطي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨م، ج١، ص ٣٠٤.

(٤) أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، مراتب النحويين، تحقيق وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ١١.

(٥) محمد بن القاسم الأنباري، (ت ٣٢٧هـ)، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م، ص ص٢٤٤-٢٤٥.

ووضع القواعد والتأليف فيها، ووضع بعض المعجمات – بجمع ما شاع على ألسنة الناس من كلام مختلف عن سنن الكلام العربي الفصيح، ويُخشى أن يمتدّ خطره إلى اللغة الأدبية المشتركة،، لغة الخاصة والأدباء، واتجهت هذه الحركة إلى التنبيه على أخطائهم والإشارة إلى أوجه الفصاحة والصواب، فكان حصيلة هذا عشراتٍ من المصنفات اللغوية العاملة على تنقية العربية من كل شائبة أو تحريف.

وكان أول كتب هذا اللون في ذلك العصر –العصر العباسي– الكتاب الذي يُنسب إلى علي ابن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، ولكن المؤكد أن القرن الثالث الهجري شهد –مع بدايته طائفة من كتب اللحن، للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ولأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، ولأبي عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ)، ولأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، ولابن قتيبه الدينوري (ت٢٧٦هـ)، ولأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) وغيرهم[١].

وتأتي أهمية هذه الكتب –فوق غايتها الأولى، وهي تصويب اللغة، والتوجيه إلى فصيح الكلام، ومقاومة اللهجات العامية– أنها سجل للألفاظ والمعاني المستعملة في لهجات الخطاب في البيئات العربية المختلفة، وهي بذلك تعطينا صورة للمجتمع العربي في العصور والبيئات المختلفة مما يجعل البحث في دراسة التطور التاريخي للعربية ولهجاتها أمراً ممكناً بعض الشيء.

ثمّ إن هذه الكتب كتب اللحن –أو أكثرها– لا تقف عند ذكر الخطأ وصوابه بل تورد شواهد من الشعر، والنثر، والأمثال، والأخبار، مما يجعل لها وجهاً يقرّبها من كتب الأدب العام التي تعالج قضايا اللغة وسط هالة من الأدب[٢].

لقد نالت طائفة من هذه الكتب إعجاب اللغويين وإطراءهم فقامت حولها دراسات ضخمة كثيرة، بلغت عشرات الرسائل والمصنفات بين شرح واختصار وتهذيب وترتيب وتكملة ونقد ودفاع ونظم وشرح للنظم. وكانت هذه الظاهرة رافدة للتراث وداعمة له مما أغنى الخزانة اللغوية وأوضح المسالك للسالكين وقرّب المراد إلى أذهان السامعين والمتعلمين.

وحديثاً حاول فريق من الدارسين حصر هذا اللون من التراث ووصفه، من ذلك ما قام به رمضان عبد التواب الذي عمل على وضع قائمة للمصنفات التي ألفت في لحن العامة على مرّ

---

(١) مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مرجع سابق، ص٨.
(٢) المرجع نفسه، ص٨.

العصور، وذلك في كتابه لحن العامة والتطور اللغوي، وعبد العزيز مطر في كتابه لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة[١] وغيرها.

ولعلّ من بين المصنفات اللغوية التي حظيت بنصيب وافر من الدراسة والبحث كتاب "الفصيح" لمؤلفه أبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب (ت ٢٩١هـ).

الفصاحة لغةً واصطلاحاً:

أولاً: الفصاحة لغةً:

بالرجوع إلى معاجم اللغة وكتب العربية للوقوف على مدلول مادة "فصَح" نجد أنّ الفصيح خلوص الشيء مما يشوبه، وأصلهُ في اللبن، يقال: فصح اللبن، إذا ذهب عنه اللبأ، أي الرغوة التي تغطي سطحه[٢].

قال نضلة السّلمي:

فَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِمْ وتَحتَ الرَّغْوةِ اللَّبَنُ الفَصِيحُ[٣]

ومعنى خلوص الشيء مما يشوبه كونه واضحاً بيّناً، واستعير للدلالة على البيّن من القول. ذكر الأزهري عن الليث[٤]: "وقد يجيء في الشعر في وصف العجم أفصح يراد به بيان القول، وإن كان بغير العربية، كقول أبي النجم:

أعْجَمَ في آذَانِها فَصِيحا

يعني صوت الحمار أنه أعجم وهو في آذان الأتن فصيح بيّن".

فالمعنى اللغوي للفصاحة في أثناء هذه الأمثلة هو البيان والوضوح، وكل ما كان بيّناً واضحاً فهو الفصيح، سواء كان كلاماً أو شيئاً آخر.

---

(١) رمضان، عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، مطابع البلاغ، القاهرة، ١٩٦٧م، مرجع سابق، ص ص٩٧-١٠٠، وانظر: عبد العزيز، مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مرجع سابق، ص ص٥٧-٧٠.

(٢) الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني الطبعة الأخيرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦١م، ص ص٣٨٠-٣٨١.

(٣) محمد بن مكرم بن منظور، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، (د.ت) مادة فصح.

(٤) أبو منصور الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ط١، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٦٤م، مادة فصح.

ثانياً: الفصاحة اصطلاحـــاً:

اضطرب مفهوم الفصاحة لدى كثيرين من المهتمين بالدراسات اللغوية العربية، ويبـدو أنّ هذا الاضطراب ناتج عن عدم تفريقهم بين الفصاحة بمدلولها اللّغوي، وبين الفصـاحة بمـدلولها البياني.

فالفصاحة اللغوية عند علماء العربية القدماء كانت تعني السـليقة أي الـتكلم باللّغـة دون تعلّم[١]. ومن هنا ندرك أنّ الكلام عندهم مستويان: مستوى السلامة اللغوية، وهـو خلـوُّه مـن اللّحن، ومستوى السلامة البيانية، وهو اختيار الكلام الجيِّد المؤثر في نفس السامع.

إنّ الفصاحة والسليقة والملكة مصطلحات استعملها علماء اللّغة العرب، وتطلق على معنى واحد في الدراسات اللّغوية، وتعني عندهم تعلّم اللغة من المحيط في الصغر أي البيئـة، وهـي مقابلة للّحن الذي فشا على ألسنة المولّدين، يقول الزبيدي: "ولم تزل العرب في جاهليتها وصـدر إسلامها تبرع في نطقها بالسجية، وتتكلّم على السليقة، حتى فتحت المدائن... فوقع الخلـل فـي الكلام، وبدا اللّحن في ألسنة العوام"[٢].

نستنتج من كلام الزبيدي هذا وكلام ابن منظور عـن السـليقة[٣]، وفـي أثنـاء تعريفنـا للفصاحة، أنّ هذه المصطلحات تؤدي معنى واحداً، عندهم، وإن كانت الفصاحة خاصة بـالكلام، والسليقة عامة في كل ما يقوم به الإنسان من أعمال محكمة سواء أكان كلاماً أم غيره.

أمّا الملكة عند ابن خلدون فهي الفصاحة كذلك لأن تعريفه لها هو نفسه تعريف الفصاحة، وشرطها واحد، وإن كانت الملكة غير قاصرة على الكلام فهي كالسليقة تشـمل جميـع أنـواع المهارات، فاللّغة العربيّة عند أهلها الفصحاء "ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا"[٤].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سلق).
(٢) أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي، (ت ٣٧٩هـ)، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط١، المطبعـة الكمالية، مصر، ١٩٦٤م، ص٤.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سلق).
(٤) عبد الرحمن محمد بن خلدون، (ت ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي وافي، ط١، لجنـة البيـان العربي، القاهرة ١٩٥٧م، ج٤، ص١٢٦٩.

ملامح شخصية ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ):

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني بالولاء المعروف بثعلب، إمام المدرسة الكوفية في اللغة والنحو في عصره، ومقدّم على غيره من طلبة العلم، ولد سنة مئتين للهجرة في بغداد ومات فيها سنة إحدى وتسعين ومئتين[١].

عاش أبو العباس دهراً طويلاً يطلب كل علم من أهله[٢]، فنراه يجلس إلى محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ) في اللغة، وإلى سلمة بن عاصم ت بعد (٢٧٠هـ) في النحو، كما روى كتب أبي عبيدة عن علي بن المغيرة الأثرم (ت ٢٣٢هـ)، ومن شيوخه أيضاً إبراهيم بن إسحاق بن بشير الحربي (ت ٢٨٥هـ)، وتأثر ثعلب بالفرّاء (ت ٢٠٧هـ) فحفظ كتبه كلها حتى لم يشذ عنه حرف منها.

وتتلمذ على يديه كثير من العلماء[٣] كان منهم: إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، وإبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣هـ)، وأحمد بن جعفر المعروف بجحظة (ت ٣٢٤هـ)، وعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ).

ازدانت مكتبة ثعلب بعدد من الكتب الغنية والمتنوعة والتي تزيد على الأربعين مؤلفاً في فنون العربية والقرآن الكريم، والتي ذكرتها كتب التراجم والطبقات، وعدت الأيام على كثير منها. فوصل إلينا قليل من مؤلفاته منها:

١-مجالس ثعلب. ٢-قواعد الشعر.

٣-شرح ديوان زهير. ٤-شرح ديوان الأعشى.

٥-كتاب الفصيح، وهو من أشهر كتب ثعلب اللغوية و سيأتي ذكره لاحقاً.

عِلْماً بأن هذه الكتب جميعها مطبوعة[٤].

---

(١) لترجمته انظر: مجالس ثعلب، المقدمة: ص ص٩-١٧، مروج الذهب: ٤/ ٢٨٤، طبقات النحويين واللغويين، ص ص١٥٥-١٥٦، الفهرست، ص٤٣٨، تاريخ بغداد: ٥/ ٤١٤، المنظم: ١٣/ ٢٤، معجم الأدباء: ٢/ ٥٣٦، وفيات الأعيان: ١/ ١٠٢، الوافي بالوفيات: ٨/ ٢٤٣، بغية الوعاة: ١/ ٣٩٦، دائرة المعارف الإسلامية: ٦/ ٢٠٠، تاريخ التراث العربي: ٨/ ٢٤٩، الأعلام: ١/ ٢٦٧.

(٢) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، الفصيح، تحقيق: صبيح التميمي، ط١، دار الشهاب، الجزائر، ١٩٨٨م، ص ص٩-١٦.

(٣) أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠م، ج١، ص ص١٦-١٧.

(٤) خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م)، الأعلام، ط١، دار العلم للملايين، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٦٧.

كتـــاب الفصيح

أهميته:-

يعدُّ الفصيح من أهمّ كتب ثعلب في اللغة، فقد تناول فيه الفصيح من كلام العرب، واهـتمّ كثير من العلماء قديماً وحديثاً بدراسته نقداً وتقويماً وانتصاراً، فقد نقده الزجاج (ت ٣١١هـــ)، وابن درستويه (ت ٣٤٧هـــ)، وأبو القاسم البصري (ت ٣٧٥هـــ)، وكشف لنا البصـــري عـــن أهمية هذا الكتاب بقوله: "رأيت كتاب اختيار الفصيح كثير المنفعـــة، ورأيتـــه علـــى قلـــة عـــدد أوراقه أنفع من أضعاف عدده، وأنه قد جمع على لفظه مـــا لـــم يجمعـــه كثيـــر مـــن الكتـــب الكبار..."[١].

ويعدُّ الفصيح من أهم كتب التصويب اللغوي، وأكثرها تداولاً بين العلماء والمتعلمين وهذا ما يؤكده أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـــ) بقوله: "كان جمهور الناس الذين يؤدبون أولادهم ومن يعنون بأمرهم يحفظونهم كتاب الفصيح المنسوب إلى أبي العباس أحمـــد بـــن يحيـــى الشـــيباني المعروف بثعلب -رحمه الله- قبل غيره من كتب اللغة، لما فيه من الألفاظ الســـهلة المســـتعملة، ولأن العامة تخطئ في كثير منها"[٢].

والملاحظ أنّ هذا الكتاب يعدّ متناً من المتون اللغوية في غايـــة الاختصـــار ويقـــل فيـــه الاستشهاد بالشعر[٣]. ويقول فيه ابن خلكان (ت ٦٨١هـــ): "صغير الحجم كثير الفائدة"[٤].

مادته:-

يتضمن هذا الكتاب مقدمة وخاتمة موجزتين وصف فيهما صاحبه المنهج الذي سار عليـــه في الفصيح، إضافة للمادة اللغوية التي تميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب اللغوية، ففي مقدمته يقول: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحـــدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلـــك فاخترنـــا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنـــا بهمـــا

---

(١) صبيح التميمي، الفصيح، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) محمد بن علي الهروي (ت ٤٣٣هـــ)، التلويح في شرح الفصيح، ضمن مجموعة تسـمى "فصـيح ثعلـب والشروح التي عليه"، تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي، ط١، المطبعة النموذجية (مكتبـة التوحيـد)، مصـر، ١٩٤٩م، ص٢.

(٣) رمضان، عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص ص١٧١-١٧٢.

(٤) ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـــ)، وفيات الأعيان وأنبـاء أبنـاء الزمـان، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م، المجلد الأول، ص١٠٢.

وألفناه أبواباً على ذلك"[١].

وفي خاتمته يقول: "هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤونة فيه على متعلمه الصغير والكبير، وليعرف به فصيح الكلام، ولم نكبره بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام، ولكن ألفناه على نحو ما ألف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العوام...."[٢].

وفيما يختص بالمادة اللغوية التي يحويها هذا الكتاب الجليل فقد جاءت في ثلاثين باباً[٣] نصنفها كما يلي:

أولاً: أبواب تتعلق بأبنية الأفعال هي:

-باب فعَلت بفتح العين.

-باب فعِلت بكسر العين.

-باب فعَلت بغير ألف.

-باب فُعِل بضم الفاء.

-باب فعِلت وفعَلت باختلاف المعنى.

-باب فعَلت وأفعَلت باختلاف المعنى.

-باب أفعَل.

-باب ما يقال بحروف الخفض.

-باب ما يهمز من الفعل.

ثانياً: باب في المصادر وهو:-

-باب المصادر

ثالثاً: أبواب أبنية الأسماء وهي:

-باب ما جاء وصفاً من المصادر.

---

(١) الهروي (ت ٤٣٣٣)، التلويح في شرح الفصيح، مرجع سابق، المقدمة، ص٣، وانظر: كتاب الفصيح لثعلب، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٦٠.
(٢) المصدر نفسه، الخاتمة، ص١٠٤.
(٣) عاطف مدكور، الفصيح لأبي العباس ثعلب، مصدر سابق، ص٢٦٠.

-باب المفتوح أوله من الأسماء.

-باب المكسور أوله.

-باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى.

-باب المضموم أوله.

-باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى.

-باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى.

-باب ما يثقل ويخفف باختلاف المعنى.

-باب المشدّد.

-باب المخفف.

-باب المهموز.

-باب ما يقال للمؤنث بغير هاء.

-باب ما أدخلت فيه الهاء من وصف المذكر.

-باب ما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء.

-باب ما الهاء فيه أصلية.

-باب منه آخر.

رابعاً: باب ما جرى مثلاً أو كالمثل:

خامساً: باب ما يقال بلغتين.

سادساً: باب حروف منفردة.

سابعاً: باب من الفرق.

وفي أثناء الاطلاع على هذه الأبواب وما تحويه من مواد نرى أنّ ثعلباً لم يراع فيها أي ترتيب معين كما جرت العادة عند المعجميين وأصحاب كتب التصويب اللغوي الذين يرتبون مصنفاتهم بحسب الموضوعات، أو إحدى الطرق المتبعة في المعجمات، فنراه

يعرض المادة اللغويّة حسب ما تستدعيه الذاكرة دون أن يخلّ ذلك بالمعنى العام الـذي سـار عليه[١].

الفصـيح : شروحـه و حـركة التأليـف فيه :

أشرت – فيما مضى – إلى أهمية كتاب الفصيح، و بقي أن أذكر أنّ تلك الأهمية التـي حظي بها عند جمهور الناس دفعت كثيرا من العلماء على مرّ العصور إلى شرحه، أو نظمـه، أونقده، أو الاستدراك عليه، أو الانتصار له، فترك بذلك حركة تأليفيّة كبيرةً أثرت في الدرس اللغوي.

وقد أحصى عدد من الباحثين[٢] كثيراً مما ألّف حول فصيح ثعلب، غير أنهم لـم يشـيروا إلى مؤلفاتٍ أخرى قد وقفت عليها، علماً بأنّ بعضها ذكر أنّه لا يزال مخطوطـاً، و هـو الآن مطبوع أو قيد الطبع أو التحقيق؛ فلذلك رأيت أن أحصي من جديد كلّ ما ألّف حول الفصـيح – أي فصيح ثعلب – مما وصل إليه علمنا.

وسأكتفي في عرضي لهذه المؤلفات بذكر اسم الكتاب و مؤلّفه، مع الإشارة إلـى بعـض المصادر التي ذكرته، و محققه أوناشره إن كان مطبوعاً،و سأذكر هذه المؤلّفات في مجموعـات مستقلّة بحسب موضوعاتها، و ذلك في ستّ مجموعات هي :الشروح، والمنظومات، والتهـذيب والترتيب والمحاكاة، والذيول أو الاستدراكات، والنقد، والانتصار له، مع مراعاة الترتيب الزمني داخل كل مجموعة.

---

(١) عبد الكريم عوفي، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، رسالة دكتوراه غير منشـورة، معهـد اللغـة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ١٩٩٢م، ص٤٢.

(٢) من بين هؤلاء : عبدالسلام هارون في مقدّمة كتاب مجالس ثعلب، وعاطف مدكور فـي دراسـته لكتـاب الفصيح :ص ص١٥١–٢٠٧،ومحمد المختون في أثناء تحقيقه لكتاب تصحيح الفصـيح لابـن درسـتويه،ص ص١٢–١٥،و عبد الجبار القزاز في تحقيقه لشرح الفصيح لابن الجبان ص ص٤٠–٤١، وعبـدالله الغامـدي في تحقيـقه لشرح الفصيح اللزمخشري الجزء الأول ص ص١٧–٢١.و أحمد قشـاش في تحقيقه لكتاب إسفار الفصيح لأبي سهـل الهروي، الجزء الأول ص ص٢٩–٥٣، وقد اعتمدت على هذا الكتاب اعتمادا كبيرا؛ ذلك انه –على حدّ علمي –آخر الشروح التي طبعت حديثا. و إضافة إلى تحقيق عبد الملك الثبيتـي لكتـاب تحفـة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر الفهري اللبلي ص ص٩١–٩٥، وكذلك كتاب كشف الظنـون لحاجي خليفة ج٢ ص١٢٧٢ وما بعدها.

*شروح الفصيح:

١-شرح الفصيح لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ).

٢- شرح الفصيح لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المعروف بالمطرز ، الملقب بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ).

٣-تصحيح الفصيح لأبي محمد عبدالله بن جعفر ، المعروف بابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، وقد طبع جزؤه الأول ببغداد عام ١٩٧٥م بتحقيق عبدالله الجبوري، ضمن سلسلة إحياء التراث الإسلامي (الكتاب السادس عشر). وطبع كاملا في مصر عام ١٩٩٨م بتحقيق محمد بدوي المختون، وقام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية بطبعه.

٤-شرح الفصيح لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، وقد قام بتحقيقه د. حاتم الضامن، وعلى حدّ علمي أنه لم يطبع بعد.

٥-شرح الفصيح لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي(ت٣٨٥هـ).

٦-شرح الفصيح لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ).

٧-شرح الفصيح لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري(ت٣٩٥هـ).

٨-شرح الفصيح لمحمد بن عيسى العطّار (ت نحو ٤٠٠هـ).

٩-شرح الفصيح لأبي علي الحسن بن بندار التفليسي (كان حيا سنة٤٠٩هـ)

١٠- شرح الفصيح للقزاز (لعله محمد بن جعفر التميمي، ت٤١٢هـ)

١١- شرح الفصيح لأبي القاسم يوسف بن عبدالله الزّجاجي (ت٤١٥هـ)

١٢- شرح الفصيح لأبي منصور محمد بن علي بن عمر الجبّان الرازي (توفي في حدود ٤١٦هـ) ، قام بتحقيقه عبد الجبار القزاز لنيل درجة الماجستير وهو مطبوع.بنشر الدار الثقافية العامة في بغداد سنة ١٩٩١م.

١٣- شرح الفصيح لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ).

١٤- شرح الفصيح لمحمد بن أحمد بن شكرويه القاضي الأصبهاني(ت٤٣٢هـ).

١٥- إسفار الفصيح لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهرويّ(ت٤٣٣هـ)، وهو مطبوع في جزأين، قام بدراسته وتحقيقه : أحمد بن سعيد قشاش، قامت بنشره الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

١٦- التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهرويّ السالف الذكر، وهو اختصار لكتابه (إسفار الفصيح)، وقد طبع هذا الكتاب طبعات عدة منها: [١]

١-طبعة القاهرة سنة ١٢٨٥هـ، ولدي نسخة من هذه الطبعة(مصوّرة).

٢- طبعة وادي النيل سنة ١٢٨٩هـ.

٣-طبعة ليبسيك سنة ١٨٧٦م.

٤-طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥هـ ، ضمن مجموعة(كتاب الطرف الأدبية لطلاب العلوم العربية). بإشراف محمد أمين الخانجي، ومحمد بدر الدين النعساني.

٥- طبعة المطبعة النموذجية سنة ١٣٦٨هـ، ضمن مجموع يضم ذيل الفصيح لعبد اللطيف البغدادي، وقطعة من أول كتاب الاشتقاق لابن دريد، وكتاب" فعلت وأفعلت" للزّجاج، بـ "تحقيق ودراسة": محمد عبد المنعم خفاجي.

١٧-شرح الفصيح لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)

١٨-شرح الفصيح لتمام بن غالب بن عمر، المعروف بابن التياني (ت٤٣٦هـ).

١٩-شرح مكي (كذا مجرداً ذكره اللبلي في تحفة المجد الصريح)، و لعله مكي ابن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)،لأنّه صاحب تآليف كثيرة.

٢٠-تفسير خطبة الفصيح لأبي العلاء أحمد بن سليمان المعرّي (ت٤٤٩هـ).

٢١-شرح الفصيح لأبي علي الحسن بن أحمد الأستراباذي(ت قبل سنة٤٦٤هـ).

٢٢-شرح الفصيح لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحديّ(ت٤٦٨هـ).

٢٣-شرح الفصيح لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن ناقيا البغدادي (ت٤٨٥هـ)،حققه عبد الوهاب العدواني، و قدّمه رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة القاهرة ١٣٩٣هـ،١٩٧٣م.

٢٤-شرح الفصيح لمجمّع بن محمد بن أحمد المسكني النحوي(من علماء القرن الخامس الهجري).

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١ ص١٠٨-١٠٩.

٢٥-شرح الفصيح لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، ذكره السيوطي في المزهر.[١]

٢٦-شرح الفصيح لجارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،و قد قام د.إبراهيم الغامدي بتحقيقه و دراسته،وهو مطبوع، قامت بطباعته جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٤١٧هـ ولديّ نسخة من هذا الكتاب.

٢٧-شرح غريب الفصيح لأبي العباس أحمد بن عبد الجليل بن عبدالله التدميري (ت٥٥٥هـ).

٢٨-شرح الفصيح لابن الدّهان، ولعله أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ).

٢٩-شرح الفصيح لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد القضاعي(ت٥٧٠هـ).

٣٠-شرح الفصيح لأبي عبدالله محمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، قام بتحقيقه د. مهدي عبيد جاسم، وطبع بمطبعة وزارة الثقافة والإعلام في العراق سنة ١٩٨٨م، ولدي نسخة خاصة منه، وهناك تحقيق آخر لعبد الكريم عوفي تقدّم به إلى جامعة الجزائر لنيل درجة الدكتوراة عام ١٩٩٣م، وقد اطلعت على هذا التحقيق.

٣١- شرح الفصيح لأبي بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبدالله بن صاف(ت٥٨٥هـ).

٣٢- شرح الفصيح لأحمد بن علي بن المأمون النحوي(ت٥٨٦هـ).

٣٣- شرح الفصيح لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري(ت٦٥٦هـ).

٣٤- شرح الفصيح لأبي بكر محمد بن طلحة بن محمد الإشبيلي(ت٦١٨هـ).

٣٥- شرح الفصيح لعلي بن عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري(ت٦١٨هـ).

٣٦- جهد الفصيح وخط النيح من مساجلة أبي العلاء المعري في خطبة الفصيح، لأبي الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي(ت٦٣٤هـ)، قامت بتحقيقه د. ثريا لهى ونالت به درجة الدكتوراة من كلية الآداب في جامعة محمد الخامس بالرباط عام ١٩٩١م ، ولم أتمكن من الاطلاع عليه.

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١ ص٢٠١.

٣٧- التبيين والتنقيح لما ورد من الغريب في كتاب الفصيح، لأبي اسحق إبراهيم بن علي بن أحمد الفهري(ت٦٥١هـ).

٣٨- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللبليّ (ت٦٩١هـ)، وقد طبع السفر الأول منه فقط، وذلك أنّ بقية الكتاب غير موجودة، بينما يضم السفر المحقق ستة أبواب فقط. (١) ولديّ نسخة من هذا الشرح.

٣٩- لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، اختصره اللبليّ من كتابه السابق.

٤٠- شرح الفصيح لأبي علي عبد الكريم بن الحسن بن الحسين بن علان السّكري (من علماء القرن السابع الهجري).

٤١- شرح الفصيح (في أرجوزة)، لأبي بكر محمد بن محمد بن إدريس القضاعي(ت٧٠٧هـ).

٤٢- شرح الفصيح لمحمد بن أحمد بن إدريس الأصطبوني(ت٧٠٧هـ).

٤٣- شرح الفصيح لتاج الدين أبي محمد بن أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي(ت٧٤٩هـ).

٤٤- موطئة الفصيح لموطأة الفصيح لأبي عبدالله محمد بن الطيب بن محمد الفاسي (ت١١٧٣هـ)، وهي شرح على نظم الفصيح لابن المرحّل ، ويعدّ هذا الكتاب من شروح الفصيح المطوّلة ، حقق منه الدكتور محمد عزت القناوي جزءا ينتهي بنهاية " باب ما جاء وصفاً من المصادر " ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٨٥م، وحقق الدكتور عبد الرحمن بن محمد الحجيلي جزءا منه أيضا ينتهي بنهاية " باب فعلت بغير ألف "، ونال به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٨٧م. (٢)

٤٥- شرح الفصيح لابن المرحّل ، لأبي حفص حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي (ت١٢٣٢هـ).

٤٦- شرح الفصيح لأبي القاسم عبدالله بن عبدالرحمن بن ثعلب الأصفهاني(ت -؟).

---

(١) أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبليّ(ت٦٩١هـ)، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تـح: عبدالله الثبيتي، د ط، مكتبة الآداب ، القاهرة، ١٩٩٧م.

(٢) الهروي، إسفار الفصيح ، مصدر سابق،ج١ ص ص ٤٥-٤٦.

٤٧- شرح الفصيح للحضرمي (ت - ؟).

٤٨- شرح الفصيح لأبي بكر بن حيّان (ت - ؟).

٤٩- الجامع المهذّب في شرح مشكل فصيح ثعلب، منظومة لمؤلف مجهول. [١]

ب-منظـومـات الفصيـح:

١- نظم فصيح ثعلب وشرحه لعلي بن محمد المرادي(كان حيا سنة ٥٦٧هـ)، وهي السنة التي انتهى فيها من تأليفه.

٢- نظم الفصيح لموفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف البغدادي(ت٦٢٩هـ).

٣- نظم الفصيح لأبي حامد عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد(ت٦٥٥هـ).

٤- نظم الفصيح لشهاب الدين أبي عبدالله محمد بين أحمد بن الخليل الخوبيّ(ت٦٩٣هـ).

٥-موطأة الفصيح، و هي منظومة الفصيح لمالك بن عبدالرحمن بن المرحّل(ت٦٩٩هـ).

٦- الصبيح في نظم الفصيح لابن المرحّل السالف الذكر.

٧- نظم الفصيح لأبي عبدالله محمد بن محمد بن جعفر الأسلمي المريّ، المعروف بالبلياني (ت٧٦٤هـ).

٨- حلية الفصيح لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي الأندلسي، المعروف بابن جابر الأعمى (ت٧٨٠هـ).

٩- نظم فصيح ثعلب وشرحه لأبي بكر الشريف الحسن الإدريسي السبتي (ت٨٠٩هـ).

ج-التهذيـب والترتـيب والمـحاكـاة:

١- تهذيب الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي (ت٤٣٣هـ)،وقد ذكره المؤلف نفسه في كتابه التلويح .

٢- ترتيب فصيح اللغة العربية، وهو ترتيب لمحتوى كتاب الفصيح على حروف المعجم، لأحمد حسن ستيّ (من علماء النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري) .

٣- قلائد الذهب في فصيح كلام العرب، لمحمد أفندي دياب، أحد مفتشي نظارة المعارف

---

(١) الهروين إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١ ص٧٤.

بمصر في أواخر القرن الرابع عشرالهجري. رتبه على حروف المعجم، وأكثر الاستشهاد فيه.

د- ذيول الفصيح :

١-زيادات الفصيح لمحمد بن عثمان الجعد الشيباني (ت-نحو سنة٣٢٠هـ).

٢-فائت الفصيح لأبي عمر محمد بن الواحد الزاهد، الملقب بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، قام بتحقيقه د.عبدالعزيز مطر، وطبع في جامعة عين شمس في القاهرة عام ١٩٧٦م، وله تحقيق آخر مطبوع للدكتورمحمد عبدالقادر أحمد عام ١٩٨٦، ولديّ نسخة من الكتاب بتحقيق الأخير.

٣-تمام الفصيح لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ (ت٣٩٥هـ) حققه د. مصطفى جواد ويوسف مسكوني، مع كتاب الحدود في النحو للرماني، وكتاب منازل الحروف للرماني أيضاً، بعنوان رسائل في النحو واللغة، ونشراه في بغداد عام ١٩٦٩م. وحققه د.إبراهيم السّامرائي ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والعشرين سنة ١٩٧١م.

٤- ذيل فصيح الكلام، ويسمى أيضاً " فسيح الكلام "لأبي الفؤاد محمد بن علي الغزنويّ (كان حيّا سنة ٤٤٢هـ).

٥-ذيل الفصيح لموفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (ت٦٢٩هـ) طبع مرتين، الأولى في مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ ضمن مجموعة كتاب (الطرف الأدبية لطلاب اللغة العربية)،والتي تضم كتاب التلويح لأبي سهل الهرويّ، وذيل البغدادي، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج، بإشراف محمد أمين الخانجي، ومحمد بدر الدين النعساني.

والطبعة الثانية في المطبعة النموذجية بمصر سنة ١٣٦٨هـ ضمن مجموع يضم التلويح، وذيل البغدادي، وقطعة من أول كتاب الاشتقاق لابن دريد، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج، بـ" تحقيق ودراسة " د. محمد عبدالمنعم الخفاجي.

هـ -نقد الفصيح :

١-خطأ فصيح ثعلب للزجاج وعرف أيضاً باسم(استدراك الزجاج على الفصيح)،وقام بنشره د. عبدالمنعم أحمد صالح و صبيح حمود الشاتي، في جامعة السليمانية بالعراق

عام ١٩٧٩م، ضمن انتصار الجواليقي لثعلب، وسمياه "الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب "،صنعة أبي منصور الجواليقي.

٢-التنبيه على ما في الفصيح من الغلط، لأبي القاسم علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، نشره لأول مره المستشرق البريطاني "ريتشادربل " في المجلة البريطانية عام ١٩٠٤م، ثم أعاد نشره عبدالعزيز الميمني ضمن كتاب "التنبيهات على أغاليط الرواه " مع كتاب "المنقوص والممدود للفراء " بدار المعارف المصرية سنة ١٩٦٧م.

و - الانتصار للفصيح :

١-انتصار أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٥هـ)، وقد حفظه لنا كاملاً السيوطي في الأشباه والنظائر. (١)

٢- انتصار أبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ).

٣-انتصار أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٤٥٠هـ)، وقد ورد ضمن" الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب " وقد تقدم ذكره.

---

(١) جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ط٣، دار الحديث، بيروت،١٩٨٤م.ج٤ ص ص١٢٧-١٣٠.

الفصل الأوّل

المعياريّة في الفصاحة

المبحث الأول: ضوابط المعيار الصوابيّ

المبحث الثاني: المعياريّة عند شرّاح الفصيح

المبحث الثالث: الاختيار عند علماء اللّغة

المعيارية في الفصاحة:

لا بدّ لنا -قبل الشروع في عرض المعايير التي اعتمدها علماء اللغة في تفصيح الكلام أو عدمه- من تحديدٍ لمفهوم المعيارية لغة واصطلاحاً، ليتسنى الحديث عن هذه القضية بجوانبها المتنوعة.

فالمعيارية لغة مشتقة من الجذر (عَيرَ) وجاء في بابها: عاير المكاييل والموازيين: قايسها[١].

أما المقصود بالمعيارية اللغوية اصطلاحاً: فهي ما فرضه المجتمع اللغوي على الأفراد في بيئة ما من مقياس اجتماعي يتم بموجبه الاحتكام أو الرّجوع إلى هذا المقياس باعتباره مستوى صوابياً خاصاً يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ[٢].

والمعيارية في اللغة اعتمدها علماء اللغة في أثناء دراساتهم وجمعهم للغة وتدوينها ثمّ اعتمدت لدى علماء اللحن أيضاً، إذ أن كتب اللحن -كما هو معلوم- قائمة على إيراد كلمات وصيغ تحكم عليها بأنها لحن أو خطأ أو غلط تقوله العامة، ولا يجوز استعماله، ثم تذكر الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطئ[٣].

ومن الضروري تحديد المعايير أو المقاييس التي يتم على أساسها الحكم بصواب هذا الاستعمال وتخطئة غيره، لكن ذلك التحديد يبدو أمراً ليس باليسير؛ إذ أنّ كثيراً من مسائل الخلاف بين اللغويين -وخاصة مؤلفي كتب اللحن- نراها تشكل مادة هذا الخلاف -وخاصة حول ما يجوز وما لا يجوز- نجدها ناتجة عن الاختلاف في تحديد المعيار أو المستوى الصوابي، فقد روى ابن خالويه في "شرح الفصيح لثعلب" قول أبي حاتم: "كان الأصمعي يقول: أفصح اللغات، ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً، فيجيز كل شيء قيل، قال: ومثال ذلك أن الأصمعي يقول: حَزَنني الأمر يَحْزُنني ولا يقول: أحْزَنني. قال أبو حاتم وهما جائزان، لأن القرّاء قرءوا: (لا يَحْزُنُهم الفَزَعُ الأكْبَرُ) و (لا يُحْزِنُهم) جميعاً بفتح الياء وضمّها"[٤].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (عير).
(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٨م، ص٦٧.
(٣) عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط١، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٤٣.
(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ص٢٣٢، ٢٣٣.

ويُروى في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، قول ابن نوفل "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية! أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"[١].

ولذا فقد انقسم اللغويون فيما بينهم إلى فريقين:

- فريق اقتصر على جواز القياس على المشهور ورفض القياس على القليل النادر يمثلهم البصريون.

- وفريق أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين ويمثله الكوفيون[٢].

وتأسيساً على ما مضى فإنّ أهمية تحديد المعايير أو المقاييس التي سلكها أصحاب كتب اللحن تبدو بالغة الضرورة لتبين مدى الاختلاف والتفاوت في تحديد هذه المعايير من جهة والنظر في بعض الآراء ومن ثمّ مناقشتها من جهة ثانية.

ولذا نجد بعض الدارسين المحدثين مَن صبَّ اهتمامه على هذه القضية وأفرغ فيها جهداً مذكوراً، حيث نجد عبد العزيز مطر مثلاً يقسِّم المعايير أو المقاييس التي سار عليها أصحاب كتب اللحن إلى ثلاث مراحل يمكن النظر إليها من وجوه عدة:

أولاً: معايير أو مقاييس وُضعت في أثناء جمع اللغة العربية قبل وضع القواعد وبعده.

ثانياً: معايير أو مقاييس بعد أن تمَّ وضع القواعد.

ثالثاً: معايير أو مقاييس بعد قيام حركة تنقية اللغة.

ففي المرحلة الأولى -مرحلة جمع اللغة العربية- نرى تحديداً من جامعي اللغة للقبائل التي تروي عنها اللغة، وللرواة الذين يُؤخذ عنهم من اللغويين، وللشعراء الذين يحتج بشعرهم[٣]، وكان هذا التحديد من جامعي اللغة قائماً على أسس عدة.

وبعد مرحلة الجمع والتدوين، جاءت مرحلة تبويب وتقعيد ما تمّ جمعه، وذلك ليتسنى للمتعلم والمتكلم استخدام اللغة بطريقة صحيحة تبتعد عن الخطأ أو اللحن. لذا ظهر ما يسمى

---

(١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، مصدر سابق، ص٣٤، وانظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ص١٨٤-١٨٥.

(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد سليم الحمصي وزميله، ط١، دار المعارف، سوريا، (د.ت)، ص٨٤.

(٣) مطر، لحن العامة، مرجع سابق، ص ٤٤.

بالقياس في العربية، ونشأ على أثره الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، وسار كلٌ منهما في اتجاهه، فالبصريون لا يقيسون إلا على المشهور الشائع، أما النادر فلا يُقاس عليه، والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً وبوبّوا عليه[١].

أما أصحاب مذهب تنقية اللغة فلم يتفقوا حول مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحةِ أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكاً مشدداً بالوقوف عند ما سمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، وما عداه فهو خطأ.

ومنهم من يرى أنّ من يتكلم بلغةٍ من لغات العرب، أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[٢] فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح وما عداه فهو لحن، وعند المتساهلين: كل ما تكلمت به العرب فهو صواب، وفي مسلك هؤلاء المتساهلين يقول ابن هشام اللخمي مؤيداً آراءه باتجاههم: "روى القراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا القليل. وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد أنحى الناس من لم يلحن أحداً، وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم[٣].

ويبدو الخلاف في المستوى الصوابي عند مؤلفي كتب لحن العامة واضحاً في الأمثلة الآتية:

- يخطِّئ أبو بكر الزبيديّ قولَ العامة: سكرانة، فيرد عليه ابن هشام اللخمي قائلاً[٤]: "فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحن بها العامة، وإن كانت لغة ضعيفة، وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب".

والزبيدي كان يعلم تماماً أنّ بني أسد يقولون (سكرانة) بدل سكرى وذكر ذلك في كتابه، لكنه روى بعد ذلك أن لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها[٥].

-ويخطِّئ الزبيديّ أيضاً قولَ العامة للكمثرى: إجاص، فيرد عليه ابن هشام اللخمي[١] بما

---

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق، ص٨٤.
(٢) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص١٤.
(٣) محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، (ت ٥٧٧هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق: خوسيه بيريث لاثارو، ط١، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠، ج١ ص ١٥.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٤٦.
(٥) الزبيدي، لحن العوام، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٢.

روي عن أبي حنيفة الدينوري أنّ أهل الشام يقولون للكمثرى إجاص، ثم يقــول: "وإذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة"؟

- ومن أمثلة اختلاف المقياس الصوابي ما ذكره ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـــ) أنّ قــول الناس:

فلان يتصدق أي يسأل، غلط[٢]، فكان تعليق ابن السيّد البطليوسي[٣] أنّ هذا الذي قاله هــو المشهور عن الأصمعيّ وغيره من اللغويين.

-والمقياس عند أبي العباس ثعلب وضحه في مقدمة (فصيحِهِ) بقوله: "هذا كتــاب اختيــار فصيح الكلام فيما يجري في كلام الناس وكتبهم....[٤].

وخلاصة القول أنّ المستوى الصوابي لم يكن موضع اتفاق تام، لا عند جامعي اللغــة، ولا عند النحويين واللغويين، ولا عند أصحاب كتب لحن العامة. ويمكن تقسيم المقاييس التي اعتمدها علماء اللغة وضبطوها في ضوابط معيارية يستندون إليها في تحكيمهم للغة وفصاحتها متمثلة بما يأتي في السطور اللاحقة .

---

(١) اللخمي، تقويم اللسان ... ، مصدر سابق، ج٢ ص ٢٧. .

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـــ)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبــد الحميــد، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص٢١.

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـــ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م، ج١، ص١١.

(٤) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مذكور، ص٢٦٠.

المبحث الأوّل

ضوابط المعيار الصوابيّ

أولاً: الزّمان:

وهو شرط تم بمقتضاه تحديد إطار الفصاحة اللغوية زمنياً في العصور الأولى للغة العربية، فقد أثر عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يعدّ الحسن والفصيح ما قاله القدماء، أما ما قاله معاصروه فهو أقلّ رتبة ولو كان جيّداً[١].

وهو بذلك التحديد يضيّق دائرة الاحتجاج، ويرغب عن مصادر ثرّة كجرير والفرزدق، حتى لقد أثر عنه أنّه قال في جرير: "لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته"[٢].

لقد جعل اللغويون القدامى الاحتجاج باللغة الأدبية خاصة -لغة الشعر في حدود منتصف القرن الثاني الهجري في البيئات الحضرية، وباللغة الشفويّة المنقولة عن أعراب البادية مباشرة في حدود منتصف القرن الرّابع الهجري، وعدّ -كلّ استعمال خارج عن إطار الأقدمية هذا- مولداً أو محدثاً ولم يُلتفت إليه إلا في المجال البلاغي أو الأسلوبي.

وسار على هذا النهج علماء وصفوا بالتشدد والصرامة حيث امتنعوا عن الاحتجاج بما لا يتوافق وهذا المعيار نظراً لاضطراب الألسنة وتفشي اللّحن عن طريق الامتزاج بالأعاجم خاصة مع انتشار الإسلام ودخول الناس فيه أفواجاً الأمر الذي زاد من حدة التأثّر والتأثير بين العرب وغيرهم من الأعاجم، ومن هؤلاء العلماء المتزمتين ابن الأعرابي حيث قال: "إنما أشعار هؤلاء المحدثين مثل أبي نوّاس وغيره مثل الريحان يشمّ يوماً، ويذوى فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً"[٣].

ويبدو أنّ هذا النقد لشعر هؤلاء المحدثين جاء لما لاحظه اللغويون من تسرّب اللّحن إلى ألسنة هؤلاء – مع عربيتهم– ولا ندري ما يقصده ابن الأعرابي في نقده هذا والذي لا نلمح منه

---

(١) تمام حسّان، الأصول دراسة ابيستمولوجية للتفكير اللغوي عند العرب، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨١م، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

(٢) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، (ت ٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، دار السعادة، مصر، ١٩٦٣م، ج١، ص٩٠.

(٣) محمد بن عمران المرزباني، (ت ٣٨٤هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ط٢، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ص٢٢٣.

إلاّ نوعاً من النقد الذوقي العام غير الموضح لطبيعته، أهو نقد لغوي أو نقد بياني، إلاّ انه يمثل نظرةً لغوية لها أسبابها ودواعيها الخاصة.

ولذا حدّد اللغويون الشعراء الذين يحتج بشعرهم بناءً على الإطار الزمني، وهم: الجاهليون والمخضرمون بلا خلاف[١]. والإسلاميون المتقدمون وأما المولدون -ويقال لهم المحدثون- وأولهم بشار بن برد، فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامهم مطلقاً، وقيل: يُستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري[٢].

وعلى الرّغم من اعتماد الزّمان معياراً لفصاحة اللّغة إلاّ أنّه ينكر على اللّغة ما يلحق مفرداتها من تطور يخرجها عن الأصل الموضوع إلى دلالات أخرى وافقت عُرف المجتمع وجرت عليه، فهو – معيار الزّمان- يصبو إلى إعادة اللّغة إلى معانٍ ضاربة في القدم تطورت درجات عديدة عن أصلها الذي سجلته المعجمات وحفظته كتب اللّغة[٣].

ثانياً: المكان:

وتقرّر بمقتضى هذا الضابط أن تكون اللّغة العربية المراد الحكم لها بالفصاحة خالية من كلّ شوائب العجمة والتحريف، بعيدةً عن كلّ عوامل التأثّر بالدّخيل، ولذلك تمّ اتخاذ الحيطة في اختيار بيئة هذه الفصحى وتقليص حدودها الجغرافية في أطلس لغوي لا تتسع مساحته لغير القبائل العربية الواقعة في وسط الجزيرة العربية دون بقية أطرافها التي كانت على صلة بأمم أخرى أجنبيّة وفي بواديها دون حواضرها ومدنها التي كانت تعجُّ بحركة الوافدين عليها من خارج الجزيرة أو أطرافها تقصد التجارة أو غير ذلك.

واختلف علماء اللغة القدماء في تحديد القبائل التي تؤخذ من لهجاتها اللّغة، فذهب البصريون إلى أنّ القبائل التي تسكن أواسط الجزيرة العربية دون غيرها تعدُّ فصيحة وأنّ القبائل التي سكنت أطراف الجزيرة العربية فسدت لهجاتها بمخالطة الأمم الأعجمية المجاورة -كما أسلفنا. وفي هذا يقول الفارابي (ت٣٣٩هـ): "والذين عنهم نُقلت اللّغة العربية وبهم اقتدى وعنهم

---

(١) هناك استثناء لبعض الشعراء جرى حول الاحتجاج بشعرهم خلاف نتيجة لظروفهم الخاصة كعدي بن زيد وأبي دؤاد الإيادي. انظر: مطر، لحن العامة، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، المقدمة، ج١، ص ص٥-٧.

(٣) عبد الرحمن أيوب، العربية ولهجاتها، ط١، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٣٣.

أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثـمّ هـذيل وبعـض كنانـة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عـن حضـري قط، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم»[١].

في حين أنّ الكوفيين لم يشترطوا ذلك بل أطلقوا الأخذ عن القبائل العربية ما سـكن فيهـا أواسط الجزيرة العربية وما تطرّف منها، ذاهبين إلى أنّ الإجماع قائم علـى أنّ جميـع قبائـل العرب تتكلّم العربية، وأنّه لم يثبت فساد ألسنتها بالمخالطة فعلاً، وإنّما هو الافتراض المحـض، وعليه فيجب الأخذ عنها جميعاً دون الاقتصار على بعضها[٢].

ويبدو أنّ قول الفارابي –الذي يمثّل وجهة النّظر البصرية– يحتاج للنظر والمناقشة، مـن الجهة النظرية والتطبيقية، فالواجب أن نستعرض لهجات العرب جميعاً، ثم يوضع على أسـاس هذا الاستعراض الشامل والواسع القواعد اللغوية، والناظر في القرآن الكريم مثلاً يجد فيـه مـن لغات القبائل أكثر من القبائل التي ذكرها الفارابي في نصّه السابق، ففيه –أي القرآن– ما يُنسـب إلى لغات الأزد والأوس والخزرج وجرهم وحمير وحضرموت وغيرها كثير[٣]. بل فيـه مـن اللّغات الساميّة كالنبطيّة والسريانيّة والعبرانية والحبشيّة الشيء الكثير أيضاً، سوى ما فيـه مـا يُنسب إلى الفارسيّة، حيث أنّها قد اكتسبت ملامح العربية واتحدت مع المفردات العربية فصارت منها. ولا أحد ينكر فصاحة القرآن الكريم كلّه وصحة الاستشهاد بلغته بل بوجوبه فيما اتفق فيـه الاستعمال.

لقد أغفل البصريون والكوفيون التفريق بين اللهجات العربيّة واللّغة المشتركة، فاللّهجـات في واقعها لغات التخاطب بين أفراد المجتمع، في حين كان أفراد القبائـل يلجـأون إلـى اللّغـة المشتركة إذا أرادوا أن ينشئوا، فلغة الشعر والخطابة وغيرها من ضروب الإنشاء الفني لغة تكاد تكون موحّدة بين القبائل العربية جميعاً[٤]، إذ نشأت هذه اللّغة العامة المشـتركة بفعـل ظـروف اقتصادية وثقافية قبل الإسلام، وزاد الإسلام من شيوعها بفعل العامل الديني.

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ص٢١١-٢١٢.

(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط٢، مطبعة مصـطفى البـابي الحلبـي، مصـر، ١٩٥٨م، ص٣٧٦ ومـا بعدها.

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت ٦٨هـ)، اللغات في القرآن، تحقيق: صـلاح الـدين المنجـد، ط١، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٤٦م، ص ص ٢٠-٥٥.

(٤) ج. فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ٣٤١.

وإنّ هذه اللّهجة التي قدّرت لها الغلبة هي لهجة قـريش، وقـد سـادت -كمـا أسـلفنا- لاعتبارات دينية وسياسية، إذ كانت مكة والطائف والمدينة زاخرةً بالأسـواق التجاريـة، تلجهـا القبائل للاجتماع والتجارة وقرض الشعر في المواسم فعمل ذلك على سيادة لغة قـريش، أضـف إلى ذلك أنّ لغة قريش كانت متحضّرة، ابتعدت عن الغريـب وأخـذت مفرداتهـا مـن سـائر القبائل[١]، لأن الوافدين إلى قريش كانوا يؤثرون فيها، فتنتقي أحلى مفرداتهـا، وتضـمّها إلـى مفرداتها، يقول الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): "كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام، وتحج البيت في الجاهليّة، وقريش يسمعون لغات من مستبشع اللّغات ومستقبح الألفاظ"[٢].

لذا أصبحت قريش ملتقى اللّهجات المختلفة، وأخذت توسع دائرتها فتـأثرت بهـا القبائـل وكان التأثّر بها أكبر وأكثر من تأثيرها فيها، وأصبحت هي لغة الخطباء والفصحاء عنـد سـائر العرب ولهذا عمّت، وهذا ما يفسّر لنا أنّ الشعراء من مختلف القبائل كانوا ينظمون بلغة قـريش على الرّغم من وجود خلافات لغويّة يسيرة في أشعارهم[٣].

لقد كان الميل إلى لهجة قريش في بعض الأحيان مدفوعاً بدوافع دينية أكثر منهـا دوافـع لغويّة، حتى أنّ ابن خلدون وقع تحت تأثير هذا الرأي وذلك حين ظنّ أنّ معيار الفصـاحة فـي لغات القبائل مستمد من نسبة بُعد هذه القبائل أو قربها من قريش، وأنّ دارسـي اللّغـة الأوائـل المُستَقرين للهجات القبائل إنّما لحظوا هذا البُعد والقرب الجغرافي في وضـعهم قواعـد اللّغـة، فيقول: "ولهذا كانت قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبُعدهم عن بلاد العجم عـن جميـع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأمّا من بَعُدَ عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب الـيمن المجـاورين لأمـم الفرس والرّوم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم وعلى نسـبة بُعـدهم مـن قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصّحة والفساد عند أهل الصناعة العربية"[٤].

ويبدو أنّ معيار الفصاحة كان يقوم على تحديد مواطن القبائل العربية، فما توسط منها في شبه الجزيرة عُدّت فصحى القبائل، وعلى نسبة قربها من الوسط غيـر المتـأثر بلغـات الأمـم الأعجمية لمتاخمتها لها في الموطن (انظر الخريطة). وهذا هو المستفاد من قول الفارابي الـذي ذكرناه سابقاً بل نصّ الفارابي على أنّ لغات قيس وتميم وأسد فصحى اللّغات "فإنّ هـؤلاء هـم

---

(١) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص١١.
(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٢٢١.
(٣) آل ياسين، الدراسات اللّغوية عند العرب، مرجع سابق، ص٣٣١.
(٤) ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ص١٢٦٩-١٢٧٠.

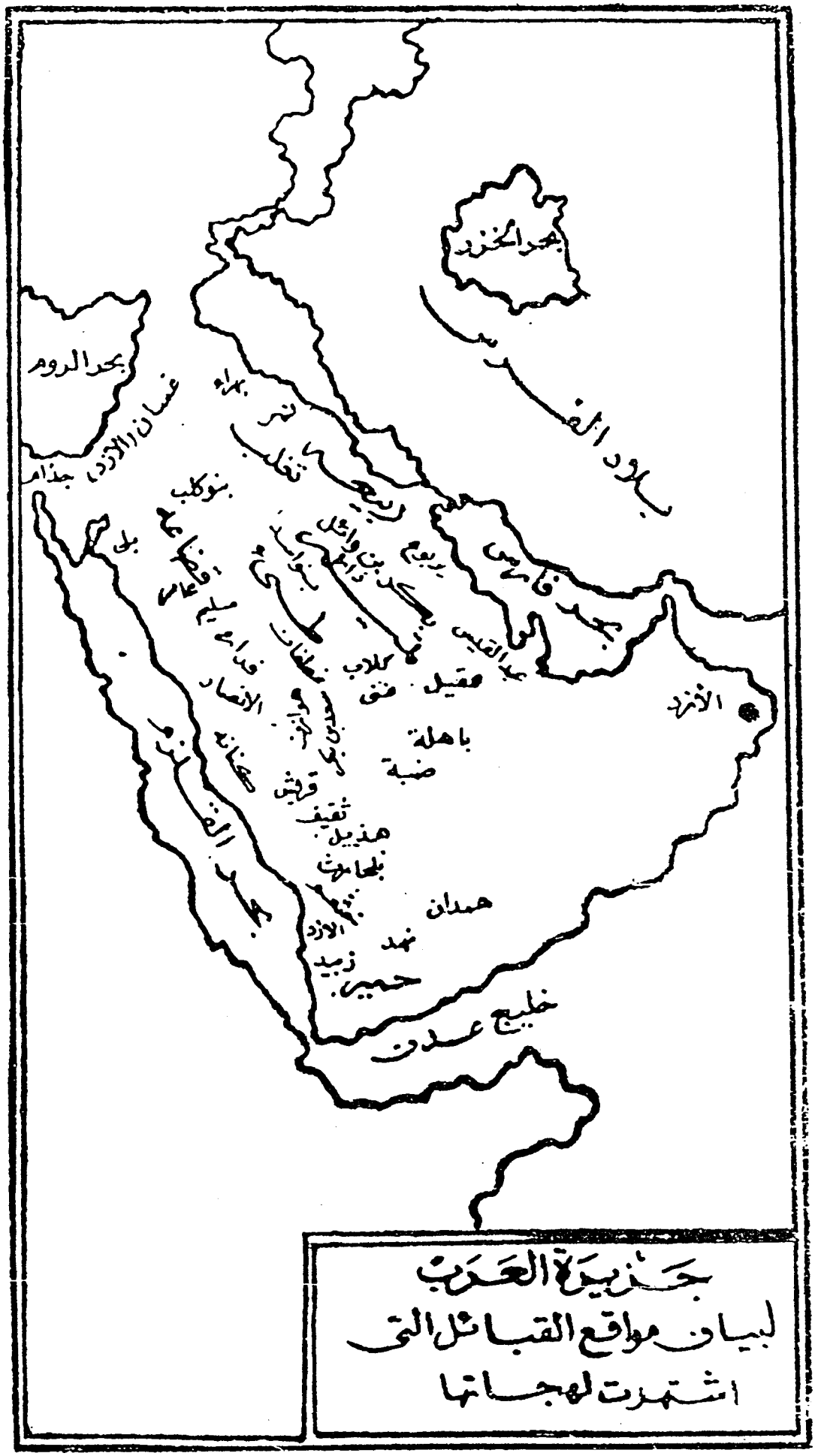

جزيرة العرب
لبيان مواقع القبائل التي
اشتهرت لهجاتها

---

* إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤م، ص ٢٣٥.

الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف". ولم يدرج قريشاً فيها بل لم يذكرها فيما عدّ من اللّغات المعتمدة.

وعند النظر في قول ابن خلدون نجد ما يوحي بالتناقض، إذ جعل بني أسد وبني تميم مثلاً ممن اكتنف قريشاً، أو من البيئات اللّغوية القريبة من قريش، وأكبر الظن أنّ الذي جرّه إلى هذا عثوره على كثير من الاستعمالات التي تنسب إلى تميم أو الحجاز في المصادر اللّغوية القديمة، في حين أنّ كلاً منهما إقليم واسع يضمُّ عدّة قبائل وعدّة لهجات لا يمكن أن يخضع لصفات لغويّة موحّدة بمجرد تسمية الإقليم الممتد الأطراف (انظر الخريطة) لأننا نعرف أنّ طريقة نطق مدن الحجاز ليست في كل المواضع متفقة بل توجد بينها اختلافات شديدة[١]، وثبت ذلك ما جاء عن النبي – صلّى الله عليه وسلّم – حين سقطت من يده السكين: فأشار على أبي هريرة أن يسلمها له، فلم يفهم أبو هريرة مراد النبي – صلّى الله عليه وسلّم – لأنّه كان يسمي السِّكّين (مُدْيَة)، وأبو هريرة من قبيلة (دَوْس) التي عاشت على مسافة غير بعيدة من مكة (انظر الخريطة) وكان أهلها على اتصال بالبيئة الحجازيّة قبل الإسلام[٢].

ومهما يكن من أمر فإنّ ما ذهب إليه الفارابي (ت ٣٣٩هـ) في تقسيمه للقبائل العربية التي سُمعت منها العربية والتي لم تُسمع يعتوره شيء من عدم الاطمئنان والقبول، ذلك أنّ تقسيمه يتعارض مع بعض الروايات التي تحدّثت عن هذه القضيّة، من ذلك ما رُوي عن الخليل ابن أحمد (ت ١٧٥هـ) أنّه قال: "أفصح العرب نصر قعين أو قعين نصر"[٣] وذهب أبو عمرو ابن العلاء إلى أنّ أفصح الشعراء ألسنا وأعربهم –أهل السروات– وهنّ ثلاث وهي الجبال المطلّة على تهامة مما يلي اليمن، فأولها: هذيل –ثم سراة الأزد، وأزد شنوءة..."[٤].

وقيل: "إنّ أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس" وقيل أيضاً: "أفصح النّاس سافلة العالية وعالية السافلة، يعني عجز هوازن"[٥]. كما قيل إن أعرب النّاس خزاعة[٦].

ومن جهة ثانية نلحظ أنّ نصّ الفارابي يحمل في ثناياه تعصباً للقبائل المشهورة ذائعة

---

(١) إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط٣، دار الأندلس، بيروت –لبنان، ١٩٨٣م، ص ص٣٤-٣٥.
(٢) أيّوب، العربية ولهجاتها، مرجع سابق، ص١٧٧.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (فصح).
(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج٢، ص٤٨٣.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٨٣، "عالية السافلة (نجد) وأهم من سكنها تميم، وقبائل من ربيعة، وسافلة العالية (المدينة) وهي قبائل عُرفت بالفصاحة وبعدت عن التخوم وعلى رأسهم (أظأر النبي)". (انظر عبد الحميد الشلقاني: الأعراب الرواة، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، ص١٥٨.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (عرَب).

الصيت في المجتمع العربي بدليل أنّ القبائل المغمورة والتي لم تنل حظاً من الشهرة لم يأخذوا عنها.

إنّ المتمعّن والدارس لما جاء به الفارابي يتوقف عند بعض الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها نتيجة الأخذ عن قبائل دون أخرى ومن ذلك:

أولاً: أدّى هذا الأخذ عن قبائل دون أخرى إلى اختلافات بين اللغويين في تحديد اللهجة الفصيحة، فعلى حين يراها أبو عمرو بن العلاء في عليا هوازن، وسفلى تميم، يراها الفرّاء(١)، وثعلب(٢)، وابن فارس(٣) في لهجة قريش.

غير أنّ هذا العمل على ما يبدو لم يكن يجري بالدقة العلمية المرجوّة، فكثيراً ما نجد النحاة يروون عن العرب كافة، وبلا تحديد لقبيلة بعينها، وجعلوا ما قيس على كلام العرب فصيحاً صحيحاً(٤). فهذا سيبويه غالباً ما يكتفي بعبارات عامة لا تحدد القبائل المأخوذ عنها مثل:" العرب الذين ترضى عربيتهم" (٥). أو "العرب الموثوق بعربيتهم"(٦)، ونراه يحتج بشعر عدي بن زيد، وأميّة بن أبي الصلت، ويعتمد شعر الطرماح، والكميت، وزياد الأعجم، وأبي عطاء السندي، ولغة هؤلاء لا تصلح عند أمثال الأصمعي للاحتجاج.

ثانياً: لم يكن تحديد قبائل بعينها لأخذ اللغة عنها، والإعراض عما سواها قائماً على أساس من المستوى اللغوي بقدر ما كان حرصاً على أن تكون اللغة المأخوذة عربية خالصة من التأثيرات الأجنبية، ومن ناحية ثانية فإنّ توسيع دائرة الأخذ تشمل ست قبائل عربية هي: تميم، وقيس، وأسدٌ وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين(٧) كان من مصادر عيوب النحو وصعوباته؛ لأنّ لغات القبائل تختلف فيما بينها في قليل أو كثير، كما قد تختلف عن باقي القبائل التي لم يأخذوا عنها(٨).

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٢١١.
(٢) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، (ط١، تحقيق: أحمد سليم الحمصي وزميله، دار المعارف، سوريا، (د.ت))، مصدر سابق، ص٨٣ (مصدر سابق).
(٣) أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، ط١، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، ١٩٦٣م، ص٥٢.
(٤) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٧، ج٢، ص٢٥.
(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ج١، ص ١٨٢، و ج٤، ص ٤٧١.
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٢، ج٤، ص٤٧١.
(٧) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص١٣٩.
(٨) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص٦٣-٦٤.

ثالثاً: إنّ القبائل التي لم تؤخذ عنها اللّغة هي قبائل عربية أصيلة بالضرورة، وتمتلك من اللّغة أضعاف ما تملكه اللّغات السّت -والتي وُصفت بأنّها لم تختلط بغيرها من القبائل- وأنّه لا يعيبها أن تسكن الحضر، وأطراف البلاد، وتقارب الأعاجم والنصارى هناك؛ لأنها بحكم أصالتها العربية وانتمائها لأهل شبه الجزيرة العربية الخلّص، تمتلك كغيرها القدرة على إنشاء الكلمات ، بل لكلّ فرد منها ذلك الحق ما دام بعيداً عن التجريح (أي متهماً بالغفلة أو الجنون، أو الكذب أو المرض) لها أن تأخذ كغيرها من لغات العجم ما تشاء فتنقله إلى لغتها باسم المعرّب" – وقد أخذت- وإلاّ جمدت اللّغة وتحجرّت، وانطوى أهلها على أنفسهم منعزلين[١].

رابعاً: انعدام التزام اللّغويين بالمستوى المحدد الذي كانت ترتكز حوله جهودهم وهو مستوى القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب وشعرهم ونثرهم، أي مستوى اللّغة الأدبية، وهذا ناتج عن إيمانهم بفكرة أنّ العربية هي سليقة ألسنة العرب جميعاً، لا فرق بين صغير و كبير، أو رجل وامرأة، ولا بين من مارس اللّغة في أرقى مستوياتها كأن يكون شاعراً أو خطيباً ومن لم يتح له استخدامها إلاّ في نطاق ضيّق وساذج لا يتعدى مطالب الحياة اليومية، ومن ثمّ لم يتورعوا في الأخذ عن الصبيان[٢].

يضاف لما تقدّم أننا إذا افترضنا صحة ما جاء في النصين أعني –الفارابي وابن خلدون- نجد في أثناء دراستنا المتمعنة لهما ملاحظات عدة يمكن استخلاصها والموازنة بينها. من ذلك:

أولاً: ذكر نص الفارابي قبيلة ثقيف في القبائل المتروكة، وذكرها ابن خلدون في القبائل المأخوذ عنها – وهو الصواب – بل إنه قدمها على أسد وتميم، ولعل في نص الفارابي خطأ في زيادة (واو) العطف في "ولا من ثقيف وأهل الطائف"، وأن أصله – "ولا من ثقيف أهل الطائف" – دون حرف العطف ويكون المقصود بالطائف: المدينة، فينطبق على أهلها حكم الحواضر العربية الأخرى التي سرى في ساكنيها فساد السليقة مبكراً، بخلاف ثقيف البادية التي سلمت سلائقها، فإنها من قبائل هوازن التي سبق أنها من أفصح القبائل حتى قيل: إن القرآن نزل بلغاتها: لغات العجز من هوازن، ومنها ثقيف[٣].

ثانياً: أشار نَصُّ الفارابي إلى القبائل التي تؤخذ منها اللّغة وهي: قيس عيلان، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض طيء وبعض كنانة، أمّا القبائل التي لم تؤخذ منها اللّغة، فهي: لخم،

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص٧٩.
(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص١٣٩.
(٣) إبراهيم رفيده، أصالة اللغة العربية وعلومها، مجلة الفكر العربي، بيروت -لبنان، ج٤، العدد ٢٦، آذار (مارس)، ١٩٨٢م، ص١٧.

وقضاعة، وإياد، وثعلب، وبكر، وعبد القيس، وأهل اليمن، وبني حنيفة وحاضرة الحجاز والحضر، وسكان البراري[١]. بينما أشار نص ابن خلدون إلى أنّ القبائل التي تسمع منها اللّغة هي: قريش، وثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وإياد، وقضاعة، وعرب اليمن، ومن خالط العجم، وبَعُد عن قريش[٢].

إنّ نظرة فاحصة للقبائل المحددة عند العالمين تكشف لنا عن الاختلاف البيِّن فيهما، حيث عدّت "ثقيف" في نص الفارابي من القبائل التي لا تسمع منها اللّغة لأنها تسكن الطائف، والطائف من حاضرة الحجاز، بينما عدّت "ثقيف" في نص ابن خلدون من القبائل التي أخذت عنها اللّغة لقربها من قريش وبُعدها عن العجم.

ثالثاً: أورد ابن خلدون في نصّه قبيلة "خزاعة" في القبائل الفصيحة التي سمعت منها اللّغة، وهو الصّواب؛ لأن "خزاعة" من القبائل الفصيحة التي قيل: إنّ القرآن نزل بلسان الكعبين: كعب بن لؤي – جدّ قريش– وكعب بن عمرو – جدّ خزاعة–، ولأن ديارهم كانت واحدة، ولكنّ الفارابي لم يذكرها في نصّه[٣].

رابعاً: بالرجوع إلى منهج أبي عمرو بن العلاء والأصمعي واللّغويين الأوائل في تحديدهم لأمكنة القبائل التي تسمع لغتها. نرى أنّ هذين النّصين وإن اختلفا في أشياء، إلاّ أنهما صدى لآراء الأوائل من اللّغويين في تشددهم[٤].

خامساً: إنّ تحديد القبائل التي أخذت منها اللّغة في النصين، أو التي لم تؤخذ منها ليس شاملاً كلّ الشمول؛ لأنه أقرب إلى تمثيل المدرسة البصرية، ومنهجها المتشدد في الرّواية والقياس، برفض المشكوك فيه من الروايات اللّغوية وغير الموثوق بها والمرذول من اللّهجات القبلية، ولكنه لا يصدق على منهج المدرسة الكوفية لتساهلها في الرواية، والإكثار منها وأخذها من بعض الأعراب الذين سكنوا قرى قريبة من بغداد وهم المسمون بـ "أعراب الحُطميّة"[٥]. فالنصّان إذن يخضعان لمنهج مدرسة البصرة، وليسا دقيقين في تحديد القبائل ومختلفين في

---

(١) محمد بن يوسف الغرناطي أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٥٤هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ص٥٧٤.
(٢) ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ص١٢٦٩-١٢٧٠.
(٣) رفيده، أصالة اللّغة العربية وعلومها، مرجع سابق، ص١٧.
(٤)المرجع نفسه، ص٦.
(٥) المرجع نفسه، ص١٧.

بعض مواقفهما وهما صدى للآراء المتشددة من زعماء اللّغويين البصريين.

وبصورة عامة كانت دلالة النصين عامة وغير محددة، يكتنفها الغموض في كثير من كلماتها ولا يمكن اعتمادها أساساً وقانوناً لا يتجاوز؛ ذلك أنها تكبح جماح التطور اللّغوي للغة، وتجعلها تثبت في مكانها عند زمان ومكان معينين، ومن ثمّ إلى جمود اللّغة وثباتها ثم موتها؛ ولهذا تجاوزها بعض اللغويين والنحويين في عصور لاحقة بصورة جيدة ، ونعتقد أنّ حتمية التطور اللّغوي ستدفع اللّغة إلى الأمام متخطية الصعوبات التي تواجهها إن لم يكن في الماضي أو الحاضر ففي المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق –فإنّ ما جاء في النصين يمثّل إلى درجة كبيرة موقف البصريين المتشدد الذي بدا واضحاً عند أبي عمرو بن العلاء، إذ كان حذراً جداً عند سماعه اللّغة، ولعلّ خوف العلماء وحرصهم على سلامة اللّغة –لغة القرآن الكريم– دفعهم إلى وضع ضوابط لناقل اللّغة ولمسموعها، ولذا ليس غريباً إن قلنا: إنّ تشدد البصريين في مسألة الأخذ عن القبائل كان من الأمور المعروفة لدى الجميع، والدليل على ذلك ما ورد عن ابن خلدون، فليس غريباً أن نجد آراء البصريين في فكر ابن خلدون لأنّها معروفة للجميع، وهذا لا يعني بطبيعة الحال تأثر ابن خلدون بالفارابي؛ لأنّه لو كان متأثراً به لورد النص كاملاً دون اضطراب[١].

ثالثاً: الكثرة "الشيوع":

تصدّر أبو عمرو بن العلاء علماء اللّغة العربية في اعتماده هذا المعيار وأسس له أصولاً وقواعد، وذلك حين سئل: "أخبرني عما وضعت مما سمّيته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فسئل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة، فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[٢].

وبالرّغم من بلوغ هذا المعيار شأناً عظيماً إذ مثّل حسن التخلص من قيود المتشددين حين عُدّ شرطاً من شروط القياس عند البصريين فهو لم يخل من رؤى ضعيفة جعلته يتسم بالتذبذب وعدم الصرامة، إذ بحث في الكثرة والقلّة بين لغات متعددة مختلفة الزمان والمكان وحينئذ تكون

---

(١) علي الفريج، السماع اللغوي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن قسم اللغة العربية، ١٩٩٧م، ص٧٨.

(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص١٨٤.

الموازنة خاضعة لأسس موضوعية، إذ تخضع لطبيعة البيئة وعددهم وشهرتهم وحظ الراوي من الأخذ عنها[١].

وكذلك عدم اختمار فكرة الكثرة والشيوع في أذهانهم وتحديدها تحديداً واضحاً فما يراه أحدهم كافياً لبناء قاعدة يراه آخر قليلاً لا يُعتمد[٢].

واجتهد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في تحديد القلة والكثرة فقال: "واعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً ومطّرداً، فالمطّرد لا يتخلف والكثرة دونه والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون إلى ثلاثة وعشرين (غالباً)، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا (غالباً)، والثلاثة قليل والواحد (نادراً)"[٣]. غير أن اجتهاده يمثّل الواقع التطبيقي للغة[٤].

إنّ بناء العربية على الأكثر وطرح ما تبقى على أنّه لغات لم يحسم قضية اللغة، فهو وإن شرع إقامة صفة العربية على الأكثر باعتباره الأصل فتح المجال للقليل والنادر باعتباره فرعاً يكتنف الأصل[٥] حتى بتنا نرى رتباً للفصاحة[٦]، ومنازل للضعف والرداءة[٧]، وأصبح من يتكلّم بالجائز ليس مخطئاً لكلام العرب لكنّه مخطىء لأجود اللغتين[٨].

رابعاً: السماع والقياس:

منهجان يمثّل كل منهما أساساً يُستند إليه، فالأوّل وهو السماع يمثّله الكوفيون الذين وقفوا عند حد السّماع وعدُوا كل مسموع مقيساً. تزعّم هذا التيار أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)

---

(١) محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م، ص٨٢.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مرجع سابق، ص١١.

(٣) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص٤٧.

(٤) سها نعجة، ابن قتيبة الدينوري: تصحيحه اللغوي والرد عليه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، (غير منشورة)، قسم اللغة العربية، ١٩٩٥م، ص٦٢.

(٥) نهاد الموسى، الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٨٣م، ج٣١، ص٧٣.

(٦) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٢١٢. "قال في عروس الأفراح: رتب الفصيح متفاوتة، ففيها فصيح وأفصح".

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢١٤.

(٨) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص ص١٢-٢٨، وانظر السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٨، قال ابن درستويه في شرح الفصيح: "وليس كلّ ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ، فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر لعلة غير ذلك، فمن أخذ بالجائز لم يناهز الكثرة والشيوع، فقد أخطأ الكثير المشهور، لكنه لم يخطئ الصحيح على كل حال".

ليغلو فيه من بعده تلميذه الأصمعي (ت ٢١٦هـ) الذي رفض القياس وتشدّد في السماع عن العربي خالص العروبة[١].

والثاني يمثله البصريون بزعامة عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) الذي فتح باب القياس حتى امتد على يد أبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) الذي أعلن أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٢].

والحق أنّ اللّغة وإن كانت تجري على السماع، فالقياس لا مفرّ منه إذ اللّغة كالكائن الحي في تطور دائم والحاجة إلى استنباط كلمات جديدة تعبّر عن مواقف الحياة ومتطلباتها لا تتوقف.

ولعلّ في العودة إلى معاجم اللّغة دليلاً على أنّ ما ضمّته بين دفتيها مما ورد سماعه عن العرب لا يمثل اللّغة جميعها، فاللّغة لا يحيط بها إلاّ نبي[٣]، وأن ما حملته من كلام العرب لم تكتمل تصريفاته، فربما جاء منه الفعل دون الوصف أو الوصف دون الفعل، فهل يعدّ من الخطأ ما لم تنصّ المعاجم على وروده بعينه وإن ورد بعض تصريفاته؟![٤]

لقد أدى بحث المتشددين عن الأفصح من علماء التصحيح اللّغوي، والمتسامحين الذين يعدّون لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلّم إلى تفاوت في تحديد ضوابط المعيار الصوابي للغة، مما فتح المجال للفظة الواحدة أن تحيا بأكثر من وجه على مستوى الاستعمال الفصيح، وعلى اصطدام حاملي لواء هذه الحركة بما وصفوه مما أوقعهم في ازدواجية بين أعلى مراتب الفصحى المنشودة والواقع الممارس[٥]، حتى لقد عاب ابن السيد البطليوسي على ابن قتيبة الدينوري قوله:

"وأورد الأحنف أنّ قريشاً كانت تعير بأكل السخينة" وقال: فهو بهذا يخالف قوله: "وتقول عيرني كذا ولا تقول عيرتني بكذا". واحتجاجه بقول النابغة:

وَعَيّرَتْني بَنو ذُبْيانَ خَشْيَتَهُ وهلْ عَليّ بأنْ أخشاكَ مِنْ عار[٦]

---

(١) عبد الحميد الشلقاني، الأصمعي اللغوي صورة عراقية في القرن الثاني الهجري، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠٦.
(٢) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص٧٢.
(٣) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص٤٧، وهو قول الشافعي -رضي الله عنه-.
(٤) عبد الفتاح سليم، ليس في كلام العرب وقضية الصواب والخطأ، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ص١٣٩.
(٥) نهاد الموسى، الخطأ في العربية، مرجع سابق، ص٧١.
(٦) البطليوسي، الاقتضاب، مصدر سابق، ج١، ص١٠٩.

ولعلّ هذا التأرجح بين الصواب والخطأ في اللغة يرجع إلى تذبذب عيار الصّواب اللغـــوي بالنسبة إلى أوضاع معينة تمر بها اللغة اجتماعياً وتاريخياً، وبالنسبة إلى المثال الذي يقاس عليـــه ومستوى هذا المثال سواء أكان من اللغة الأدبية أم من لغة التأليف والكتب، وبالنسبة إلى مستوى اللغة ذاتها، فصحى كانت أو عامية[١].

(١) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ص١٥٣.

المبحث الثاني

المعيارية عند شراح فصيح ثعلب

لكلّ شيخ طريقته ومنهجه، وهذا ما ينطبق على علماء اللغة وشيوخها، حيث يعتمد كلّ لغويّ أو شيخ مذهباً خاصاً يحتكم إليه فيما يطرأ له من قضايا، ويطلق أحكاماً و آراء مستمدة من الواقع اللغوي والاجتماعي للبيئة اللغوية، والتي تفرز فيما بعد-أي بعد الاستقراء- قواعد وقوانين تجتمع عليها طائفة من العلماء تشكل فيما بينها مذهباً لغوياً أو مدرسة نحوية تندرج تحتها تلك القواعد.

وربما ينفرد عالم برأي يخرج فيه عن مذهب مدرسته التي ينتمي إليها، لكنه لا يخرج عن المذهب العام لمدرسته وفيما هو معلوم فقد انقسم علماء اللغة فيما بينهم إلى مذهب بصريّ، وآخر كوفيّ،واختط كل مذهب لنفسه طريقاً ومنهجاً يسير عليه في تقعيد اللغة وتحكيمها.

وانضوى تحت هذين المذهبين شراح فصيح ثعلب الذين تنوعت مذاهبهم اللغوية، وتراوحت آراؤهم النقدية بين مؤيد ومعارض لما جاء به صاحب الفصيح.

وتقريباً للأمر لابدّ من تسليط الضوء على معياريّة هؤلاء الشراح وموازنتها بالمعيارية عند ثعلب، وسأقوم بالحديث عن معيارية الشراح حسب الترتيب الزمني لكل شارح:

أولاً: ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) وشرحه تصحيح الفصيح :

بصريّ المذهب، حيث كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة [١]،وتتجلى نزعته البصرية في "تصحيح الفصيح " حيث يغلّط ثعلباً في أمور هي في الحقيقة من مسائل الخلاف بين الكوفيين و البصريين[٢]، كاعتراضه على ثعلب لأنه جعل علامة التأنيث هاء، فيقول:((اعلموا أنّ قوله)) ما يقال للمؤنث بغيرهاء ((كلام غير صحيح لأنّ المؤنث لا يقال فعله بالهاء وإنّما الهاء بدلاً من هذه التاء في حالة الوقف خاصة ليفصلوا بذلك بين التاء الأصلية

---

(١) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، (د، ت)، ج٢ ص٣٦.
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق : عاطف مدكور، ص ١٥٦.

وبين التي للتأنيث، ومما يدل على ذلك علامة التأنيث في الفعل التاء وحدها ولا تبدّل منها في الفعل الهاء لانفصال الفعل من الاسم في البناء وغيره))[١].

يتضح من قول ابن درستويه أنه موافق لرأي سيبويه ومن تابعه من البصريين[٢].

أما الكوفيون فيرون ما يراه ثعلب أنّ الأصل في علامة التأنيث الهاء، وقد فصّل السيوطي البحث في هذه المسألة و بيّن رأي الفريقين اللذين يستندان إلى حجة يراها كل فريق منهما على أنّها الصواب[٣].

علمنا – فيما مضى– أنّ معيارية الفصاحة عند أبي العباس (ثعلب) تدور على كثرة استعمال العرب للكلمة العربية، ومدى شيوعها وانتشارها على ألسنة العرب الفصحاء، وهذا مذهب الكوفيين عامة. أمّا ابن درستويه فإنه يعتمد مذهب عامة أهل البصرة وهو القياس واستقراء كلام العرب في الجاهلية والإسلام حتى المولدين[٤]، حسب ما اجتمعوا عليه من تحديد زماني ومكاني.

وهذا المعيار اختطه ابن درستويه في كتابه "تصحيح الفصيح "، وجعل يخطّىء ثعلباً في كلّ ما يراه مخالفاً[٥]، وعدّ الفصيح ما أفصح عن المعنى، واستقام لفظه على القياس، لا ما كثر استعماله[٦]،على مذهب مدرسته البصريّة. ويبدو ذلك جلياً على سبيل المثال من خلال وسم الكتاب بـ "تصحيح الفصيح" واستهلاله أبواب الكتاب بعبارة ((تصحيح الباب. .....)) إضافة إلى اعتماده على الشواهد باختلافها لكن دون الخروج عن عصور الاستشهاد المحددة سابقاً.

وتوضيحاً للمعياريّة التي استند إليها ابن درستويه لا بد من الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها في كتابه ؛ لنخرج بصورة واضحة المعالم عن هذه المعيارية.

---

(١) أبو محمد عبدالله بن جعفر، ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق :محمد بدوي المختون، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر ١٩٩٨م، ص٤١١.
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢ ص ٣١٣.
(٣) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ط٢، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، باكستان، ١٣٦١هـ، ج١، ص٤٦.
(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة الأرشاد، بغداد، العراق، ١٩٧٥م ج١ ص٧٠.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٣٨٥.
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص١١١.

مصادر(تصحيح الفصيح):

تبدو مصادر ابن دستوريه في (التصحيح) غنية، تكشف عن اطلاع واسع، تمتد جذورها إلى الدراسات اللغوية، والأدبية، والفلسفية، والتاريخية، ويمكن إجمالها بما يأتي:

١-كتاب العين للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، حيث أحصى عبدالله الجبوري في تحقيقه للكتاب المواضع التي ذكر فيها الخليل بن أحمد ، فكانت في واحد وعشرين ومئة موضع من (التصحيح)، كما نقل منه نصوصا كثيرة- أي من الخليل[١]

٢-الكتاب الثاني الذي ورد ذكره بعد (العين) هو (الكتاب) لسيبويه (١٨٠هـ) حيث ورد ذكره وذكر صاحبه في (التصحيح) في خمسة عشر موضعا.

٣- كتب الحديث والأثر، حيث احتكم إلى الحديث النبوي الشريف في كثير من الوجوه التي يراها صحيحة.

٤- كتب الأدب والشعر، وقد استقى منها شواهده الشعرية وشواهده النثرية من كلام البلغاء و الصحابة والخطباء.

٥- كتب الأمثال، ونجد في (التصحيح) طائفة من الأمثال العربية وهي في عامتها جاهلية قديمة، وقليل منها مولّد .

٦- كتب النحو، فهو ينقل بعض الآراء ويقول : "وزعم بعض أهل اللغة " أو يقول "عند الكوفيين "، "وهو عند أصحابنا "، أو "عند البصريين "، فهذه النقول كانت - ولا شك - من كتب أهل النحو المتقدمين[٢].

إنّ مهمة (تصحيح الفصيح) لابن درستويه هي بيان الصواب والخطأ، والسهو والإغفال، والقياس، والمجاز والتشبيه والاستعارة، ويتلخص ذلك في:

١- الاستدراك على ثعلب.

٢- توضيح ما أجمله.

٣- الإسهام بما يعين على تفسير القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، والأدب عامة شعره ونثره.

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، بتحقيق : عبدالله الجبوري، ج١، ص٦٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ص ٦٧-٦٨.

٤- استغناء الناس عن غيره في لحن العوام والخواص.

وهذا هو نهج ابن درستويه الذي رسمه لنفسه في كلّ باب من أبواب الكتاب؛ إذ ينتقد ثعلباً ثم يذكر الأمثلة الدالة على بقية الباب الذي يعقده، ثم يفسر المعاني الغريبة، ذاكراً اختلاف اللغات، والقياس والعلل، مع اعتداد ظاهر بالقياس، وبيان للشذوذ، مستشهداً بالقرآن، والحديث، والقراءات، والأمثال، والشعر، والحكم، وبتصاريف المادة على ما هو صحيح[١].

ثانياً :الجبّان (ت في حدود٤١٦ هـ) وشرحه فصيح ثعلب في اللغة :

كان الجبّان يعالج مسائل اللغة والنحو على طريقة البصريين، وصرّح في مواضع متعددة ببصريته متهماً الكوفيين بالخطأ وضعف الرأي في مسائل الخلاف، وناقداً لمشاهير علماء الكوفة كالكسائي والفراء وثعلب[٢]. ومن الأمثلة الدالة على بصرية مذهبه ما يأتي :

- (وما رأيته مذ أوّلُ من أمسِ، **والاختيار** أن ترفع الماضي من الزمان بعد مذ على تقدير الابتداء والخبر،أي : مبدأُ ذلك أولُ، أو أوّلُ ذلك أوّلُ أمسِ، وعلى **مذهب الكوفيين** يرتفع بالفعل أي: مذ مضى ذلك، **وليس ذلك بشيء.....**) [٣].

- (. ..... **وقال** الفراء في جمع أساس أيضا:آساسٌ، مثل : جوادٍ وأجوادٍ وجبانٍ وأجبانٍ، **ولم يثبت ذلك عندنا في أساس**) [٤].

- (..... وكذلك الباقلاء الممدود المخفف، والواحدة: باقلاءة وباقلاّة **عند الكوفيين، وذلك عندنا غلط**) [٥].

أما موقف الشارح من ثعلب فواضح بحكم كون الأخير رأسا من رؤوس الكوفيين وعلماً من أعلامهم المعروفين ، فنرى ابن الجبان يؤاخذ ثعلبا في مواضع متعددة، ويمسّه بالنقد مساً خفيفاً تارة، ومسّا عنيفا تارة أخرى فهو يقول :

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق : محمد المختون، ص ٢١.
(٢) أبو منصور محمد بن علي الجبّان (ت بعد٤١٦ هـ)، شرح فصيح ثعلب، تحقيق :عبد الجبار القزاز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١م، ص ٦٥.
(٣)المصدر نفسه، ص ٣١٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

- (قال " ثعلب " : وأظنّ أن تفسيرهم غوى آدم بمعنى فسد عيشه مأخوذ من غوي الفصيل، **وليس ذلك بصحيح عندي**). (١)

- (والنّسا عرق في الساق الفخذ، ولا يقال له : عِرقُ النّسا، كما لا يقال عرق الأكحل ، هذا هو المختار ، وقد روي في بعض الآثار بالإضافة كما في هذا الكتاب ، والاختيار ما تقدّم.....). (٢)

وتبدو شخصية الجبان واضحة في بعض المسائل الخلافية حيث أبدى فيها رأيه من ذلك:

- (القول بفعلية نعم وبئس: (وتقول : إنّ فعلتَ كذا فبها ونَعِمَت وإن شِئتَ نِعمَت، والأول هو الأصل؛ أي نعمت الخصلة ذاك، وكذا بئسَ أصلُهُ :بَئِسَ ، وكل ذلك فعل ماض، والتاء في نِعمَت كالتاء في خَرجت). (٣)

ورأي المؤلف هو رأي البصريين بعينه، أما القراء والكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ (نعم وبئس) أسمان مبتدآن(٤) وغير هذا المثال كثير في شرح الجبان.

ويمثل القياس عند الجبان معياراً صوابياً يستند إليه في شرحه ونقده (للفصيح)، ولهذه النزعة – بطبيعة الحال – أثر في إغناء اللغة عن طريق هذا القياس(٥). ومن اهتمامه هذا قوله: " وصداق المرأة : مهرها، وكذلك الصَّدُقة والصُدقة ، وقال الله تعالى:(وءاتوا النِّساءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً)(٦) أي مُهورَهُنَّ، ولم نسمع للصَّداق بجمع، وقياسه في القليل: أصدِقة ، وفي الكثير : صُدُقٌ ، مثل قذال وأقذِلة وقُذُلٍ "(٧).

ومن ذلك قوله: (..... ولا يُجمع الجصّ والنّفط لأنهما جنسان، وقياسهما أجصاصٌ وأنفاطٌ ولِفعولٍ في ذلك وما أشبهه مدخل) (٨)، والأمثلة كثيرة على القياس، فحينما يجيز الشارح

---

(١)الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص ٩٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.
(٤) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،(د ط)، القاهرة، ١٩٦١م، ج١،ص ٦١.
(٥) الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص ٧٠.
(٦) سورة النساء، الآية ٤.
(٧) الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص ١٩٦.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

اصطناع كلمات مثل " أصدِقة " و"صُدُق " و" أجصاص "و" أنفاط "، فإنما يحاول إغناء اللغة عن طريق القياس، وهذا ركن مهم من أركان المدرسة البصرية[١].

ثالثاً : أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) وكتابه (إسفار الفصيح):

يبدو أنّ أبا سهل الهروي –من خلال دراسة كتابه – لم يكن متعصّباً لفريق من النحويين– البصريين والكوفيين – دون غيره، بل كان يأخذ من آرائهما ما يراه جديراً بالاتّباع[٢]، وما يحقق غرضه في خدمة المادة العلمية لكتابه في استقلالية وتجرّد يحكمها العقل ولا تؤثر فيهما العاطفة. فنراه يعتمد القياس[٣] في بعض المسائل، لكنه – في الوقت نفسه – كان يميل إلى الأخذ بمنهج الكوفيين في تقديم السماع على القياس إذا ما تعارضا. [٤] فمن ذلك قوله : ". ....وكان القياس الدُّخل بسكون الخاء. ... لكنّ السماع أولى من القياس "[٥]، وقوله : " و العامة تقول : عُودُ يُسر بالياء، وإن كان له وجه من الاشتقاق، فهو مخالف لما ورد به السَّمعُ عن العرب ".[٦]

ومن ميله إلى مذهب البصريين موافقته لهم في إعراب الاسم الواقع بعد "مُذ " حيث يقول: " وتقول : " ما رأيته مُذ أولُ من أمسِ يرفع " أولُ "، هكذا هو في نسخ عِدّة، وفي نُسَخ أُخر "مُذ أولَ " بالنَّصب، والأجود بالرّفع، لأن مُذ بغير نون ترفع ما مضى من الزمان على تقدير الابتداء والخَبر، وتقديره : مَبدأ انقطاع رؤيتي له أولُ من أمس، وأولُ ذلك أولُ من أمس"[٧] .

ويتجلى مقياس الفصاحة عند أبي سهل حينما يتعرض في مواضع متفرّقة من كتابه إلى قضيَّة لحن العامة، فقد عرّف العامة بأنّهم " أهل الحضر والأمصار ممن يتكلّم بالعربية دون غيرهم من الأعاجم "[٨]،وعرّف الكلام الفصيح بقوله : " وفصيح الكلام : هو البيِّن منه، مع

---

(١) الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص ٧١.
(٢) أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، (ت٤٣٣ هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق : أحمد بن سعيد قشاش، ط١، منشورات الجامعة الإسلامية –المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي (٣٢)، السعودية، ١٤٢٠هـ، ج١، ص ٢٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٢١٨.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٢١٨.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٩٦.
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ٦٩٧.
(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ص ٨٩٧– ٨٩٨.
(٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٥.

صحةٍ وسلامةٍ من الخطأ "[١]، فمقياس الفصاحة عنده سلامة اللسان من الخطأ، و نقاوته من اللحن مع سهولة جريان العربية على لسان المتكلّم بها. [٢]

وعند الحديث عن المصادر التي اعتمد عليها أبوسهل نجد أنّه نقل عن علماء بصريين وكوفيين وغيرهم، وقد بلغت مصادره التي صرّح بها تسعة وعشرين مصدراً[٣]، منهم أبو عمرو زبان بن العلاء البصري، والخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والفراء، وأبوعبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، والمبرّد، وابن درستويه، وابن خالويه، وأبو منصور الجبان، وغيرهم.[٤]

رابعاً: أبوالقاسم جارالله محمود بن عمرالزَّمخشَريّ(ت٥٣٨هـ) وشرح الفصيح:

اعتمد االزمخشري مبدأ القياس في اللغة مع تغليبه السماع عليه. ويبدو ذلك من خلال ما يُلاحظ في ثنايا كتابه؛ حيث نجده يبيّن لغات العامة في أغلب مواد (الفصيح)، وقد وقف من هذه اللغات موقف الناقد المتمكّن حيث جوّز بعضها أو خطّأه، أو حكم على هذه اللغة بالجودةِ أو موافقتها للُغةٍ من لغاتِ العرب، مطبّقاً في هذا الحكم المقياس الصوابي الذي يستند على الشواهد العربية الفصيحة، وفي مقدّمتها كتاب الله –عزّوجل– الذي يمثل قمة الفصاحة العربية، والحديث النبويّ الشريف، والشعر العربي، والأمثال العربية، وأقوال العرب وحِكمهم.

وكان للزمخشري مصادرهُ الخاصة التي اعتمد عليها في شرحه من لغويين ونحاةٍ صرّح ببعض أسمائهم، أو اكتفى بأقوالهم ومنهم : [٥] والخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والكسائي، والفرّاء، والأصمعي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى واللّحياني، وابن الأعرابي، والمبرّد،وابن السكّيت، والمرزوقي، وثعلب،وابن قتيبة الدنيوري، وأبو عليّ الفارسي، وغيرهم من القراء والأدباء.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى انّ الزمخشري طبّق مقياس الصواب اللغوي على المواد التي تناولها بالشرح، والحكم على ما خرج عن هذا المقياس محكّماً السماع العرب الفصحاء حتى لو

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٢.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢١.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ص ٢٢١-٢٢٥.
(٥) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٧٥ – ١٨٢.

وافق هذا الخروج المقاييس التي وضعها علماء اللغة والنحو. ولذا لم يكن الشارح مجرد ناقل لآراء العلماء بل كان يستحسنُ بعضها ويوافق بعضها الآخر، ويرد على ما يراه مخالفاً،مقياسه في ذلك – كما ذكرت – المسموع من لغة العرب حيث أثبت بعض لغات العامة مع أن بعض العلماء لم يُجوِّزها، فمن أمثلة استحسانه لقول العامة، والحكم بأنه قياس إلاّ أنه لم يَسمَع به فيقول : ". ... والعامة تقول : كِسبٌ وهو قياس مُستَتِبٌ إلاّ أننا لم نسمع به، واللغة لا تُؤخَذُ إلاّ سماعاً "[١] فحكّم السماع هنا؛ لأنّه الأصل. [٢]

خامساً: أبو عبدالله محمد بن هشام اللّخمي (ت٥٧٧هـ)وكتابه شرح الفصيح :

اتَّسم معيار الصواب اللغوي – الذي احتكم إليه ابن هشام اللخمي – في شرحه (للفصيح) بالتوسع في الاستعمال اللغوي، وفي دائرة الاحتجاج اللغوي أيضاً، متخطّياً حاجز الزمن الذي اصطنعه النُّحاة واللغويون في الاستشهاد بالشعر، كما جوّز كثيراً من الاستعمالات اللغوية التي عزاها متقدموه ومعاصروه للعامة.

- مصادر اللّخمي في شرحه :

تأثّر ابن هشام اللخميّ ببعض أصحاب الشروح – شروح الفصيح –، وغيرهم ويبدو ذلك من خلال نقوله التي نقلها عن أصحاب هذه الشروح الذين صرّح بأسمائهم، ومنهم : ابن درستويه، وابن خالويه، ومن أصحاب الكتب الأخرى : الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)،ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)،والفرّاء(ت ٢٠٧هـ)،والأصمعي (ت ٢١٦هـ)،وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)،والمازنيّ (ت ٢٤٨هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)،وابن السّرّاج (ت٣١٦هـ)،وابن دريد (ت ٣٢١هـ)،وابن جنّي (ت٢٩٣هـ) وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن هشام اللّخمي كان يجعل لغة القرآن الكريم هي الأفصح، وما سوى ذلك فهو على مراتب في درجة الفصاحة عنده؛ كالسماع، والقياس، والشذوذ، والأفصح، والفصيح، ولغة القرآن، وأولى، وأجود، وأبين، وأقلُّ، ولغة ضعيفة، ورديئة، وقليلة،

---

(١) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ١٣٧.

وغير فصيح، ولايجوز، ولايقال، ولم يقولوا. .، وهذا يكشف عن وضوح شخصية ابن هشام اللّخمي في شرحه، والمتمثل في ردوده على ثعلب، واستدراكه عليه، وردّ لغة العامة، وتعليلاته، ومن خلال ترجيحه بعض اللغات، وإعابته أخرى.

ونخلص إلى أنّ المعيارية عند ابن هشام اللّخمي تميزت بالسهولة والتوسع في دائرة الاحتجاج اللغوي؛ ليشمل حدوداً أوسع وأشمل من الحدود المتفق عليها بين علماء اللغة، الأمر الذي أدى إلى نقده من بعض العلماء.

سادساً :أبو جعفر الفهري اللبليُّ (ت٦٩١هـ) في كتابه(تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح :

يتوسع اللبليُّ في تصحيح اللغات، ويعتدّ بكلّ ما سُمِع عن العرب، وهذا المذهب يتعارض مع أصحاب التصويب اللغوي المتشددين كالأصمعي، وابن قتيبة، ويوافق اتجاه الكوفيين الذين لا يردُّون ما سُمع، ويقبلون كلَّ ما ورد، ويعدّونه حجة ينبغي الأخذ به، والقياس عليه. ويبدو أنَّ اللبليّ يميل إلى المذهب الكوفي وذلك لما يأتي:(١)

١- موقفه من الأصمعيّ، ونقده له في موضعين هما :

-أنكر الأصمعي (أرعد الرجل وأبرق) ولم يحتج ببيت الكميت :

أَبْرَقَ وأرعِدّ يا يزيدُ فما وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرّ

فردّ عليه بما نقله عن ابن درستويه، ثمّ ذكر من أجازها من اللُّغويين الموثوق بهم كأبي عبيدة، وأبي عمرو، وأبي عبيد، واللحياني، ثمّ قال: وإنكار الأصمعي ليس بحجة، وإنما الحجة فيما قدمناه. (٢)

-أنكر الأصمعي : (أرهنت) بالألف، وقال عن بيت أبي همام السّلولي :

فلمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُ مَالِكا

---

(١) أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١هـ)، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق : عبدالملك الثبيتي، (دط) مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م،ج١، ص ٧٩.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

الرواية في هذا البيت (بخوت وأرهنتُهُ مالكا) كما تقول : قمت وأضربُ وجهه، يعني أنَّ (أرهنُه) فعل مضارع من رَهَنَ.

فردّ عليه قائلاً : قوله والرواية في هذا البيت (وأرهنُه) ليس بحجَّة، لأنه لما رواه غيره من الثقات، ولايُتَصَور أن يقول لا يقال : أرهنتُ، لأني لم أسمعه ويحتاج إلى تبديل الروايات، هذا لا يصح، إن كان لم يسمعه هو يسمعه غيره. (١)

٢- صحح اللبليّ بعض اللغات التي زعم بعض الشراح أنها لغة العامة وردّ عليهم:من ذلك:

أ- أنكر ابن درستويه لغة (فسُدَ) بالضَّم، وقال عنها : إنها لحن وخطأ(٢) فردّ عليه اللبليّ قائلا : هذا الذي أنكره ابن درستويه قد حكاه اللغويون، قال يعقوب في الإصلاح :

فسَد الشيء و فسُدَ لغة، وقال ابن قتيبة في الأدب : فسُد الشيء والأجود فسَد، وحكى اللغتين أيضاً صاحب الواعي، والجوهري، وكراع في المجرد، وابن القطاع، وغيرهم. .. (٣)

ب-قال ابن درستويه : ذكر ثعلب (فرَضتُ) لأن العامة تقول : أفرضتُ، وهو خطأ.

فردّ عليه بقوله : قد حكى ابن القطاع وقطرب في فعلت وأفعلت : أفرطتُ بالألف، وقال أبو زيد في كتابه حيلة ومحالة : أَفرَضْتُ للرجل إفراضاً(٤) وهكذا يستمر في ردّه على من خطأ اللغات وزعم أنها لغة العامة. (٥)

٣- اختار اللّبلي مذهب الكوفيين، في مسائل وردت في شرحه مثل :

- اختياره بأنّ الشيء يجوز أن يُعطف على نفسه إذا اختلف اللفظان. (٦)

- اختياره بأنّ (عسى وأخواتها) حروف. (٧)

٤- كثرة نقوله عن بعض اللغويين الكوفيين، حيث عوّل عليهم في أكثر ما أورده من غريب اللغة، فنقل عن الفراء، والكسائي، وابن الأعرابي، وثعلب،وابن السكيت، وأبي عمرو الشيباني، والمطرِّز، ومحمد بن القاسم الأنباري،وثابت بن ثابت وغيرهم.

---

(١) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عبدالله الجبوري، ج١، ص ١١٦.
(٣) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ٣٢.
(٤)المصدر نفسه، ص ص ٢٩٨ -٢٩٩.
(٥)المصدر نفسه، ص ص ٣٤، ١٠٨، ١١٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٤٢، وغيرها.
(٦)المصدر نفسه، ص ص ٢٠.
(٧)المصدر نفسه، ص ص ٣٩-٤٠.

واعتمد اللبلي في شرحه مصادر لغوية متنوعة، ذكرها مع أصحابها في مقدمة شرحه، كما أورد مصادر أخرى في الشرح لم يذكرها في المقدمة. وقد بلغت هذه المصادر أكثر من (١٢٥) مصدراً، أغلبها مصادر مشرقية للغويين بارزين. كابن درستويه، وثعلب، والمطرّز، وابن الأعرابي، والفراء، والزمخشري، واللّحياني، والجوهري وغيرهم. [١] ولا يعني هذا أنه لم يعتمد على المصادر الأندلسية والمغربية، بل كانت تمثل قرابة الربع وهي للغويين بارزين كابن سيده، وابن التياني، والقزاز، وابن القطاع، والتدمري، وابن هشام اللخمي، وابن القوطية وغيرهم. [٢]

الشواهد التي اعتمدها شراح فصيح ثعلب:

ضَمّت كتب شروح "الفصيح" شواهد كثيرة : كالقرآن الكريم،والحديث النبوي،والأقوال،والأمثال،والأشعار كانت الغاية من إيرادها بيان سلامة اللغة الأصلية في مادة الفصيح. أضف إلى ذلك مساهمتها في الكشف عن صورة المعيارية التي سار عليها الشراح في احتجاجهم على صحته فصيح اللغة.

وفي أثناء تدبر تلك الشواهد بدت مناهج الشراح متفاوتة بعض الشيء في اعتماد تلك الشواهد بأنواعها. وذلك تبعاً لتنوع المذهب اللغوي أحياناً، ويمكن تقسيم الشواهد الواردة في الشروح إلى ما يأتي:

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

لا خلاف حول علوّ لغة القرآن في فصاحتها، ويبدو اهتمام الشراح بالشواهد القرآنية أمراً واضحاً. حيث استشهد الشراح بلا استثناء بالقرآن الكريم وذلك لأغراض عدّة منها: الاستشهاد على المعاني للألفاظ، المشروحة وتوثيقها، والاستشهاد على التطور الدلالي للألفاظ، وكذلك الاستشهاد على اللغات عند العرب، والاستشهاد على مسائل نحوية، وصرفية، ولغوية.

وقد لجأ بعض الشراح كالزمخشري مثلاً إلى الإشارة لأقوال المفسرين، وإلى القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة، كما ظهر عند غيره من الشراح.

---

(١)اللبلي، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ٢٦- ٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣١-٣٣.

لكنّ الملاحظ في أثناء البحث في مادة الشروح تفاوت عدد هذه الشواهد، فبعضها بلغ ثمانية وأربعين شاهداً كما عند الجبان، وبلغت مئة وثلاثة وخمسين موضعاً عند الهروي، وجاء أكثرها عند الزمخشري حيث بلغت مئتين وثمانية وثلاثين شاهداً. بينما اقتصرت على واحد وثمانين شاهداً عند اللخمي، وجاءت في واحد وتسعين موضعاً عند اللبلي.

ولعل هذا التفاوت في العدد عائد إلى حجم هذه الشروح، واختلافها في سعة تلك الشروح أو قلتها، أضف إلى ذلك مدى إطلاع بعض الشراح ومعرفتهم معلم التفسير، أو القراءات القرآنية.

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف:

لم تخرج أغراض شواهد الأحاديث النبوية عن أغراض الشواهد القرآنية، فقد اشتملت كتب الشروح على أحاديث عدّة، دلت على أنّ بعضهم اعتدّ بلغة الحديث الشريف على الرغم من اختلاف علماء اللغة في هذه القضية، حتى أنّ ابن درستويه مثلاً ذهب في أثناء استشهاده بالحديث إلى أنه"أفصح اللغات" خارجاً بذلك على مذهب البصريين الذين يحذرون في الأخذ بلغة الحديث النبوي؛ ذلك أنّ بعض الأحاديث النبوية قد رويت بالمعنى .

والملاحظ أنّ شواهد الحديث النبوي لا تشكل الكم الكبير إذا ما قورنت بشواهد القرآن الكريم أو الشعر – كما سيأتي –، حيث اقتصرت شواهد الشراح في الحديث النبوي على بعض الأحاديث القليلة التي جاءت لغرض توضيح معنى، أو بيان مسألة لغوية، أو نحوية، أو صرفية.

ثالثاً: شواهد الأشعار والأرجاز:

نالت شواهد الشعر والرجز نصيبها من الاستشهاد عند شراح الفصيح عامة، غير أنّ مناهجهم فيه بدت متفاوتة بعض الشيء، من حيث مدى الاتفاق على صحة الاستشهاد بناءً على التحديد الزماني على وجه الخصوص.

ففي أثناء البحث في مادة الشروح نجدّ أنّ غالبية الشراح قد ساروا في معيارهم الزمني مع ما حدده علماء اللغة القدامى من عصور الاحتجاج، والذي ينتهي عصره – كما أسلفنا – إلى منتصف القرن الثاني الهجري [1] في الحواضر من حيث لغة الشعر، ويختمون هذه الطبقة من الشعراء عادة بالشاعر (إبراهيم بن هرمة ت ١٥٠هـ) ، وعليه فإن شعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، والأمويين يندرج في هذه الطبقة.

---

(١) عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧١م، ص ٥٩.

وقد بدا واضحاً استشهاد شراح الفصيح بكلام الجاهليين واشعارهم أمثال: الأعشى، وامرئ القيس، والهذليين، والنابغة الذبياني، وبشعراء مخضرمين كحسان بن ثابت، والنابغة الجعدي، ولبيد بن ربيعة، وبشعراء إسلاميين أمثال: عبد الرحمن بن حسان، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وجميل بثينة، وغيرهم.

وعلى الرغم من التزام غالبية الشراح بالاعتماد على هؤلاء الشعراء بعدهم جزءاً من دائرة الفصاحة ، غير أن شراحاً آخرين خرجوا عن هذا النهج، فتوسعوا في الاستشهاد بإيراد شاهد أو أكثر لشعراء مولدين أو محدثين.

فابن درستويه مثلاً استشهد بكلام بعض المولدين أمثال: ابن هرمة، وخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ).

وكذلك الهروي الذي استشهد لشاعرين مولّدَيْن أو محدثَيْن هما: بشار بن برد [١]، وخلف الأحمر [٢].

وأما اللحمي فلم يقتصر على الاستشهاد بشعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، والأمويين حسب، بل تعداهم إلى الاستشهاد لشعراء عباسيين أمثال: أبي تمام، والبحتري، وابن الرومي، وغيرهم، وكما هو معروف – عند أهل اللغة أنّ بعض هؤلاء الشعراء لا يحتج بشعرهم؛ لخروجهم عن دائرة الاحتجاج المتعارف على تحديدها زمانياً ومكانياً.

وعلى كل حال يبدو أن بعض هؤلاء الشراح قد توسعوا في الاستشهاد – كما رأينا – وذلك دليل على اختلاف نظرتهم ومعاييرهم في تحديد الفصيح في اللغة، ولعلّ حجة بعضهم تنطلق من عدّ لغات العرب كلها حجة.

أمّا أغراض الاستشهاد بالشعر والأراجيز فكان إمّا لبيان المعنى، أو لتوضيح بعض المسائل اللغوية، والنحوية، والصرفية، أو بعض المسائل العروضية، أو لبيان لغات العرب في بعض الألفاظ.

وأما سعة هذه الشواهد فقد بلغت أقصاها عند الزمخشري في حين بدت اقل بكثير عند الجبان، بينما تقاربت بين بقية الشروح من حيث العدد. ولعل سبب الاختلاف في عدد الشواهد يبدو واضحاً من خلال النظر في الاختلاف الكمي بين هذه الشروح حيث تفوق شرح على آخر من ناحية الحجم.

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٤٦٤.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٨٦٠.

مـــوازنة بين شـــروح الـــفصيـــح :

على الرغم من كثرة شروح الفصيح وتنوع بيئاتها. يمكن للباحث عنـــد استعراضـــها أن يخلص إلى أنّ الشراح قد تأثّر بعضهم ببعض، واستفاد اللاحق من السابق، فعند تناولنا لشرح اللبليّ نجده قد عرّفنا بشروح مجهولة، وقد نقل عنها نصوصاً كثيرة تدلُّنا عند مقابلتها بالشروح الموجودة أنّ ثمة جوانب عامة تلتقي فيها هذه الشروح ، وتسير عليها مناهجهـــا، ولعـــلّ مـــن أبرز تلك الجوانب :

أولاً : التفسير اللغوي لعبارة ثعلب وبيان دلالتها.

ثانياً : البحث في أصل الكلمة، وعرض مشتقاتها، وبيان لغتها.

ثالثاً : تحديد لغة العامة، وبيان وجه الخطأ فيها.

رابعاً : كثرة الشواهد المتماثلة التي تداولتها الشروح فيما بينها.

أما جوانب الاختلاف فمنها :

١- تمثل بعض الشروح المذهب البصري، ويتجلى ذلك في نقدها واعتراضها على آراء ثعلب وعباراته، كذلك فيما تعرضه من مسائل وتعليقات لغوية، كشرح ابن درستويه، والجبان، والزمخشري وغيرها.

بينما تميل شروح أخرى إلى المذهب الكوفي كشرح اللبلي مثلاً، أو تمزج بين المـــذهبين – البصري والكوفي – كإسفار الفصيح للهروي.

٢- تتوسع بعض الشروح في المادة التي تقدّمها، فتذكر مرادفـــات الكلمـــة، ومعانيهـــا المختلفة، واستعمالاتها المجازية، وأنواع مشتقاتها، مثل شرح اللبلي.

٣- يغلب على معظم الشروح الطابع النحويّ، حيث تبحث عن العلل، وتحكّم القياس في الصواب والخطأ، فتُخَطِّيء كثيراً من اللُّغات ، لأنها لاتوافق قياسهم، ولاتجري على طريقة قوانينهم، فيصفون ما ورد منها بأنه لغة العامة، في حين هي في الواقع لغات مسموعة، وقد كشف عن ذلك اللبلي في نقده لابن درستويه، وابن هشـــام اللخمـــي، وردّه عليهما في مواضع كثيرة من شرحه.[١]

---

(١) اللبلي، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، مصدر سابق، ص ص ٨٠-٨١.

٤-تحرص بعض الشروح على ذكر النوادر اللغوية، وتنبه عليها، مثل : شرح الزمخشري، وشرح اللبلي.

المبحث الثالث

الاختـــــيـــــار

الاختيار لغة: الانتقاء والاصطفاء، واختار الشيء على غيره فضّله عليه[١].

والاختيار عند القرّاء اصطلاحاً: الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختياره[٢].

على أنّ للاختيار مدلولاً عاماً، فالشاعر يختار كلماته ومعانيه، والمؤلف ينتقي مادة كتابه، والقبيلة تجتبي من لغات القبيلة أفضلها.

وأهل اللغة والنحو بدورهم يختارون أيضاً، وما نهدف إليه هنا إبراز الصلة بين الاختيار اللغوي والفصيح؛ لأنّ ذلك يقرّب لنا بعض الأمور ويكشفها.

ولعلّ من أبرز ما ندلل به على الصلة القوية بين الاختيار والفصيح ما ذكره أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) حيث قال: "هذا كتاب فصيح الكلام، مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن"[٣].

فالاختيار في اللغة أمر قائم تسوّغه أسباب عدة منها: الكمّ اللغوي الهائل، وتعددّ مناهج العرب في كثير من الظواهر والصيغ، ووجود ما هو مستهجن عندهم كالشاذ والضعيف وغيره، فلا يمكن أن يكون هذا الكم الهائل من اللغة على درجة واحدة من حيث فصاحته، من وجهة نظر هذا اللّغوي أو ذاك، ومن هنا ذكروا أنّ الأصمعي كان يضيق ويتشدد وأنّ أبا زيد كان يتسع، وأمّا تعدد مناهج العرب في الظواهر والصيغ، فيمكن أن نشير فيه إلى تعّدد اللّغات في الاسم الواحد ونمثّل لذلك بكلمة (ربوة) ففيها سبع لغات اثنتان منهما فصيحة،قال ابن خالويه: " قوله تعالى:(بِرَبْوة) [٤] هاهنا،وفي المؤمنين[٥]، يُقرآن بضمّ الراء وفتحها، وهما لغتان

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة خَيَر.
(٢) عبد الفتاح محمد، الفصيح في اللغة والنحو في أواخر القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق السورية، قسم اللغة العربية، ١٩٩٣م، ص١٢٠.
(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦٠.
(٤) سورة البقرة، آية: ٢٦٥.
(٥) سورة المؤمنين، آية: ٥٠.

فصيحتان، وفيها سبع لغات[١]، وهي ما ارتفع من الأرض وعلا[٢]، ومن اللغات السبع كان الاختيار، نقل أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) عن أبي الحسن الأخفش قوله: "والذي نختار رُبوة بضم الرّاء، وحذف الألف" [٣].

ويبدو أنّ هذا المختار تحققت فيه –إلى جانب الفصاحة – والكثرة وموافقة القياس. جاء في لسان العرب: "وفي التنزيل العزيز:(كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ)[٤] والاختيار من اللغات رُبوة لأنها أكثر اللغات، والفتح لغة تميم[٥].

وموافقة القياس أشار إليها أبو علي الفارسي، فقال: "ويقوي هذا الاختيار أنّ جمعه رُبىً ولا يكاد يُجمع غيره"[٦]، ولعله أراد أن يقول إنها تقاس على مثل: شعبة وشعب، ولعبة ولعب..... وغير هذا.

أمّا وجود ما هو مستهجن في اللغة وأنّ الاختيار يقع على غيره فيمكن أن نستشهد بما ذكره ابن النّستري (ت ٢٨٣هـ)، وقال: "والمعى: واحد الأمعاء مذكّر، وربّما أُنّثَ في الشعر، وهو شاذ غير مختار، ولا مقبول عند الفصحاء"[٧].

مناهج أهل اللّغة والنحو في الاختيار:

تعددت مناهج اللغويين والنحويين في الاختيار –كما أسلفنا– وسنعرض هنا بعض ما جاء به علماء اللغة والنحو من آراء لتقديم فكرة عما بين المختار والفصيح، والمختار والجيّد والكثير... وغيره. ومن هؤلاء: الفرّاء والطبري، وأبو بكر الأنباري، وذلك أنهم يمثلون مذاهب

---

(١) الجوهري في الصحاح يذكر أنّ فيها أربع لغات: رُبوةٌ، رَبوةٌ، ربوةٌ، رَباوةٌ، واللسان يزيد رُباوة، وربـاوة والقاموس يزيد: الرَابية والرّباةُ (انظر: حاشية كتاب الحجة لابن خالوية، ص١٠٢).

(٢) الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٥، مؤسسة الرسالة، (د.م)، ١٩٩٠م، ص١٠٢.

(٣) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة: تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، ١٩٨٤م، ج٢، ص٣٨٥.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٦٥.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (ربا).

(٦) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ج٢، ص ص٣٨٥-٣٨٦.

(٧) ابن التستري (ت ٢٨٣هـ)،المذكر والمؤنث ، ص١٠٣ ، نقلا عن عبد الفتاح محمد، الفصيح في اللغة، مرجع سابق، ص١٢١، الحاشية رقم (٦).

أهل اللّغة المتعددة ويتفاوتون في المدة الزّمنية، ثمّ سنفرد الحديث عن كيفية الاختيار عند أبي العباس ثعلب في مبحث خاص – بإذن الله–

١-الفرّاء (ت ٢٠٧هـ):

ورد ذكر الاختيار عند الفرّاء غير مرّة، فنسب جانباً منه إلى نفسه[١]، وجانباً آخر إلى العرب[٢]، وجانباً ثالثاً إلى القُرّاء[٣]، والفرّاء لم يذكر بصريح العبارة فصاحة المختار غير أنّ القرائن تجعلنا نقول بفصاحته، والقرائن هي: أنّ غير المختار مرغوب عنه، وأنّ المختار هو الأجود، أو أنّه لغة القرآن. وفيما يلي بيان ذلك: فثعلب يرى أنّ ياء المتكلم بالفتح إذا وليتها (أل) التعريف لغة مختارة، وأنّ التسكين فيها لغة مرغوب عنها، فيقول: "وأمّا نصب الياء من نعمتي، فإنّ كلّ ياء كانت للمتكلم ففيها لغتان: الإرسال والسكون والفتح، فإذا لقيتها ألف ولام اختارت العرب اللغة التي حُرّكت فيها الياء، وكرهوا الأخرى"[٤].

ويرى الفرّاء أن الاختيار قد يقع على صيغة دون غيرها لأنّها أشبه بالفواصل، فللفعل (طغى) مصدران هما: (طُغيان) و (طَغوى)، وقد اختار القرآن الكريم المصدر الثاني، قال تعالى:(كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا)[٥]، وفي هذا يقول الفرّاء فيما نُقل عنه: "أراد بطغيانها، وهما مصدران، إلاّ أنّ الطغوى أشكل برؤوس الآيات، فاختير لذلك"[٦]، وغير خافية فصاحة المصدر المختار فهو لغة القرآن الكريم.

فصِلَةُ الاختيار بالفصيح عند الفرّاء لم تكن واضحة صريحة، وإنّما استدل عليها بقرائن، وذلك كأن يكون المختار لغة القرآن، أو هو الأجود، أو كون غير المختار مرغوباً عنه.

---

(١) يحيى بن زياد الفرّاء، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، ط١، الدار المصرية للتأليف والنشر، مطابع سجل العرب، القاهرة، (د.ت)، ج٢، ص٢٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٦.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩.
(٥) سورة الشمس، آية ١١.
(٦) الفرّاء، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٧.

٢-الطبري (ت ٣١٠هـ):

يكثر الطبري من ذكر الألفاظ المشتقة من الاختيار، فهو يستعمل: "الاختيار"[١]، و"الاختيار عندنا"[٢]، و "المختارة"[٣]، ويدل أحياناً على اختياره بقوله: "وأولى القراءتين بالصّواب"[٤]، أو بقوله: ".... أعجبُ إليّ"[٥].

واختيار الطبري طويل ومتشّعب، وقضاياه غنية وكثيرة، غير أننا معنيون هنا بالحديث عن صلة الاختيار بالفصيح، ومن ذلك أنه يرى في المختار ما يفترق به عن غيره، يقول: "إنّما يجوز اختيار بعض القراءات لبينونة المختارة على غيرها بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها[٦]. كما أنّه يجعل غايته أفصح الكلام، وهذا ما عبرّ عنه بقوله "وكلام الله جلّ ثناؤه أفصح الكلام، فغير جائز توجيهه إلاّ إلى الذي هو أولى به من الفصاحة"[٧].

ويذكر الطبري أحياناً "الفصيح" نيابة عن "الاختيار" يقول "وشأن العرب في كل حرف كان أوّله ياءً أو واواً أو ألفاً اختيار جمع قليله على أفعال، كما جمعوا الوقت أوقاتاً، واليوم أيّاماً، واليسر أيساراً، وللواو والياء اللتين في أوّل ذلك، وقد يُجمع أحياناً على (أفعل)، إلاّ أنّ الفصيح من كلامهم ما ذكرنا"[٨]. فواضح أنّه وصف الظاهرة بأنها "الاختيار" ثمّ عاد فوصفها بأنها الفصيح.

وقد يلجأ الطبري أحياناً إلى اختيار الأفصح وغيره من المصطلحات كالأشهر، والأكثر مما يفسّر جانباً من اختياره من ذلك:" أنّه قرأ جماعة من أهل الحجاز والعراق قال تعالى: (ولا تَحْسَبَنَّ)[٩] بالتاء، وقرأته جماعة: (ولا يَحْسَبَنَّ) بالياء، وقد اختار الطبري الأولى، وعلل ذلك بكلام طويل ذكر فيه أنّه اختار القراءة بالتاء؛ لأنّ التأويل فيما كان جارياً

---

(١) محمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ)، تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ج٥، ص ص ١٣٦-١٣٧، و ج١١، ص٣٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١٤، ص ٣٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص ص ١٣٦-١٣٧.
(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٢، و ج٢، ص ٩٦، و ج١١، ص ٢٩٨.
(٥) المصدر نفسه، ج١٢، ص ٢٨٢.
(٦) المصدر نفسه، ج٥، ص ص ١٣٦-١٣٧.
(٧) المصدر نفسه، ج٩، ص ٣٩٨.
(٨) المصدر نفسه، ج٥، ص ص٣٧٦-٣٧٧.
(٩) سورة آل عمران، آية: ١٨٠.

مجرى المعروف من كلام العرب الفصيح"[١] ثمّ أضاف "وإن كانت القراءة بـ (الياء) غير خطأ، ولكنه ليس بالأفصح، ولا الأشهر من كلام العرب"[٢].

ومن هذا تبين أن (تحسبنّ) بالتاء هي القراءة المختارة، لأنها الفصحى على مذهب الطبري وذكر أيضاً أنّ بعض أهل مكة، وبعض أهل المدينة، وبعض أهل البصرة قرأوا (تترا)، وأنّ بعض أهل مكة وبعض أهل المدينة، وعامة قراء الكوفة: (تترى).

والنهج الثاني هو المختار لأنه الأفصح الأشهر، قال: "والقول في ذلك عندي: أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان في كلام العرب بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب غير أني أختار القراءة بغير تنوين لأنها أفصح اللغتين وأشهرهما"[٣]، فالملاحظ أنّ (تترى) قراءة مختارة عنده، لأنها أفصح اللغتين.

٣-أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ):

ورد ذكر الاختيار عند أبي بكر الأنباري غير مرة[٤]، وما اختاره أبو بكر هو الفصيح الجيّد، وإن لم ينص على ذلك صراحة، ويبدو ذلك لأسباب عدة منها:-

١-إنّ بعض ما اختاره هو اللغة التي وردت في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله: "..... قوله لعمرك، معناه وحياتك، وفيه لغات ثلاث، يقال: لَعَمْرُكَ إنّك لمحسن، باللام والرّفع،وهي اللغة المختارة،قال الله عزّ وجل:(لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [٥]، ويقال: عَمْرَك، بالنصب وإسقاط اللام، ....ويقال عُمْرُك بالرّفع وإسقاط اللام"[٦].

٢-إنّ غير المختار هو لغة قلّة من العرب، ومن ذلك تحريك عين (فعلات) في الجمع عندما تكون واواً أو ياءً، يقول: "وإذا كان ثاني فعلة ياءً، أو واواً، كان الاختيار التخفيف كقولك: جَوزة جوْزات وعَوْزة عَوْزات، وبيضة بيضات"[٧] فتحريك الساكن

---

(١) الطبري، تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مصدر سابق، ج٧، ص ص٤٢٨-٤٣١.
(٢) المصدر نفسه، ج٧، ص٤٣١.
(٣) الطبري، تفسير الطبري، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٩م، ج٩، ص٢١٦.
(٤) محمد أبو بكر بن القاسم الأنباري، (ت ٣٢٨)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٨م، ص٣٦٩.
(٥) سورة الحجر، الآية: ٧٢.
(٦) محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٢٠١-٢٠٢.
(٧) الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج٢، ص ص١٦٢-١٦٣.

من هذه الكلمات هي لغة هذيل دون سائر العرب[١].

٣-يذكر أحياناً أنّ غير المختار قبيح، ومن ذلك حذف تاء التأنيث من فعل المؤنث عندما لا يوجد ما يفصل بين الفعل والفاعل، يقول: "اعلم أنّ أفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء، وكان حذفها قبيحاً، كقولك: قامت هند وفاطمة وعائشة، وإنّما قبح لأن التأنيث باب مضاد باب التذكير"[٢].

ومما مضى يتبين لنا أنّ ما اختاره أبو بكر الأنباري هو الفصيح الجيّد.

الاختيار عند ثعلب:

يكشف ثعلب في ثنايا كتابه (الفصيح) عن بعض الملامح التي تمكننا من معرفة طريقته في الاختيار والانتقاء، فمقدمة الفصيح تحمل لنا منهجه الذي يصرّح به عن كيفية الاختيار من بين لغات العرب وعدّ هذا فصيحاً وذاك أفصح، قال: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام يجري في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما، وألفناه أبواباً"[٣].

ولكي نستطلع تلك الملامح في موقفه كان لا بد من دراسة المواقف الآتية :

-الفصيح والقرآن والقراءات.

-الفصيح والحديث الشريف.

-الفصيح من الشعر والنثر.

-الفصيح والمعرب والدخيل.

-الفصيح من لغات العرب .

---

(١) محمد بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الريّان للتراث، مصر، ودار الكتاب العرب، بيروت ١٩٨٧م، ج٣، ص٢٣٢.
(٢) الأنباري،المذكر والمؤنث،مصدر سابق، ج٢، ص٦١٦.
(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت ٢٩١هـ)، كتاب الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م، ص٢٦٠.الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج٢، ص٦١٦.

أ-الفصيح والقرآن والقراءات:

كان ثعلب عندما يختار مادة (فصيحه) يضع نصب عينيه لغة التنزيل، فكثير من الصيغ التي أوردها، يمكن أن يستدل المرء بسهولة ويسر على أنها لغة القرآن، ومن ذلك قوله: "وتقول: سخرت منه، وهزئت به، ونصحت لك، وشكرت له صنيعه"(١). ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكره بعض أهل اللغة الذين يذكرون فصاحة هذه الظاهرة أو تلك مما أورده ثعلب، وينصون على أنها لغة القرآن الكريم، ورد في اللسان: "الفرّاء: يقال: سخرت منه ولا يقال سخرت به قال الله تعالى:(لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ)(٢)، وسخرت من فلان هي اللغة الفصيحة"(٣).

وعلى هذا فسخر منه هي لغة القرآن وهي الفصيحة، وإنّما نصّ ثعلب على فصاحتها لأنّ اللغة الأخرى (المقابلة) هي (تسخر به) لغة رديئة(٤). وربّما تكون هذه اللغة مستعملة في عصر ثعلب، ذلك أنّه قال في مقدمة فصيحه: "فمنه ما فيه واحدة والناس على خلافها"(٥)، وما جاز في (سخر منه) جاز في (نصح له) ذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ)(٦): "والنصح نقيض الغش مشتق منه نصحه وله نصحاً ونصيحة... وهو باللام أفصح، قال الله تعالى: (وأَنصَحُ لَكُمْ) (٧)، وكذلك فإنّ تعدي (هزئ) بالباء هي لغة القرآن، قال تعالى: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) (٨)، وبناءً على هذا فإنّ ثعلباً كان يتطلع إلى لغة القرآن وهو يختار مادة فصيحه -كما مرّ بنا.

وقد نرى ثعلباً وهو ينعت لغتين جاء بهما القرآن الكريم بالجودة، فيقول: "وأمليتُ الكتاب أمليه إملاءً، وأمللتُ أمِلُّ إملالاً، لغتان جيّدتان جاء بهما القرآن"(٩). ومما جاء على اللغة الأولى

---

(١) ثعلب، كتاب الفصيح، مصدر سابق، ص٢٧٨ .
(٢) سورة الحجرات، الآية: ١١.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سخر).
(٤) المصدر نفسه، مادة (سخر).
(٥) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦٠.
(٦) ابن منظور، المصدر نفسه، مادة (نصح).
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٦٢ .
(٨) سورة البقرة، الآية: ١٥.
(٩) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٣١٧.

قوله تعالى: (فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا) [١]. ومما جاء على اللغة الثانية قوله تعالى: (أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ) [٢]. وبهذا نستطيع الخلوص إلى أنّ ثعلباً كان – وهو يختار الفصيح– يتطلّع إلى لغة القرآن، ويجوّد ما ورد فيه من لغات ويستشهد به.

ويمكننا أن ندلّل على أنّ للصيغ التي أوردها ثعلب صدى في القراءات القرآنية المتواترة، ومن ذلك قول ثعلب: "ونقَمتُ على الرّجل أنقم"[٣]. فهذا الاختيار يوافق قراءة الجمهور حيث قال الطبري: "والعرب تقول نقمتُ عليك كذا أنقِم، وبه قرأ القرّاء من أهل الحجاز والعراق وغيرهم، ونقمتُ أنقم: لغتان، ولا نعلم قارئاً قرأ بهما"[٤]. وذكر أبو حيّان مثل ذلك فقال: "قرأ الجمهور: ينقِمون بكسر القاف، والماضي نَقِم، وهي اللغة التي ذكرها ثعلب في الفصيح ونقِم لغة حكاها الكسائي وغيره"[٥].

وبهذا نرى أنّ (نَقِم ينقِم) وهي اللغة المختارة عند ثعلب هي اللغة التي أجمع القرّاء على القراءة بها.

ويذهب ثعلب إلى القول: "وحَرَصتُ عليه أحْرِصُ"[٦]، وهي الصيغة التي وافقت إجماع القرّاء، فقد ذكر ابن منظور في هذا الباب: "وأما حَرِص يحرَصُ، فلغة رديئة، قال الأزهري: والقرّاء مجمعون على: (وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ)[٧]"[٨].

وإن كان ثعلب قد قال: "وحَزَنَني الأمْر يحْزُنني"[٩] فإنّ لهذه الصيغة أحد وجهين، قد قرئ بهما، وهذا ما ذكره ابن خالويه،قوله تعالى: (وَلَا يَحْزُنْكَ)[١٠]، يُقرأ بفتح الياء وضمّ الزاي،

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٢.
(٢) سورة البقرة، الآية، ٢٨٢.
(٣) ثعلب، كتاب الفصيح، مصدر سابق ص٢٦١.
(٤) الطبري، تفسير الطبري، مصدر سابق، ج١٠، ص٤٣٣.
(٥) محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٥٤هـ)، البحر المحيط، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م، ج٣، ص٥١٦.
(٦) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦١.
(٧) سورة يوسف، الآية: ١٠٣.
(٨) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حَرَص).
(٩) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦٨.
(١٠) سورة يس، الآية: ٦٥.

وبضمّ الياء وكسر الزّاي، فالحجة لمن فتح الياء أنّه أخذه من (حَزَن يَحزُن حُزناً)، والحجة لمن ضمّ الياء أنّه أخذه من (أحزَنَ يُحزن حُزناً)، ولم يسمع إحزاناً، وإن كان القياس يوجبه[١].

وبهذا يتضح لنا أنّ ما ذهب إليه ثعلب من صيغ كان لها صدى في القراءات القرآنية المتواترة، ونستدل على الصلة القائمة بين الفصيح من الظواهر من جهة، وبين القراءات القرآنية المتواترة من جهة ثانية.

ب-الفصيح ولغة الحديث الشريف عند ثعلب:

يستشهد ثعلب بلغة الحديث الشريف ويرى فيها لغة فصيحة، فقد استشهد بخمسة من الأحاديث النبوية[٢]، ومن ذلك قوله: "وتقول: رقأ الدم يرقأ رقوءًا، إذا انقطع، وجاء في الحديث لا تسبّوا الإبل، فإنّ فيها رقوءَ الدّم، مفتوح الأوّل"[٣]، ومن ذلك أيضاً قول ثعلب: وجاء في الحديث: "واهاً للنواحين على أنفسهم"[٤]. .

ج-الفصيح من الشعر والنثر عند ثعلب:

بلغ استشهاد ثعلب بالشعر في (الفصيح) تسعة وثلاثين بيتاً، اقتصر على نسبة أربعة منها إلى أهلها، وعلى الرّغم من الجهود التي بذلها محقق كتاب الفصيح لعزو هذه الأبيات لقائليها، فقد بقي ما يقرب من ثلث الأبيات مجهولة القائل[٥]. والأبيات المعزوه إلى قائليها منها ما يخص شعراء جاهليين كالمرقش الأصغر (ت ١٣ق.هـ)[٦] وعبيد بن الأبرص (ت نحو ٢٥ق.هـ)[٧]، وزهير بن أبي سلمى (ت ١٣ق.هـ)[٨]، ومعلوم أن فصاحة هؤلاء وأمثالهم من الجاهليين محل ثقة واعتماد، ومن -الأبيات- ما يخصّ شعراء إسلاميين كعمر بن أبي ربيعة[٩] (ت ٩٣هـ)،

---

(١) ابن خالويه، الحجة، مصدر سابق، ص١١٦.
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص ص٢٧٨، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٧.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٣٦.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٦٠.
(٧) المصدر نفسه، ص٢٦٧.
(٨) المصدر نفسه، ص٢٧٣.
(٩) المصدر نفسه، ص٣١٦.

والقطامي[١] (ت ١٠١هـ)، وجرير[٢] (ت ١١٠هـ)، ورؤبة بن العجاج[٣] (ت ١٤١هـ) ولم يُطعن بهؤلاء أيضاً؛ على أنّ ثعلباً يقدم على الاستشهاد بأبيات لشعراء لم يرتض أهل البصرة الاستشهاد بهم، ومن هؤلاء (الكميت (ت ١٢٦هـ) قال ثعلب: ".... وقد يقال: أرعَدَ وأبرَقَ".

قال الكميت:

أرْعِدْ وأبرِقْ يا يزيدُ فما وعيدُكَ لي بضائر"[٤]

والكميت هذا لا يثق الأصمعي بلغته ولا يُحْتَجُّ بشعره، وكان يقول فيه: هذا جرمقاني من أهل الموصل، ولا آخذ بلغته[٥]. والأصمعي يقصد بهذا أن الكميت قد خالط الجرامقة وهم قوم من العجم هبطوا الموصل في أوائل الإسلام[٦]. ولعلّ الأصمعي أراد أن يشير إلى بعض العوامل التي تدعو إلى عدم الاحتجاج بشعر الكميت وغيره كالنشأة، ومكان العيش وهي الحاضرة وغيرها، ومع العلم أنّ الكميت قد عاش في زمن الاحتجاج حيث كانت وفاته كما ذكرنا (١٢٦هـ)، إلاّ أنّ هذا لم يكن شفيعاً له عند الأصمعي وأصحابه، غير أن الملاحظ عند ثعلب أثناء استشهاده بشعر الكميت لا يعتد بهذه الأمور كلها، وهذا نهج أهل الكوفة وطريقتهم الخاصة في الاحتجاج المختلفة عن طريقة أهل البصرة.

أمّا ما يتعلق بموقف ثعلب من النثر نجده في إيراده طائفة من الأمثال والأقوال المأثورة في باب سمّاه: "باب ما جرى مثلاً أو كالمثل" ومما أورده من تلك الأقوال: "إذا عزّ أخوك فهُنْ"، و "عند جهينة الخبر اليقين"، وقال ابن الأعرابي عند جفينة. وتقول: افعلْ ذاك وخلاك وذمّ، وتقول: تجوع الحرّة ولا تأكل بثديها..."[٧].

ويبدو أن الغاية من ذكر هذه الأمثال والأقوال هو بيان صحة نطقها، وفصاحتها لأنها غدت في نطق العامة على صورة ليست بصحيحة ولا فصيحة، فجهينة يروى جُفينة، بالفاء،

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق ، ص٢٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٢٩٩، ٣١٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٦٦.
(٥) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص ص٢٩٦-٢٩٧.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (جرمق).
(٧) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص ص٣١٠-٣١١.

وحفينة بالحاء والفاء[١]، وكذلك فإنّ العامة كانت تسقط الباء من قول العرب "تجوع الحرّة ولا تأكل بثديِيها"[٢].

د-الفصيح والمعرّب والدّخيل عند ثعلب:

يبدو أنّ ثعلباً لا يعتد بشرط فصاحة الكلمة المفردة من حيث وجوب كونها عربية أصيلة، حيث أورد في كتابه (الفصيح) ما يزيد على ثمانين كلمة معرّبة أو دخيلة، توصلت إليها بعض الدراسات التي تناولت فصيح ثعلب[٣]، ومنها على سبيل المثال: حِبر، وحلفة و خاتم، ودانق، ودرهم، ودف، ودينار، وصيدلاني، وخرطوم، وإجّاص، وديباج، وطيلسان، والمسك[٤].

وقد أشارت الدراسة السابقة-أعني دراسة عاطف مدكور لفصيح ثعلب إلى أنّ أغلب تلك الكلمات مأخوذ عن الفارسية من مثل: حبر، ودرهم، ودينار، وديباج، وسراويل، وطيلسان. كما أن بعضها الآخر هو من الآرامية نحو:

خاتم، وسوار، وعَربون، ومروحة وبطيخ، وكتّان، وفاتورة، وقليل هو من العبرية نحو شبوّر[٥]، والدفّ وإجّاص، ومنها ما هو من لغات أخرى.

ولو كان أبو العباس يعتدّ بشرط أصالة عروبة الكلمة لأثبت كلمة (الفِرْصاد) العربية الأصل بدلاً من كلمة (التوت) الفارسية، ولذكر (الأنط) بدلاً من (الكَوْسَج). وذكر أيضا (الصَّرَفان) بدلاً من (الرَّصَاصِ)[٦]، وبذلك كان ثعلب لا يشترط في الكلمة أن تكون عربية خالصة، بل يعتمد الكثرة في الاستعمال كما أسلفنا مقياساً ومعياراً.

---

(١) أحمد بن محمد الميداني، (ت ٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م، ج١٠، ص٣٩٨.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص٣١٩.

(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص ص١٣٥-١٤٠،حيث أشار عاطف مدكور – محقق الكتاب – مجموعة من المعرّبات ، وأشار إلى من نقل عنهم تلك المعربات .

(٤) المصدر نفسه، ص ص١٣٥-١٤٠.

(٥) الشّبور: البوق، انظر الفصيح، المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٦) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ص٢٨٣-٢٨٤.

هـ-الفصيح في لغات العرب عند ثعلب:

اتبع ثعلب في كتابه (الفصيح) منهجاً يقوم على إيراد اللغات من غير أن يعزوها إلى أهلها، فقد تبين أنّ كثيراً مما اختاره ثعلب على أنّه الفصيح يُعزى إلى أهل الحجاز، أو إلى قريش خاصة، ويبدو ذلك مما يلي:-

قال ثعلب: "وحَرَصْتُ عليه أحْرِصُ"[١]، فإنّ هذه اللّغة تعزى إلى أهل الحجاز، ذكر ذلك الطبري فقال: "... والقراءة على الفتح في الماضي والكسر في المستقبل، وهي لغة أهل الحجاز"[٢].

وذهب ثعلب إلى القول: "وحَزَنَنِي الأمر يَحْزُنُنِي"[٣]، وهذه اللغة تعزى إلى قريش، وقد ذكر ذلك الجوهري فقال: "حزَنَهُ بلغة قريش، وأحزَنه بلغة تميم، وقد قرئ بهما"[٤].

وإذا كان أبو العباس قد قال: "وخطِفَ الشيء يخطَفُهُ"[٥]، فإنّ هذه اللّغة تعزى إلى قريش، قال أبو حيّان: "والكسر في طاء الماضي لغة قريش، وهي أفصح، وبعض العرب يقول: خَطَفَ يخطِف، بالكسر"[٦]، وبهذا يتبين أنّ لقريش وأهل الحجاز نصيباً مما أورده ثعلب على أنّه الفصيح المختار.

ولم تكن لغة تميم بمنأى عن ذلك الاختيار، بل كان لها نصيب منه، قال أبو العباس: "وذوى العودَ يَذْوي"[٧]، وهذه هي لغة تميم، حيث رُوي عن أبي زيد قوله: "قيس تقول: "ذأى العود يذأى"، وتميم تقول: ذوى"[٨]. ولمّا كان من نهج ثعلب ذكر اللغتين اللتين كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى[٩]، فإنّ الملاحظ أنّه يذكر صيغاً كثيرة جاءت بلغتين دون مفاضلة بينهما، ومن ذلك قوله: "وهو القَلنسوَة، بفتح القاف والواو، والقُلنسية، بضمّ القاف

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦١.
(٢) الطبري، تفسير الطبري، مصدر سابق، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ج٧، ص٥٨٣.
(٣) ثعلب، المصدر نفسه، ص٢٦٨.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حزن).
(٥) ثعلب، الفصيح ، مصدر سابق ، ص٢٦٤.
(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج١، ص٨٩.
(٧) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص٢٦٠.
(٨) علي بن حمزة البصري، (ت ٣٧٥هـ)، التنبيهات على أغلاط الرواة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوني، ط١، دار المعارف، مصر ١٩٦٧م تقديراً، ص١٧٧.
(٩) ثعلب، المصدر نفسه، ص٢٦٠.

واللام"[١]، وقد تبيّن أنّ الأولى منهما تعزى إلى تميم، والثانية إلى أهل الحجاز "رُوي عن يونس قوله: "أهل الحجاز قُلنسية، وتميم قُلنسُوة"[٢]، ومن هذا القبيل أيضاً قول ثعلب: "وبَرئتُ من المرض، وبَرَأتُ أيضاً"[٣] وقد عزا اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) هاتين اللغتين، فقال فيما نُقل عنه: " أهل الحجاز برأتُ من المرض وتميم بَرِئتُ "[٤].

ولا يعني ذلك أنّ ثعلباً يورد اللغات الحجازية أو التميمية وحسب، بل قد يلجأ إلى ذكر صيغ للغات أخرى من ذلك قوله: "وقد أرجأت الأمر يا رجل، وأنت مُرْجئ، وهم المُرجئة"[٥]، فهذه اللغة يعزوها الطبري إلى بعض قيس، فيقول: "... فالهمز من كلام بعض قيس يقولون: أرجأت الأمر، وترك الهمز من لغة تميم وأسد، يقولون: أرجيته"[٦]، مع أنّ الطبري يخالف أبا العباس فيرى أنّ لغة ترك الهمز "أفصح اللغات، وأكثرها على ألسن العرب"[٧]، إلاّ أنّ ثعلباً يذكر الصيغة المهموزة على أنها الفصيح المختار، وفي هذا ما يدل على تباين آراء أهل اللّغة واختلاف مقاييسهم.

نستطيع الخلوص إلى أنّ الفصحى عند ثعلب لم تقتصر على لغة واحدة من لغات العرب فهو يختار ما يوافق لغة قريش، وأهل الحجاز، وتميم وقيس، ويبدو أنّ ذلك الاختيار كان يستند إلى مبدأ "كثرة الاستعمال" وقد قرر ثعلب ذلك في فاتحة كتابه (الفصيح)[٨]، ولذا لم يكن مبالياً إن كان هذا الفصيح يخص هذه اللّغة أم تلك.

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص ص٣١٣-٣١٤.
(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج٢، ص ص٢٧٥-٢٧٦.
(٣) ثعلب، المصدر نفسه، ص٢٦٤.
(٤) السيوطي، المصدر نفسه، ج٢، ص ص٢٧٦-٢٧٧.
(٥) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، ص ص٢٧٩-٢٨٠.
(٦) الطبري، التفسير، مصدر سابق، ج١٣، ص٢١، طبعة دار المعارف بمصر،.
(٧) الطبري، تفسير الطبري ، ج١٣، ص٢٢، طبعة دار المعارف بمصر.
(٨) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق ، ص٢٦٠.

الفصل الثاني

التطـــــوّر اللّغـــويّ

المبحث الأول: تطوّر لغات العرب (ما كان لغة أخرى)

المبحث الثاني : المعرّب والدخيل (الخـــارج علـــى كـــلام العرب)

المبحث الثالث: التطوّر اللغوي الدلالي

المطلب الأول: الترادف

المطلب الثاني: المشترك اللفظي

المطلب الثالث: التضاد

التطوّر اللّغويّ ظاهرة لغوية عامة:

التطوّر اللّغوي وجه من وجوه الحياة، مرتبط بسُنَن التطوّر العام في حياة الإنسان، ثـمّ إنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، تتأثر بما ينال المجتمع من تغيّر، أي أنهـا عُرضـة لـه فـي مختلـف مستوياتها: الصوتيّة، والصّرْفية، والنّحوية، والدّلالية، والأسلوبية.

وليس هذا ضرباً من الهوى أو المصادفة، إنما يخضع لقوانين جبريـة مطّـردة النتـائج، وليس بإمكان أفراد اللغة أو القائمين عليها أن يتصدّوا لهذا التغيير، أو أن يجعلوا اللّغة جامدة، أو أن يسيروا بها في سبيلٍ غير السبيل التي ترتضيها نواميس الحياة، فمهما أكثـروا مـن وضـع معجمات، وتحديد مدلولات، وضبط ظواهر، فإن صولة التطوّر اللّغوي تعمل على تحطيم كثيـر من تلك الأغلال بنسبٍ متفاوتة في كلّ مستوى من مستويات اللّغة[١].

أضِف إلى ذلك أنّ اتجاه اللّغة الطبيعي يُبعدها عن المركز إلى حدٍّ قد يتعـذّر فيـه علـى العوامل الجاذبة نحو المركز أنْ توقف هذا التيار[٢] ولكنّ مستويات اللّغة ليست سواء في درجـة ابتعادها عنه وأجلى ابتعاد بإمكان المرء أن يقتنصه حاصل في المستوى الدلالي إذ أنّ هناك ميلاً طبيعياً لمفردات اللّغة نحو النمو والتكاثر، كل ذلك مردّه إلى نمو الإنسان ونموّ حضارته، فهنـاك أشياء تجد، وأحوال تنشأ، وأفعال تستحدث، ومعان تتولد، وكل ما تقدم يطلب لنفسه اسماً يصـلح علَماً له ودليلاً عليه[٣].

والناظر في المعجمات العربية أو في كتب اللغة يجد انزياحاً لكثيـر مـن الألفـاظ عـن معانيها، وتطوراً واضحاً في بنيتها الصرفية أو الصوتية أحياناً، وتعدد أشـكال هـذا الانزيـاح اللّغوي تبعاً لعوامل التطور والارتقاء، لتشمل مستويات اللّغة المتنوعة -كما أسلفنا- ولتظهر في صور عديدة تغني مادة تلك الكتب، بما يجعل اللغة غنيّة في ألفاظها، تستوعب كلّ طارئ وجديد عليها، الأمر الذي يجعلها تسير في ركب التطوّر والارتقاء.

وكتب لحن العامة كان لها الدّور الأكبر في إيراد ألفاظ لغويّة في صور عديـدة، تكشـف للدّارس مدى التطور الحاصل عبر الزّمن على ألفاظ لغتنا العربية، وجاءت كتب الشروح لبعض المتون رافداً قوياً من روافد نمو اللغة وتطورها، حيث اشتملت هذه الشروح على ألفـاظ للغـات

---

(١) علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ط١، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٩٧١، ص١١٠.
(٢) ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط١، جامعـة طـرابلس، ليبيـا، ١٩٧٣م، ص٧١، وانظر رمضان عبد التواب، لحن العامة مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٩٠، ص١٠.
(٣) ماريوباي، أسس علم اللغة، مرجع سابق، ص١٥٤.

العرب وقبائلهم، وتنوع هذه اللغات الأمر الذي أدى إلى تنوّع الدلالة أحياناً، إضافة إلى الألفاظ الدخيلة والمعربة التي دخلت لغة العرب وأصبحت دارجة مستعملة زادت في الثروة اللغوية، وأكّدت مبدأ التطور الناتج عن التأثر والتأثير بسبب الاتصال مع الأمم والشعوب الأخرى. ناهيك عن غنى هذه الشروح بالظواهر الدلالية التي جاءت بمسميات وأمثلة كاشفة عن هذا التطور كالترادف، والمشترك اللفظي، والأضداد، وغيرها.

لذا سيحاول الباحث في هذا الفصل البحث في هذه القضايا الهامة مبيّناً أثر شروح فصيح ثعلب في إغناء اللغة بألفاظ وعبارات تعدُّ مصدراً معجمياً يمكن الرجوع إليه، والإفادة منها في الدرس اللّغوي في كيفية دراسة هذه الألفاظ ومدى تطورها زمانياً.

وسيوضّح الباحث في هذا الفصل أهمية شروح الفصيح في تطور اللّغة وارتقائها، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية كي نستطيع الوصول إلى فرضية (تطور اللّغة من خلال مادة الشروح):

أولاً: هل يمكن عدُّ ما كان لغة أخرى –من لغات العرب– باباً من أبواب التطور اللغوي؟

ثانياً: وهل يمكن ضمُّ الخارج على كلام العرب –كالمعرب والدخيل– إلى باب التطور اللغوي كذلك؟

ثالثاً: ما مدى تأثير الترادف، والمشترك اللفظي والتضاد في زيادة التطور اللغوي والدلالي ودعمه؟

كلّ هذه الأسئلة نطرحها للمناقشة والتحليل للخلوص إلى نتائج مُرْضية، توصلنا إلى مرادنا، ولعلّ الإجابة تكمن في أثناء البحث في كتب اللغة وشروح الفصيح، و ما توصل إليه علماء اللغة المحدثون، ذلك أنّ كتب الشروح على وجه الخصوص ساهمت بصورة واضحة في إغناء القاموس اللغوي، وزيادة ذخيرة المعاجم اللغوية، بما حوتها من مفردات مشروحة واضحة.

وفيما يأتي بيان لبعض من صور التطور اللغوي في شروح الفصيح:

أولاً: تطور لغات العرب – ما كان لغة أخرى.

ثانياً: الخارج على كلام العرب – المعرّب والدّخيل.

ثالثاً: التطور اللغوي الدلالي – الترادف، والمشترك اللفظي، والتضاد.

وقد اقتصرت على هذه الصور لأهميتها أولاً ولكثرة ورودها في كتب الشروح، ذلك أن الاعتماد الأكبر قد صُبَّ في هذه الصور الهامة.

المبحث الأول

ما كان لغة أخرى (تطوّر لغات العرب)

قبل الشروع في بيان صور التطور اللغوي وما طرأ على الألفاظ من تغيير في مختلف مستويات اللغة -خاصة عند شراح الفصيح- لا بدّ من الإشارة إلى أهم القوانين التي يخضع لها التطور اللغوي والدلالي، وقد أورد بعضاً منها رمضان عبد التواب في كتابه "لحن العامة والتطور اللغوي"، حيث فصّل تلك القوانين بشكل واضح، ولا يعني ذلك أنّ هذه القوانين تنطبق على القديم من ألفاظ اللغة وحسب، وإنما على ما هو مستعمل حديثاً ودارج في بعض اللهجات العربية الحديثة، ولعل من أبرز هذه القوانين ما يأتي[١]:

١-القوانين الصوتية:

ويرجعها رمضان عبد التواب إلى قانونيّن هما: قانون المماثلة، وقانون المخالفة، أما الأول: فيدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب، في حين يدعو الثاني: صوتين متماثلين إلى التخالف والتباعد.

وبشيء من التفصيل فإن قانون المماثلة يكون بفعل التأثر بين أصوات اللغة، فقد يتأثر صوت بما قبله أو بما بعده، ويسمى التأثر في الحالة الأولى تأثراً تقدّمياً، وفي الحالة الثانية تأثراً رجعياً، وقد يكون هذا التأثر في كلتا الحالتين كاملاً، بمعنى أن ينقلب الصوت إلى صوت آخر مماثل لما قبله أو لما بعده مماثلة تامة، وعندئذ يسمى التأثر "تأثراً تاماً". وقد يكون التأثر في بعض خصائص الصوت لا فيها كلها، بحيث يقترب الصوت المتأثر من الصوت المؤثر نوعاً ما من الاقتراب، وعندئذ يسمى التأثر "تأثراً ناقصاً"، وفي كلّ حالة من هذه الحالات الأربع قد يكون الصوتان متصلين تماماً بحيث لا يفصل بينهما فاصل، سواء أكان هذا الفاصل صوتاً ساكناً أم صوت علّة، وقد يكون الصوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل -كما سبق ذكره-.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه في المخرج جداً، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق وكذلك العكس[٢].

---

(١) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص ص٣٥-٥٩.
(٢) المرجع نفسه، ص٣٩.

أمّا قانون المخالفة وهو وجود صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات فإنّ أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلّة الطويلة في الغالب أو إلى صوت من الأصوات المائعة، ولا سيما اللام والنون، ومثال ذلك "دينار" بدلاً من "دِنّار" بدليل الجمع "دنانير" وقد تنبّه قدامى اللّغويين إلى هذه الظاهرة، وكانوا يعبّرون عنها أحياناً بـ "كراهية التضعيف"، أو "كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد".

ويعود السبب في المخالفة من الناحية الصوتية إلى أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، وتيسيراً لهذا المجهود يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب جهداً عضلياً. مثل أشباه صوت العلّة (الواو والياء)، وبعض الأصوات المتوسطة كاللاّم والنون والراء. ويبدو هذا مظهراً من مظاهر قانون التيسير اللّغوي[١].

٢-القياس الخاطئ:- (التّوهّم)

يحتل القياس في حياتنا ونطقنا مكاناً بارزاً، إذ ليس كل ما ننطق به قد سمعنا به من قبل. فعند سماعنا لمتحدث ينطق بصيغةٍ من الصّيغ، يصعب علينا أن نحكم إن كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتحدث من قبل، أو أنّها وليدة اللّحظة، قد كوّنها هو على قياس ما سمع من قبل، ومن الصعب أن نحكم بهذا أو بذاك على الأخص حينما يكون القياس صحيحاً موافقاً لما تتطلّبه اللّغة وشاع فيها، أمّا إذا خالف هذا القياس ما شاع في اللّغة، فإنّنا حينئذٍ نعلم أنّه من عمل الفرد، وليس مما سمعه من قبل، وهذا ما يسميه اللغويين المحدثون "بالقياس الخاطئ".

والقياس الخاطئ يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرّة الأولى، ثمّ قد لا يصلح له، فينتشر ويزيد، ويقلّده غيره من الناس.

وللقياس الخاطئ أثر كبير في تطوّر الصّيغ والدلالة في بعض الأحيان، فتشابه كلمة "سراويل" وهي مفردة في اللّغة الفارسيّة بصيغة من صيغ الجمع المكسَّر في العربية، وهي صيغة "فعاليل"، جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجموع، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذلك الجمع، فيقولون "سروال"[٢]. وقد عرف القدماء ظاهرة القياس الخاطئ وسموها "التّوهم" أو "الحمل" أو "القياس الخاطئ" أيضاً.

---

(١) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص٤١.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٣.

قال سيبويه: "فأمّا قولهم مصائب، فإنّه غلطٌ منهم، وذلك أنّهم توهّموا أنّ مصيبة فعيلة، وإنّما هي "مُفعِلة"[١].

٣-نظرية السهولة والتيسير:

تذهب هذه النظرية إلى أنّ اللّغة تميل في تطورها نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى لا تتطلّب مجهوداً عضلياً كبيراً، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للفظة الواحدة.

ومما ينطبق عليه في هذه النظرية "ظاهرة الهمز" في العربية، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز، كما تخلصت منها معظم اللّهجات العربية الحديثة، فصوت الهمز صوت يحتاج إلى جهد عضلي كبير؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة.

ومن مظاهر السهولة والتيسير في اللّغة اندثار الأصوات الأسنانيّة في بعض اللهجات العربية وهي: "الدّال والثاء والظاء"، وهي التي تتطلّب إخراج طرف اللّسان ووضعه بين الأسنان عند النطق بها، ولا شكّ أنّ ذلك يحتاج إلى جهد عضلي كبير، حيث تخلصت منه لغة الكلام عند بعض الناس بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان، فأصبح "دهب" بدلاً من "ذهب"، و "زكّر" بدلاً من "ذِكّر"، و "توب" بدلاً من "ثوب".

ومن مظاهر السهولة والتيسير كذلك، القضاء على التفريعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللّغة، فمن ذلك ما حدث في اللهجات العربية الحديثة بالنسبة لعلامات التأنيث في العربية الفصحى. وهي (التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة) فالملاحظ أنّ العلامتين الثانية والثالثة قد ضاعتا في اللهجات العربية الحديثة مثلاً. وحلّت محلهما العلامة الأولى وهي التاء، مثال ذلك في كلمة: حمراء وبيضاء، وسلمى وفدوى، تقال: حمره وبيضه، وسلمه وفدوه....

ويبدو أنّ الميل إلى السهولة والتيسير أمر مفيد فعلاً إذ أنّ كلّ لغةٍ من لغات البشر في تطورها وتقدمها تحاول أن تسلك هذا الطريق، وأن تجعل قواعدها بسيطة مطّردة، وذلك

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٧.

بالقضاء على الشاذ فيها، وبذلك يصبح صحيحاً في الاستعمال ما كان يعدُّ خطأً من قبل أن يشيع استعماله[١].

٤-ظاهرة القلب المكاني:

ويعني تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي، ويمكن تعليل هذه الظاهرة بنظريّة السهولة والتيسير السابقة.

ولهذه الظاهرة أمثلة كثيرة في العربية الفصحى، فقد خصص السيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة" النوع الثالث والثلاثين لمعرفة "القلب"، وذُكر فيه قرابة مئة كلمة من هذا النوع، مثل: جذب وجَبذ، واضمحلّ وامضحلّ، ولزج ولجز، وغيرها[٢].

ومن الملاحظ أنّ الكلمات المقلوبة، بعد أن تشيع على الألسنة تأخذ مجراها الطبيعي في اللّغة باستعمال باقي المشتقات منها، ولمّا لم يدرك اللّغويون العرب ذلك حكموا بأصالة بعض المقلوبات[٣].

هذه أهم القوانين والمظاهر التي أثرت في تطور الألفاظ، والتي أفرزت بدورها عدداً من الألفاظ المتغيرة صيغة وتركيباً وبناءً ودلالة أحياناً سعياً إلى تحقيق السهولة والتيسير على مستعملي اللغة، و إلى طبيعة الظروف البيئية والجغرافية التي تؤثر في إحداث ذلك التطور.

وبناءً على ما مضى من بيانٍ لأهم القوانين الصوتية واللغوية، فسنحاول تطبيق تلك القوانين على ما ورد من ألفاظ طرأ عليها تطور لغوي، تولدت عنه ألفاظ جديدة. من خلال مادة شروح الفصيح. وقد بدا ذلك واضحاً في بعض الأمثلة من ذلك:

أولاً: بُعْدُ بعض القبائل في لغاتها عن الهمز، كما حدث عند قولهم: "أرجأت الأمر يا رجل" أي: أخّرته...، ويقال: أرجيته بغير همز، وهي لغة قريش، قال الله عزّ وجل:[١] ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ على قراءة ورش[٢].

---

(١) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص٤٧.
(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص ٤٧٦-٤٨١.
(٣) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص ٤٨.

فيبدو أنّ أرجيته بلغة قريش قد تطورت عن الأصل أرجأت؛ وذلك أنّ قريشاً تبتعد عن الهمز في كلامها، ولعلّ هذا ما قد يندرج تحت باب القلب والإبدال، فالهمز من أثقل الحروف مخرجاً، وأصعبها نطقاً، لذا لجأت قريش إلى التخفيف في الكلام فأبدلت الهمز ياءً. ومن ذلك ما ذكره اللخمي (٥٧٧هـ) في كلمة (اللبؤه) حيث نطقت بها العامة: لبْوَة[٢]، فقد سهلت الهمزة فيها ربمّا للتخفيف .

ومن مظاهر التطور اللغوي ألفاظ تجمعت تحت ما يسمى بقانون المخالفة الصوتية من ذلك: (وهي الإجَّانة)...، والعامة تقول: (إنجانة)، ورواها الخليل وأباها الفرّاء...."[٤].

وتبدو المخالفة قد حدثت بإبدال أحد الصوتين المتماثلين وهو الجيم صوت يغلب أن يكون متوسطاً أو صوت علّة، فاختير حرف النون، ومن ذلك قولهم في (إجّاص): (إنجاص).

وتبرز أمثلة في ثنايا شروح فصيح ثعلب تمثل مظهراً من مظاهر التطور اللغوي تحت ما يسمى بقانون السهولة والتيسير، فبعض لغات العرب مثل: لغة تميم تميل إلى تسكين وسط الكلمات؛ وذلك للتخفيف والبعد عن الثّقل والأمثلة كثيرة على ذلك، منها: ما أورده الزمخشري في تفسير لفظة (الكِلِمةِ) فقال: الكَلِمَةُ مثقّلة، وتميم تخففها، وتكسر أوّلها فيقولون: كِلْمَة، والأوّل أفصح، لأنّه لغة قريش وبها نزل القرآن...."[٥].

ومن ذلك أيضاً قوله: "(وهي الكَيدُ، والفَخِذُ، والكَرِشُ، والفَحِثُ...) هذه الأسماء مفتوحة الأوّل بتحريك الثاني منها [يعني الكسر]، وهي لغة أهل الحجاز. فأما تميم وسفلى مضر فإنّهم يكسرون الأوائل منها، ويُسْكِنونَ الثاني فيقولون: كِيْد وفِخْذ وكِرْش..."[٦].

فالملاحظ أنّ التطور الذي حصل في لغة تميم في الأمثلة السابقة كان يسعى إلى التخفيف والسهولة في النطق؛ تجنباً لبذل جهد عضلي أكبر.

ويمكن تعليل تطور آخر حدث في لفظ مثل: (اللّعِبُ)[٧]" وهو مصدر لعِبَ يَلْعَبُ، والعامة تقول: لِعِب، وهي لغة تميم...".

---

(١) سورة الأعراف، آية ١١١.
(٢) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٥٣.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤٢٥.
(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٩...
(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤٢١.

إلى قانون المماثلة الصوتية فيما يمكن تسميته بالتأثر الرّجعي التام في حالة الانفصال، حيث انتقلت حركة عين الكلمة إلى فائها لمماثلتها وهذه الحركة هي الكسرة. فأصبحت بعد تطورها لِعِب، وكذلك ضِحِك.

ومن المماثلة كذلك قول الزمخشري في شرحه للفعل (بَلِعْتُ) قال: "... والعامة تقول: بَلَعْتُ، والأوّل أفصح"[١].

فالذي جرى من تطور يكمن في تأثر الحرف الثاني وهو (اللام) بحركة ما قبله وهو الباء، فانتقلت حركة الأوّل إلى الثاني، ويسمى هذا التأثر تأثراً تقدمياً تامّاً في حالة الانفصال. فأصل اللفظة الصحيح هو (بَلِعْتُ). لكنها تطورت في لغة العامة.

ومن مظاهر المماثلة الصوتية، وانسجام الحروف تبرر أمثلة وردت في ثنايا شروح الفصيح، من ذلك: قولهم في (لصِقتُ) لغات مثل: لسِقتُ، ولزِقت[٢]، فيبدو أن ما حدث من تطور في انتقال الصاد إلى السين والزاي عائد إلى التأثر التقدمي في كلمة (لسِقت)، إذ أن هناك شيئاً من التقارب بين هذين الصوتين، وكذلك الحال بالنسبة لكلمة (لزقت)، فبعد أن حدث تطور في (لصقت)، تطورت كلمة (لسقت) تطوراً آخر تمثل في صورة جديدة وهي (لزقت) وذلك بفعل التأثر الرجعي بما بعده. وهذا التطور يبدو واضحاً نتيجة تقارب مخارج الحروف الثلاثة وهي (السين والصاد والزاي). ومن أمثلة ذلك أيضاً: لفظة: بصق، تطورت إلى بسق وبزق وغيرها من الأمثلة.

ومن مظاهر التطور اللغوي ما حدث لبعض الأفعال المضارعة والتي جاءت على بناءين أحياناً. فمن ذلك: (عَثَرْتُ)، ويقال في المستقبل: يَعْثِرُ ويَعْثُرُ، ونفرَ يَنْفِرُ ويَنْفُرُ...، وشَتَمَ يَشْتِمُ ويَشْتُمُ[٣].

فيبدو أنّ التطور قد حصل نتيجة التأثر الرّجعي؛ لانسجام الحركات، فيَعثُرُ، ويَنْفُرُ، ويَشْتُمُ، تطورت حركة عينها لتأثرها بحركة لامها وهي الضمة، فأصبح انسجام بين حركة العين واللام.

وقد نجد مظهراً آخر من مظاهر التطور اللغوي، وهو الإبدال بين الهمزة والهاء لقرب مخرجي الصوتين من ذلك قول ثعلب في فصيحه: "وهرقت الماء فأنا أهريقه"...، وإذا أمرت قلت: أرق ماءك وهو الأصل"[١].

---

(١) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٤٢.
(٢) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

وفي ذلك ذهب اللبليُّ إلى القول: "وأصل هَرَقْت، أَرَقْتُ والعرب تُبدِل من الهمزة هاءً، ومن الهاء همزة؛ للقرب الذي بينهما من حيث أنهما من أقصى الحلق، فجاز أن يبدل كلٌّ واحد منهما من صاحبه،..."(٢). فالظاهر من كلام اللبلي لا يستدعي التوضيح والإبانة.

وقد تقلب النون ميماً لتقارب مخرجي الصوتين، وهذا المظهر من مظاهر التطور اللغوي جاءت به أمثلة أوردها بعض شراح الفصيح من ذلك "ما جاء به أبو جعفر اللبلي بقوله في قول ثعلب: "وأجَنَ الماء يأجِنُ ويأجُنُ"... قال اللبليُّ: ويقال: أجمَ الماءُ أجوماً.."، والآجم من الماء: المتغيرّ مثل الآجِن..."(٣).

فالملاحظ أنّ كلمة أجَنَ قد تطوّرت إلى أجَم وذلك بإبدال حرف النون ميماً لتقارب مخارج الحروف.

ويتخذ الإشباع – وهو إطالة صوت الحركة فيتولد عنها حرف مد مجانس لتلك الحركة(٤)– مكاناً جلياً في بعض شروح فصيح ثعلب من ذلك ما ورد عند (اللبلي) في شرحه في مادة (يُولَغ)، وبيت الشعر الذي ذكره ثعلب في فصيحه وهو:

ما مَرّ يومٌ إلاّ وعندهما لَحمُ رِجالٍ أو يُولَغانِ دَما

حيث قال أبو جعفر اللبلي: "وأنشده ابن جني في شرح شعر المتنبي، أو يالغان"(٥). ثم علق اللبلي بقوله: "ربما يكون الشاعر أشبع فتحة الياء اضطراراً فنشأت بعدها الألف"(٦).

ويبدو أنّ ذلك الإشباع قد حدث نتيجة تطور لغوي في لغة ما، وللقلب المكاني أثره في التطوّر اللغوي، فقول أبي جعفر اللبلي أثناء شرحه لقول ثعلب: "ونَهكَهُ المرض) قال: حكى عبد الحق في الواعي عن الكراع أنّه قال: النُّهوك، والنُّكوه مقلوب: هو الضعف"(٧).

فيبدو أنّ القلب قد وقع بين الهاء والكاف، حيث تطوّرت كلمة النهوك بقلب النون والكاف بمعنى تغيير مكانها في الكلمة تقديماً وتأخيراً؛ حتى صارت النكوه.

---

(١) ثعلب، الفصيح، تحقيق عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٢٦٦.
(٢) اللبلي، تحفة المجد الصريح...، مصدر سابق، ص ٢٤١.
(٣) المصدر نفسه،ص ص ١٢٤-١٢٥.
(٤) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص ص ١٤١-١٤٤.
(٥) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ١١٩.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٧١.

ومثل هذا كثير في العربية مثل: (جَبذ) و (جذب)، لكنّ أصل هذه الكلمات المنقلبة يعود إلى بناء واحد أصيل، فالنكوه عائد إلى (النّهوك) والذي أصله (نهك)، وكذلك (جبذ) عائد إلى أصل واحد وهو (جذب)، ومن ذلك أيضاً قول اللبلي: "والشمال فيه لغات: يقال: شمل بتخفيف الهمزة، وشمأل، وشأمل على القلب..."[١].

ومن مظاهر التطور الذي أصاب بعض ألفاظ العربية، ما أورده الزمخشري في شرحه لمادة (الطَّسُّ) حيث قال: "والعامة تقول: الطّسْتُ، قال الفرّاء لم أسمعها من العرب، وبلغني أنّها لغةُ قومٍ باليمن..."[٢].

فالواقع أنّ أصل الكلمة الطسُّ بالسين إلاّ أنّه أبدلت إحدى السينين تاءً والسين قد تبدل تاءً، كقولهم: الكرمُ من سوسه، ومن توسه"[٣] وهذا مظهر آخر من مظاهر الإبدال بين الحروف لتقارب المخرج.

---

(١) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ٢٢٤.
(٢) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥٦.
(٣) أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي(ت٣٥١هـ) ، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، ط١، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦٠م، ص ص ١١٥ – ١١٩.

المبحث الثاني

المعرّب والدّخيل عند علماء العربية

اختلط العرب بالأعاجم منذ العصر الجاهلي، لأغراض سياسية وتجارية واجتماعية، وقد كان من نتائج هذا الاختلاط أن فشت في منطق المتحضرين ألفاظ كثيرة من الدخيل، ودخلت في العربية مئات من الكلمات من لغات شتى، وتكلمت بها العرب، وأوردها الفصحاء في كلامهم، وذكرها الشعراء في أشعارهم، وتأثرت العربية باللغات الفارسيّة، والحبشية، والآرامية، وغيرها؛ والسبب في ذلك أنّ تلك اللغات كانت تمثّل حضارة ذلك العصر ومدنيّته.

والبحث في ظاهرة اقتراض الألفاظ بين اللغات أمر طبيعي يحدث نتيجة الاحتكاك المادي والثقافي، ويؤدي إلى تفاعل اللغات وتجاورها، وقد علل مسعود بوبو ورود الدّخيل في لغتنا العربية بقوله "ولغتنا العربية ليست بدعاً بين اللغات، فلم يكن أصحابها معزولين عن الاختلاط بالأقوام المجاورة لهم، ولا كانت هي بريئة من التأثير في اللغات أو نقية من التأثر بها... ولقد أثبت البحث العلمي أنّ العربية أعطت هذه الأمم وخاصة بعد الإسلام -أكثر مما أخذت منهم بكثير، بل إنّ بعضها قد أخذ من الحروف العربية رموزاً للكتابة في لغته، وما زال يستخدمها إلى اليوم فضلاً عما أخذ من الألفاظ العربية...."[١].

وقد فسّر مسعود بوبو اقتراض العربية من اللغات الأخرى المسميّات المتصلة بالأمور المادية والصناعية خاصة؛ بأنّ حاجة العرب إلى الدّخيل أملتها طبيعة حياتهم الناقصة حضارياً لا طبيعة لغتهم الناقصة دلاليّاً أو تركيباً وبنية، وقد لخص "بوبو" موقفه من ميل العرب إلى استعمال الكلم الدخيل عوضاً من الأصيل بجملة أسباب، منها:

١-سبب لغوي لفظي يتصل بما للكلمة من خفة وجرس ووقع أو قبول ونيوع بين الناس.

٢-سبب اجتماعي له صلة بطبيعة العلاقات التبادلية لهذه الماديات بين العرب والأقوام الأخرى، فيكون من استخدام العربي لها وسيلة إيصال أسرع وأجدى في التعامل والتفاهم.

٣-سبب ماديٌّ أو خاص يتعلّق بجودة الصنف المسمَّى وشكله ومميزاته، فقد يختلف هذا الصنف من قوم إلى قوم، والأفضل أو الأكثر قبولاً وجودة بين الناس ينتشر مع اسمه العربي إنْ كان عربياً أو الأعجمي إنْ كان أعجميّاً.

---

(١) مسعود بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، ط١، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م، ص ص٥-٦.

٤-ربما كان التلفظ بالاسم الأجنبي عند بعض الناس محلّ مباهاة تزيّن لهم -على ضحالتها وسذاجتها- سعة المعرفة والاطلاع وتجعل منهم محل إعجاب وموضع ثقةٍ وإنصات.

٥-وفوق هذا، يؤكد التتبع التاريخي أنّ قسماً من هذا المقابل العربي غير عريق الأصالة والقدم في العربية، وإنما هو مسمّى طارئ، بني على أيّة مناسبة من قرينة أو تشابه بينه وبين الدّخيل..."[١].

أما مفهوم الدّخيل لغة واصطلاحاً فنجده من خلال أقوال علماء اللغة وأصحاب المعاجم. فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) قال في تحديد أصل دلالة كلمة "الدخيل": "الدال والخاء واللام أصل مطرّد منقاس، وهو الولوج، يقال: دخل يدخل دخولاً...، وبنو فلان في بني فلان دخيل: إذا انتسبوا معهم. ودخيلك: الذي يداخلك في أمورك"[٢].

فالدخيل إذن هو: ولوج ذي أصل غريب في أصل آخر يخالفه وهو بهذا الاعتبار طارئ على ما سواه مجتلب إليه.

ولم يشع الدّخيل في اللغة مصطلحاً متفقاً عليه بين اللغويين العرب بهذا التعبير الدقيق، فقد أطلقوا على المفردات الأجنبية التي دخلت في اللغة العربية اسم "المعرّب والدّخيل"، وبدأ الدّخيل في العربية الفصحى يعرف ويسمى مقروناً بالأعجمي، والمعرّب والمولّد، وقد وجّه "مسعود بوبو" تسمية الدخيل بالأعجمي بقوله: "الأعجمي في عُرف القدماء ضد العربي، أو كل ما ليس بعربي، سُمّي الأعجم بذلك لأنه لا يفصح ولا يبين كلامه، وكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو -عندهم- أعجم، والعربي الذي يفصح و (يعرب) عما في نفسه. والدخيل أعجمي الأصل أيّما حال لكونه صدر ابتداء عن أولئك الأعاجم...، وعلة ازدواج التسمية مردُّها إلى اعتبارين في التقدير:

أولهما: اعتبار لغوي يتجه بالتسمية إلى أصل الاشتقاق. "عجم"...، والعجماء في هذه المادة: البهيمة، سميت عجماء لأنها لا تتكلم، وما سُمّي الأعجم أعجمَ لأنه لا يتكلم، بل لأنهم لا يفهمون كلامه... فمن هنا قالوا: اللسان الأعجمي، والكلام الأعجمي، والرجل الأعجم.

وثانيهما: يتجه إلى المعنى اللغوي العام في أصل لفظة الدّخيل لغة. وهو ما ارتضاه المحدثون بديلاً عن الأعجمي لاقتناعهم الداخلي بأنّ اللسان الأعجمي يمكن أن يفصح، والكلام

---

(١) بوبو، أثر الدخيل على العربيّة الفصحى، مرجع سابق، ص ص٣٧١-٣٧٦.
(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة دخل، نقلاً عن المرجع السابق، ص٢٣.

الأعجمي يمكن أن يفهم...[١].

فإطلاق اللغويين مصطلحي "الأعجمي" و"الدخيل" على ما دخل اللغة العربية من مفردات أجنبيّة لا ينطوي على إخلال كبير بالحقائق، وقد يقبل أيضاً مثل هذا التوسع والتـرخُص بضـم "المعرّب" إليهما على التعميم أو التغليب...."[٢]، وقد وضّح مسعود بوبو الفرق بين المصـطلحين بقوله: "صحيح أنّ هناك حقيقة مبدئية لا يمكن إنكارها هي كون المعرّب دخيلاً أو أعجميـاً فـي الأصل، أي قبل أن يُعرَّب، ولكنَّ أمرين أساسيين يستتبعان هذه الحقيقة، الأول أن هذا المعـرّب قد اكتسب بتعريبه صفة جديدة عند المعرّبين واللغويين، وإلاّ اعتبر عملهم مُلغىً، ثم إنّـه بهـذا التعريب تغير شكله وجرسه، وربما دلالته، وبالتالي لم يبق هو هو.

الثاني: أنّ علماء اللغة أطلقوا عليه مصطلحاً جديداً واستنُّوا بشأنه سُنناً وشرائط، وسـاقوا أدلّة وبراهين لتعرُّفه، هي غيرها مما يتصل بالدّخيل على وجه فهمهم أو تصورهم له..."[٣].

فالمعرّب يطلق على اللفظ المنقول إلى العربيّة في عصر الاحتجاج، ذلك بـأن يـرد فـي القرآن الكريم أو الحديث النبَّوي الشريف أو كلام العرب الذين يحتّج بكلامهم، وثمة خلـط بـين المعرّب والدخيل والمولّد عند بعضهم لا مجال هنا للخوض في تفصيلاته.

وخلاصة القول: إنّ مصطلح الدخيل أعمّ وأشمل من المعرّب، فـالمعرّب هـو دخيـل أو أعجمي في الأصل، قبل أن يُعرَّب، والدخيل يطلق على كل ما دخل في اللغة العربية من اللغات الأجنبيّة سواء أكان ذلك في عصر الاحتجاج أم بعده، وسواء أخضع عند التعريـب للأصـوات والأبنية العربية، أم لم يخضع، وسواء أكان نكرة أم علماً، ولذلك سمّى الخفاجي كتابـه: "شـفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل" فذلك يشمل المعرّب والمولّد والأعجمي.

وقد نشط علماء اللغة في وضع قواعد عامة وضوابط لمعرفة الألفـاظ الدخيلـة فـأورد السيوطي نقلاً عن أبي حيان قوله: "الأسماء الأعجميّة على ثلاثة أقسام: قسـم غيّرتـه العـرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن، حُكم أبنية الأسـماء العربيـة الوضع، نحو: درهم، وبَهْرج، وقسمٌ غيَّرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر فـي القسم الذي قبله، نحو: آجرّ، وسفسير، وقسم تركوه غير مغيّر، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهـم لـم يُعَّد منها، وما ألحقوه بها عُدَّ منها، مثال الأول: خراسان، لا يثبت به فُعالان، ومثال الثاني خُـرَّم

---

(١) بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى، مرجع سابق، ص٣١.
(٢) المرجع نفسه، ص٣٣.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٣.

ألحق بُسلَّم، وكُركُم ألحق بِقُمْقُم..."[١].

وأوضح حديثاً "مسعود بوبو" أدلة معرفة الدخيل فقال: "والألفاظ التي دخلت العربية من لغات أخرى، وقيّض لها أن تستمر، لحظ القوم فيها أغراضاً متشابهة من التغيير، أو سمة مطردة انقادت فيها الطبائع العربية في الحذف أو الوزن أو الصوتية، أو الإلحاق، فأخضعوها إلى تصنيف متجانس، أو أدرجوها في باب واحد اتخذ دليلاً على عدّها في الدّخيل، ثم صار شرطاً لإدخال أمثالها في العربية..."[٢].

إنّ مظاهر التحريف التي لحقت الكلمات الأعجمية المعرّبة ترجع إمّا إلى تحريف في الأصوات، كتبديل حرف أو إسقاطه، أو زيادة بعض الحروف، وإمّا إلى تحريف في الأوزان، وكثيراً ما كان ينال الكلمة الواحدة جميع هذه التغييرات أو معظمها وقد وصف الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) طريقة تغيير اللفظ المعرّب بقوله: "اعلم أنهم كثيراً، ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفها إلى أقربها مخرجاً. وربَّما أبدلوا ما بَعُدَ مخرجه أيضاً. والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، وربّما غيّروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب، وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكن، وربّما تركوا الحرف على حاله لم يُغيّروه..."[٣].

فاللغويون والمعرّبون حاولوا أن يجروا على اللفظ المنقول إلى العربية أحكام اللفظ العربي، فإذا جاء في كلام العرب مثل ذلك اللفظ في الوزن والحروف، فإنهم ينقلونه بعينه، وتجري عليه أحكام اللفظ في العربية من لام التعريف والتنوين، وغير ذلك، وقد بيّن سيبويه (ت ١٨٠هـ) ذلك فقال: "اعلم أنهم مما يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتَّة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه...."[٤].

وقد حاول سيبويه بالإلحاق أن يجد للأعجمي الدخيل قوالب وصيغاً مستساغة مقبولة عن طريق قواعد العربية.

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص١٣١.
(٢) بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى، مرجع سابق، ص٧٩.
(٣) موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، (ت ٥٤٠هـ)، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ط١ تحقيق: أحمد محمد شاكر، أعيد طبعه بالأوفست في طهران، إيران، ١٩٦٦م. ص٩٤.
(٤) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤٢.

ويتلخص منهج تعريب الألفاظ المنقولة في ضوء أقوال علماء اللغة، بتبديل الأصوات التي ليست من أصوات العرب إلى أقربها مخرجا لئلا يدخل في كلامهم ما ليس في أصواتهم أو بتغيير بناء الكلمة المقترضة إلى أبنية العربيّة، أو بترك اللفظ الأعجمي على حاله إذا كان موافقا لأحكام اللفظ العربي في الأصوات والصيغ أو بنية الكلمات.وقد ذكر الجواليقي الوجوه التي يعرف بها اللفظ الدخيل في مقدمة كتابه، وعقد لذلك باباً عنوانه "ما يعرف من المعرّب بائتلاف الحروف"[١] بيّن فيه الضوابط التي وضعها علماء اللغة لمعرفة الدخيل بائتلاف حروفه، فقد يتكون من حرفين متنافرين لا يجتمعان في كلام العرب، ومن أمثلة هذا النوع التي أشار إليها في قوله: "لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية، فمتى جاءتا في كلمة فاعلم أنها معرّبة، من ذلك جَلَوْبق، وجَرَنْدَق والجَوْق والقَبْخُ ورجل أجْوق....، ولا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربية. من ذلك: الجصّ والصّنجة، والصولجان ونحو ذلك...، ولم يحكِ أحد من الثقات كلمة عربية مبنيّة من باء وسين وتاء. فإذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيل..."[٢].

وقد يتكون الدخيل من حروف تجتمع في كلام العرب غير أنها تلتزم ترتيباً خاصاً في تأليفهما، ووروردها في كلمة بغير هذا الترتيب يدل على أنها دخيلة، وقد أشار الجواليقي إلى أمثلة هذا النوع في الباب نفسه، فقال: "وليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء فإذا مرّ بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرّب نحو: نرجس، ونرس ونَوْرَج، ونِرْسَتان، ونَرْجَةٍ... وليس في كلامهم زاي بعد دالٍ إلا دخيل، من ذلك: الهِنْدازُ والمهندز، وأبدلوا الزاي سيناً فقالوا: المهندس... وأخف الحروف حروف الذلاقة وهي ستة: ثلاثة من طرف اللسان، وهي: الراء والنون واللام، وثلاثة من الشفتين وهي الفاء والباء والميم....، فإذا جاءك مثال خماسي أو رباعي بغير حرف أو حرفين من حروف الذلاقة فاعلم أنه ليس من كلامهم مثل: "عَقَجش وحُظَائج ونحو ذلك..."[٣]..

وقد عُني علماء اللغة بتمييز الكلمات الدخيلة الأجنبية وحصرها، وألّف بعضهم في ذلك مؤلفات تعنى بالمعرّب في اللغة، وكانت بدايات التأليف في هذا الفن حين تناول علماء اللغة المعرّب في القرآن الكريم، ثم بحثوا في المعرّب في اللُّغة كلها دون أن يقصروا هذا الفن على المعرّب القرآني، فأولوه عنايتهم في مؤلفاتهم وموسوعاتهم اللغوية، ولم يفردوا له في بداية الأمر رسائل متخصصة، بل أفردوا له بعض الأبواب في كتبهم ومصنفاتهم ومعاجمهم، فقد أفرد أبو

---

(١) الجواليقي، المعرّب من الكلام.... مصدر سابق، ينظر الباب ص١٠٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ص١٠٠-١٠١.

عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) بعض الفصول للمعرّب في كتابه "الغريب المصنّف"، كما عقد ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) فصلاً في كتابه "أدب الكاتب" وعنوانه: "ما تكلّم به العامة من الكلام الأعجمي". ثم توالي التأليف في هذا الفن حتى وضع الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) كتاب: "المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" وهو الكتاب الأول المتخصص بالمعرّب. وقد انطوى عمل الجواليقي على قضية هامة جديرة بالتأمل هي أنه عزا ألفاظاً كثيرةً من مادة كتابه إلى اللغات الأعجمية استناداً إلى أقوال أئمة اللغة السابقين له، كأبي عبيدة والأصمعي وابن السّكيت وابن قتيبة، وابن دريد وغيرهم.

وسنحاول في هذا المبحث بيان أثر كتب الشروح في هذه القضية، وذلك بدراسة مادة المعرّب في الشروح، وتوضيح مناهج الشراح في تناولها، وكذلك الإجابة عن التساؤل المطروح وهو: هل يمكن عدّ ما كان خارجاً على العربية نوعاً من التطور اللغوي، خاصة مما أثبته شراح الفصيح؟

المعرّب والدّخيل عند شرّاح فصيح ثعلب:

انتهج شراح فصيح ثعلب طرائق وأساليب متعددة في تناولهم مادة الفصيح، وهذا لا ينفي وجود بعض الملامح المشتركة بين الشراح في تناول المادة المشروحة وبيان ما فيها من حيث التعريب، أو بيان الدّخيل من الألفاظ في اللّغة.

ولعلّ غاية هؤلاء الشرّاح الأسمى تمثّلت في التأكيد على جريان لفظ من هذه الألفاظ – أعني المعربة والدخيلة– على ألسنة الناس على المسلك الفصيح، وسعياً منهم إلى تزويد اللّغة برافد من روافد ثرائها واتساعها، لأنّ اللّغة كالكائن الحي في تطور مستمر.

وعند البحث والتمحيص نرى أنّ ثمة اشتراكاً في النهج المتّبع بين شراح الفصيح من ذلك:

١–أنّ يذكر الشارح اللفظ المعرّب ويشير إلى اللّغة التي عُرّب منها، أو أصل نطقه في تلك اللّغة ومعناه، ومن ذلك قول ابن دُرستويه: "العَرَبون، هو الذي تسميه العامة "الرَّبون" وهو كلمة فارسية معرّبة أصله "أرَمُون وهَرَمون، ويقال في تعريبها أيضاً: "العُرْبون على مثال العُصفور..."[١].

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص٢٦٣.

ومن ذلك قول الجبّان: "وهو الرَّصاصُ بالفتح، وقوم يكسرونه وزعموا أنّه فارسيّ معرّب، والفارسيُّ: أرْزِيزْ...."(١).

وذهب الهروي إلى القول: "وأمّا كِسرى فمعناه: الملك الأكبر من ملوك الفرس خاصة، وأصله في كلام الفرس "خُسرو" بخاء مضمومة وواو في آخره والرّاء قبله مضمومة أيضاً، وقيل أصله عندهم: خُسْرُه" بالهاء بدل الواو..."(٢).

وقد نصّ ابن هشام اللّخمي على أصل اللفظ الأعجمي في لغته التي نُقل منها من ذلك: "وقوله كذلك: الجَرْدق: جمع جَرْدَقة، وهو فارسيٌّ معرّب وأصله بالفارسيّة (كِـرْده) أو تأويله: المدوّر الغليظ الذي شكله شكل دائرة..."(٣).

٢-أن يكتفيَ الشارح بذكر اللفظ المعرّب دون الإشارة إلى اللّغة التي عُرّب منها من ذلك ما أورده ابن دُرستويه في تصحيحه قال: "... القِرقِس هو لهذا البعوض..... واسمه بالعربية البعوض، وأمّا القِرقِس فأعجمي مُعرّب"(٤).

وقال الجبّان في شرحه: "وهو الإهْليلج. أعجمية معرّبة...."(٥).

وجاء عن الزمخشري قوله: "... سَمُّورٌ بفتح السين اسم لهذا الحيوان معروف وأصله أعجمي..."(٦).

وذكر اللّخمي أنّ "الجَوْرب: يعني الذي يُلبس في الرِّجل من البرد وهو أعجميٌّ معرّب...."(٧).

٣-أن يذكر الشارح اللفظ المعرّب، واللّغة التي عُرّب منها ولكن دون الإشارة إلى أصله ومن ذلك:

قول ابن درستويه: "صِنّارة المِغْزل فهي حديدة دقيقة معقفة الرّأس وهي فارسية معرّبة...."(١).

---

(١) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٩٦.
(٢) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص٦٢٦-٦٢٧.
(٣) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٤٢.
(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص٢٩٣.
(٥) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٢٣.
(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٠.
(٧) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٢٤.

وذهب الجبّان إلى القول: "وتمر سِهْريز وشِهريز بالسين والشين وهو نوع من أنواع التّمر، وزعموا أنّه فارسيٌّ معرّب...."(٢).

وذكر الهروي في إسفاره أنّ "الخِوان: للذي يوضع عليه الطعام وهو فارسيٌّ معرّب...."(٣).

٤-أنْ ينصّ الشارح على ما يطرأ على الكلمة المعرّبة من تغيرات صوتية وصرفية. من ذلك:

قول ابن هشام اللخمي في شرحه: "بغداد: اسم فارسيّ معرّب وفيه لغات: بغدادُ، بدالين غير معجمتين، بغداذ بالذال الثانية معجمة، وبالأولى غيرْ معجمة.... وهذا يأباه البصريون؛ لأنّه لا يوجد في كلام العرب دالٌ بعدها ذال إلاّ قليل، فأمّا (الدّاذيٌّ) ففارسيٌّ لا حجّة فيه، و (بغذاذ) بذالين معجمتين، و (بغْدان) و (مغذان) على إبدال الباء ميما...، و (بَعذِين) بكسر الدّال، وهو اسم أعجميٌّ معرّب، أصله: باغ، والباغ: البستان، وداذ: الرَّجُل، أي: البستاني...، وجُعلا اسما واحدا بعد أن حُذف ألف باغ وأُبدل من الدّال التي في آخره دالٌ غير معجمة هذا على اللغة الواحدة...."(٤).

فالملاحظ من القول السابق مدى تتبع الشارح للغات العرب وما دخل عليها من ألفاظ أعجمية تعرّضت إلى تصريف صوتي خاضع لقواعد العربية وطرائقها في الكلام، وكذلك بيان صور اللفظ الأعجمي قبل وبعد التعريب بناءً ومعنى موضحا رأي البصريين دون الإشارة إلى تحيّزه لرأيهم، وهذا مما يدل على الحيادية من هذه القضية الخلافية. هذا من حيث الملامح المشتركة بين شرّاح الفصيح في إيراد مادة المعرّب أو الدّخيل في اللّغة.

لكن ذلك لا يعني عدم تميز بعضهم في بعض القضايا والأمور، من ذلك ما عدّه ابن درستويه من ألفاظ غريبة محضة رفعا لتوهُّم أنها معرّبة من ذلك قوله: "وأمّا الخاتم فعربي محض من قولهم: ختمتُ الكيس والكتاب أختمه خَتْما...."(٥) وقوله كذلك: "وأمّا البطّيخ ففاكهة وهي بكسر الأوّل وتشديد الثاني على بناء فِعّيل وهي عربية محضة....."(٦).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص٢٩٧.
(٢) الجبّان، المصدر نفسه، ص٢٢٥.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٦٢٨.
(٤) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٣٤.
(٥) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص٤٧٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٣١٣.

ولعلّ مظهراً آخر من مظاهر معالجة ألفاظ المعرّب والدّخيل يتجلى في بيان ما طرأ على اللفظة من تصريف وتغيير، فمن ذلك تفسير الهروي لكلمة (البأج) حيث قال: "وهي معرّبة وأصلها فارسيٌّ وهي كلمة يؤتى بها في أواخر أسماء الطبيخ، كما يؤتى اللّون في العربية في أوائلها فيقولون: (سِكْبَاج): فـ (سِكْ) بالفارسيّة اسم الخل، و (باج) أصله بالفارسية (واه) فلمّا عُرِّبت نقلت الواو والهاء إلى الباء والجيم وهَمَزت العرب ألفها...."[١].

ولا ندري سبب اختيار الباء والجيم بدلاً من الواو والهاء، لكنّ ذلك ربّما يكون عائداً إلى أنّ حرف الواو بالفارسية يقابل الباء بالعربية، وكذلك الحال بالنسبة لحرف الهاء الذي قد يقابل الجيم بالعربية.

وأشار الهروي في إسفاره إلى أصالة بعض الألفاظ العربية رفعاً لتوهُّم أنّها غير عربية من ذلك قوله: "وأما المِنديل فعربيٌّ معروف... وكذلك القنديل عربيٌّ أيضاً"[٢]. وقوله كذلك: "السِّكين: عربيٌّ معروف...."[٣].

وعلى كلّ حالٍ فإنّ شراح الفصيح بذلوا جهداً واضحاً في توضيح ما كان غامضاً والكشف عن ظواهر لغوية متعددة تعبِّرُ عن طبيعة العمل الذي كان يمارسه علماؤنا القدامى في خدمة اللّغة والحفاظ على سلامتها.

و بيان مدى تأثّر العرب بغيرهم من الأمم المجاورة –الأعاجم خاصة– الأمر الذي أدى إلى تسرّب بعض الألفاظ على ألسنة العامة وكَثُرَ استعمالها على أعجميتها، لكنّ الضرورة حكمت إخضاعها لقواعد العربية وأبنيتها أخذاً بمبدأ التأثير والتأثّر، و إغناء اللّغة العربية بألفاظ جديدة يحسن استعمالها.

وعند دراسة الشروح والبحث فيها نجد أنّ بعض شرّاح الفصيح قدّموا صورة نقديّة حسنة تمثّلت في إبداء الرّأي وربّما التّميز فيه عن غيره، وإضافة إلى السّعي لتتبع لغات العرب والأعاجم وما طرأ عليها من تعريب أو تصريف خاضع لقواعد اللّغة.

فالزمخشري يبدو متفرّداً في بعض آرائه اللغوية في هذا الجانب، من ذلك قوله في شرح مادة (المِسْك): الجِلْد، قال أكثر الناس: إنّه عربيٌّ صحيح ومعناه مُمْسِكٌ؛ لأنّه يمسك ما يُعيه من اللحم وغيره، والجمع مسوك، وعندي أنّه فارسيٌّ معرّب كان في الأصل: مِشْك، فغيّرته العرب،

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧١.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٦٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٦٥٧.

وجعلت شينه سيناً، وهو الجلد، وجمعه لا يدل على أنه عربي؛ لأنهم يقولون: بَخْتٌ وبَخوت...."[١].

فهذا الرّأي لم يشر أحدٌ من شراح الفصيح إليه وخاصة بهذا المعنى والتحليل، مما يجعلنا نحكم على الزمخشري بأنه كان دقيقاً ومتتبعاً لما يطرأ من تطور؛ إضافة إلى السعي الدؤوب لمعرفة أصول الكلام واستعمالاته ونهجه في ذلك نهج غالبية علماء اللّغة والنحو.

وتجدر الإشارة -بعد البحث الدقيق في ثنايا شروح الفصيح المطبوعة- إلى أنّ أبا جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ) لم يُشر إلى شيء من المعرّب أو الدّخيل إلاّ في موضعين ذكرهما دون الإشارة إلى أنهما معرّبان[٢] (التوتياء، والحُبُّ) غير أن محقق الكتاب أوردهما في الحواشي مشيراً إلى أنّ هاتين اللفظتين اللتين ذكرهما الشارح نقلاً عن غير من العلماء معرّبتان، وأنّهما قد ذُكرتا في كتاب (المعرّب للجواليقي). وهذا ما تمّ التحقق منه بالبحث والتمحيص.

ولعلّنا لا نستطيع إطلاق حكم على أمر لم تثبت رؤيته، ونعني هنا ما ينطبق على أبي جعفر اللبلي، إذ إن كتابهُ الذي وصل إلينا لم يُحقق -على حدّ علمي- كاملاً ولم يصلنا غير السّفر الأوّل محققاً، حيث ضمّ ستة أبواب من فصيح ثعلب.

لكنّ هذا لا يخضع دليلاً قاطعاً وحكماً جازماً على انعدام وجود إشارات للمعرّب، والتي ربّما تكون في الجزء غير المحقق، ودليلنا على ذلك اتساع مادة شرح اللبلي وكثرة استطراده ونقوله، الأمر الذي يوحي باحتمالية وجود شيء من المعرّب. سواء كان ذلك نقلاً عن غيره أو من اجتهاده وعمله.

لذا كان لا بدّ من الإشارة إلى تلك القضية التي غفل عنها محقق كتاب أبي جعفر اللبلي وغيره.

إنّ الجانب المهم في دراستنا للمعرّب عند شراح الفصيح تتمثّل في بيان أثر المعرّب في التطور اللغوي وآراء العلماء فيه، وأهمية ذلك التطور بالنسبة للغة العربية.

فالملاحظ في أثناء دراستنا لشروح الفصيح وفرة الألفاظ المعرّبة والدخيلة في اللّغة، وأنّ ثمة شارحاً أورد ما طرأ على تلك الألفاظ من تطور سواء في البناء الصرفي أو البناء الصوتي، الذي غالباً ما كان يخضع لقواعد العربية وأبنيتها -كما مرّ معنا- وبعد إبراز صورة عامة عن

---

(١) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤٨٢.
(٢) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص٢٨٢ و ٤٤٠.

طريقة شراح الفصيح في إيرادهم للمعرّب والدّخيل، والإشارة إلى بعض الاختلاف في طريقة التناول عند بعضهم، نَخلُص إلى أنّ مادة الشروح اشتملت على بعض قضايا التطور الحاصل في استعمال بعض المفردات الدخيلة والتي خضعت لقواعد التعريب في العربية، حيث عرض بعض الشراح لمظاهر التطور وما اعتراه من تغيير أو تطوير. كما مر معنا في لفظة (بغداد) و (كسرى)، و (المسك)، وغيرها.

وعليه فالمعرّب والدّخيل يمكن عدّهما نوعاً من أنواع التطور اللُّغوي. وهذا ما سعينا لإثباته في هذا المبحث -بإذن الله تعالى-.

المبحث الثالث

من صور التطوّر اللّغويّ الدّلالي

التطور اللغوّي الدّلالي:

ويقصد به ما يطرأ على اللفظة من تطور أو تغيير في دلالتها -معناها- مما يعطي اللفظة معنى جديداً يندرج تحت ما يسمى بالترادف أو المشترك اللفظي والتضاد. وهذا التطور له عوامله التي تؤدي إلى حدوثه، إضافة إلى وجود بعض المظاهر التي يسلكها هذا التطور.

فمن عوامل هذا التطور ما يكون مقصوداً متعمداً، كقيام المجامع اللغوية والهيئات العامة عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تطلبتها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية جديدة.

ومنها عوامل أخرى لا شعورية تتم دون تعمد أو قصد، مثل سوء الفهم، الذي يتصل بموضوع القياس الخاطئ اتصالاً واضحاً.

ومن العوامل الأخرى كذلك تطور أصوات الكلمة بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر، فكلمة "كماش" الفارسية بمعنى نسيج من قطن خشن قد تطورت فيها الجاف فأصبحت قافاً فشابهت الكلمة العربية "قماش"، بمعنى أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء، ومتاع البيت، فأصبحت هذه الكلمة العربية ذات دلالة جديدة على المنسوجات.

ولعلّ من أهم مظاهر التطور الدلالي:

-تخصيص الدلالة.

-وتعميم الدلالة.

-وتغير مجال استعمال الكلمة.

فمن أمثلة تخصيص الدلالة، تخصيص كلمة "الحريم" للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على كلّ محرّم.

ومن أمثلة تعميم الدلالة: إطلاق كلمة "البأس" على كلّ شدّة، وهي في الأصل بمعنى "الحرب".

أمّا تغير مجال الاستعمال فيمكن ملاحظته من خلال كلمة "الوغى" مثلاً بمعنى "الحـرب"، وأصلها اختلاط الأصوات في الحرب، وما إلى ذلك[١].

وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء بصورة أكثر وضوحاً على ثلاث مـن ظـواهر التطور الدّلالي وهي -كما أسلفنا- الترادف والمشترك اللفظي والأضداد، وذلك من خـلال آراء علماء اللغة قدامى ومحدثين، وكذلك بيان التطور الدلالي وبعض مظاهره من خلال بعض أمثلـة شروح فصيح ثعلب وموقف الشراح من هذا التطور بين مؤيّد أو معارض. وسـيتوزع الحـديث عن هذا التطور على ثلاثة مطالب:

---

(١) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق، ص ص٥٨-٥٩.

المطلب الأول

الترادف في اللّغة العربية قديماً وحديثاً

مفهومه:

الترادف لغة يعني: التّتابع، والرِّدف ما تَبِعَ الشيء، وكل شيءٍ تَبِع شيئاً فهو ردْفه[١].

وذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنّ الترادف "اختلاف اللفظيين والمعنى واحد، مثل: ذهب وانطلق"[٢].

وحدَّه الأنباري (ت ٣٢٨هـ) بأن "يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك: البُرُّ، والحِنَطةُ، والعير والحمار[٣].

وأورد السيوطي (ت ٩١١هـ) نقلاً عن غيره أنّ الترادف "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبار واحدٍ" وأضاف: "واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دلاّ على شيء واحدٍ، لكنْ باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصّفة[٤].

مذاهب علماء العربية في نظرية الترادف:

اختلفت آراء علماء اللغة العربية القدامى اختلافاً واسعاً في إثبات هذه الظاهرة أو إنكار وجودها في لغتنا العربية. ولعل خير مَنْ صَوَّر هذا التنافر صاحب كتاب "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" حيث ذكر نقلاً عن غيره: "إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد؛ ليدلّوا على اتّساعهم في كلامهم[٥]...."، وأضاف: "وقد ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللُّغة العربية، وزعم أنّ كلّ ما يُظَنُّ من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (ردف).
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢٤.
(٣) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٦.
(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٢.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤٠٠.

الإنسان والبشر؛ فإنّ الأول موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة...."[١].

وبهذا يمكن الخلوص إلى وجود فريقين يتقاسمان الرأي:

أ-فريق أثبت وجود هذه الظاهرة، واحتج لوجودها بأنّ جميع أهل اللُّغة "إذا أرادوا أن يفسُّروا -اللُّبَّ- قالوا: هو العقل، وإذا أرادوا الجرح قالوا: هو الكسْب، أو السَّكب قالوا: هو الصّبُّ. وهذا يدلُّ على أنّ اللبّ والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب والسَّكب والصبُّ، وما أشبه ذلك..."[٢].

ويقرب من ذلك ما نقله ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) عن مثبتي الترادف وهو قولهم: "لو كان لكلِّ لفظةٍ معنىً غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبِّر عن شيء بغير عبارة؛ وذلك أنّا نقول في "لا ريب": لا شكَّ فيه؛ فلو كان الرَّيب غير الشكّ لكانت العبارة عن معنى الرَّيب بالشك خطأ..."[٣].

وروى مثبتو الترادف قصصاً تبرهن مذهبهم من ذلك ما رُوي عن ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) بأنّه يحفظ للسيف خمسين اسماً..."[٤].

والذي يعنينا أنّ الترادف صورةٌ من صُورَ نماء اللُّغة وتطوّرها، وخاصّة في جانبها الدّلالي، عرفته العربية منذ نشأتها وألفّ فيه علماؤنا كتباً تحت عناوين مختلفة، أبرزها:

-ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعيّ (ت ٢١٦هـ).

-الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرَّماني (ت ٣٨٤هـ).

وقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في "خصائصه" إلى أنّ باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني باب من العربية حسنٌ كثير المنفعة، قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أنّ للمعنى الواحد أسماءً كثيرةً، وإذا ما بحث المرء عن أصل اسم منها فإنّه سَيَجده مُفْضِي المعنى إلى صاحبه[٥] ومن ذلك إشارته إلى الترادف بين "المسك" و "الصُّوَار"، وإن كانا من

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٣.
(٢) الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: عماد زكي البارودي، ط١ المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، ص٢٠.
(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٤.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٤٠٥.
(٥) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢ ، ص ١١٥.

أصلين مختلفين، وبناءين متباينين، كما أنّ الخليقة من (خ ل ق) والسّجية من (س ج و) والطبيعة من (ط ب ع)، والغريزة من (غ ر ز)، والسليقة من (س ل ق)، فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية، والمعاني في ذينك متلاقية"[١].

ب-وفريق أنكر وجود هذه الظاهرة محتجّاً بأنّ هناك فروقاً دلاليّة بين المترادفات؛ ومن ذلك أنّ في "قَعَدَ" معنىً ليس في "جَلَسَ" لأنهم يقولون "قام ثم قَعَدَ" ويقولون في مقامٍ آخر: "كان مضطجعاً فجلسَ" ولذلك يكون القعود عن قيامٍ، والجلوس عن حالةٍ هي دون الجلوس، لأنّ الجَلَسَ: المرتَفَعُ، فالجلوس ارتفاع عمّا هو دونه، وعلى هذا يجري كثيرٌ من أمثلة الترادف[٢].

وقد نسب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) إنكار الترادف، " فالأول يرى أنّ الشيء يُسمَّى بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهنّد والحسام....، وأضاف: أنّ الاسم واحدٌ وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفاتٌ، وقد أشار ابن فارس إلى أنّ هذا مذهب ثعلبٍ.... "[٣].

وكان أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) يقول: "ما أحفظ للسيف إلا اسماً واحداً وهو السَّيف"، وحين سُئِل: فأين المهنّد والصّارم وكذا وكذا؟ قال: هذه صفاتٌ"[٤].

وقد ألفّ أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) كتابه "الفروق اللغوية" ذاهباً فيه إلى أنّ "لختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني....، فإذا أشير إلى الشيء مرّةً واحدةً فعُرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، لأنّ واضع اللُّغة حكيمٌ لا يأتي منها بما ليس يفيد"[٥].

ويبدو أن بعض الذين أنكروا وقوع الترادف في العربية يعترفون به اعترافاً صريحاً ومنهم "العسكري" في كتابه "الفروق اللغوية" فقد أشار إلى أنّ الترادف قد ينشأ من اختلاف اللهجات، قال: فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين، مثل: "القِدْر" بالبَصريّة، و "البرُقةِ" بالمكيّة، ومثل قولنا "الله" بالعربية، و"آزار" بالفارسيّة[٦].

---

(١) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢ ، ص ١٢٠.
(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ٤٠٤.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٤٠٤.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٤٠٥.
(٥) العسكري، الفروق اللغوية، مصدر سابق، ص١١.
(٦) المصدر نفسه، ص١٦.

ولعلّ كثرة المترادف في العربية الفصحى ناتج عن أسباب عدّة منها:

١-تعددّ أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة، فكلّ لهجة تطلق عليه اسما، ثم أدى احتكاك اللهجات بعضها ببعض، ونشأة اللغة العربية المشتركة، في تلك الظروف الدينيّة والاقتصادية والسياسية إلى تمسك هذه اللغة المشتركة بعدد من تلك الألفاظ التي تدل على مسمى واحد في اللهجات المختلفة(١).

وهذا الأمر يمكن تلمُّسه في اللهجات العربية الحديثة، فكلمة "البِّطيخ" مثلاً في مصر وبعض دول بلاد الشام هو "الرَّقي" في العراق، والجَبَس في سوريّة ، و "الدّلاع" في ليبيا، و "الحَبْحَب" في السعوديّة، وغير ذلك كثير.

وذهب أهل الأصول إلى أنّ من أسباب الترادف: أن يكون من واضِعَيْن، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمَّى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وَضْع أحدهما بوضع الآخر...."(٢).

٢-ومن أسباب الترادف: أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد ثم يوصف بصفات مختلفة، باختلاف خصائص ذلك الشيء، وإذا بتلك الصفات تستخدم في يوم ما استخدام الشيء، وينسى ما فيها من الوصف أو يتناساه المتحدّث باللُّغة(٣).

ومثال ذلك "السيف" وأسماؤه المختلفة في العربية تلك الأسماء التي كانت في الأصل صفاتٍ له: كالصارم، والباتر، والقاضب، والحسام، والمهند، وغيرها.

٣-وأحد أسباب كثرة المترادفات العربية في مؤلفات اللغويين القدامى: التطور اللغوي في اللفظة الواحدة، فقد تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة، على ألسنة الناس، فقد تنشأ صورٌ أخرى للكلمة، وعندئذٍ يعدّها اللغويون العرب، مترادفات لمسمى واحد(٤).

ومثال ذلك كلمات "الحثالة"، و "الحفالة"، و "الحذالة"، و "الحسالة"، و "الحصالة"، للرديء من الشيء(١).

---

(١) عبد التواب، فصُول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣١٦.
(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٥.
(٣) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط٣، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٩٩٤م ، ص ص٣١٨-٣١٩.
(٤) المرجع نفسه، ص٣١٩.

٤-ومن أسباب كثرة المترادف في العربية كذلك: الاستعارة من اللغات الأجنبيّة التي كانت تجاور العربية في الجاهلية وصدر الإسلام، ومن بين تلك الألفاظ المترادفة التي رويت لنا، استعيرت من الفارسية وغيرها. كالإستبرق للحرير، والدّست للصحراء، واليّم للبحر، والجل للورد وغيرها[٢].

هذه هي بعض العوامل التي أدّت إلى كثرة الألفاظ المترادفة، في المعاجم العربية، ومؤلفات اللغويين العرب. ولا يعني هذا أنّ اللغة تخلو من المترادفات؛ إذ "يجمع المحدثون من علماء اللغات، على إمكان وقوع الترادف. في أيّ لغة من لغات البشر، بل إنّ الواقع المشاهد، أنّ كلّ لغة تشتمل على بعض هذه الكلمات المترادفة[٣].

غير أن هؤلاء العلماء يضعون شروطاً معيّنة، إذا تحققت أمكن القول بأنّ بين الكلمتين ترادفاً. وأهم تلك الشروط:

أ-الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً، فإذا تبيّن لنا بدليل قوي أنّ العربي كان يفهم حقاً من كلمة: (جلس) شيئاً، لا يستفيده من كلمة (قعد)، قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.

ب-الاتحاد في البيئة اللغوية، وهذا ما غفل عنه المفرطون في الترادف، حيث عدُّوا كل اللهجات وحدة متماسكة، وعدّوا الجزيرة العربية كلها بيئة واحدة، والأصل عدُّ اللغة المشتركة، أو الفصحى الأدبية بيئة واحدة. وعدّ كلّ لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة واحدة.

ج-الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاصّ وزمن معيّن، فعند البحث عن الترادف يجب ألاّ نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يعود إلى العهود المسيحيّة مثلاً[٤].

د-ألاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي آخر، فحين نقارن بين: (الجَمَل) و (الجَمَل) بمعنى: النمل، نلحَظ أنّ إحدى الكلمتين، يمكن أن تعدَّ أصلاً، والأخرى تطوراً لها[٥].

وعلى أيّة حال فقد أفادت هذه الظاهرة في "التوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر، وذلك لأنّ اللفظ الواحد، قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السُّجعُ والقافية

---

(١) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق ، ص٣٢٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٣٢١.
(٣) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص١٧٨.
(٤) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣٢٣.
(٥) المرجع نفسه، ص٣٢٣.

والتجنيسُ، والترصيعُ، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ"[١].

الترادف عند شراح فصيح ثعلب:

لم يقلل شراح فصيح ثعلب من أهمية الترادف في العربية، فقد تناولوها في ثنايا شروحهم. غير أنّ الملاحظ في أثناء البحث في تلك الشروح ابتعاد الشراح عن التصريح بمصطلح الترادف، مستخدمين عبارات أخرى تؤدي المفهوم نفسه، أو تقرب منه، من ذلك: لقرب بعضه من بعض في المعنى، أو لتقارب معناهما، أو ومعنى كذا وكذا متقارب أو بمعناه، أو لا فرق بينهما، أو بمعنى واحد. وغير ذلك.

ولعلّ عدم التصريح بمصطلح الترادف عند هؤلاء العلماء عائد إلى نقل العالم عن سابقيه من العلماء دون الإشارة أحياناً إلى من نقل عنهم، وربما يكون السبب أنّ هؤلاء الشراح كانوا يقفون موقفاً وسطاً في إيمانهم بوقوع الترادف في العربية دون مغالاة أو تفريط وبالتالي تجنبوا التصريح بالمصطلح نفسه أي –الترادف .

وعند دراسة شروح فصيح ثعلب تبيّن أنّ ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) كان أشدّ المنكرين لوقوع ظاهرة الترادف، حيث نصّ على إنكاره في أثناء شرحه لفصيح ثعلب بقوله: "ولا يكون فعَل وأفعَل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة....، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد،.... وليس يجيء شيء من هذا الباب، إلاّ على لغتين متباينتين كما بيّنّا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء، على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى فعل وأفعل..."[٢].

يستفاد من نصّ ابن درستويه السابق أنّه أنكر وقوع الترادف بين لفظتين من بناءين مختلفين وهما فعَل وأفعل، ولم يشر إلى الألفاظ ذات البناء الواحد والتي قد تقترب من بعضها في المعنى، وفي أثناء استقراء ما ورد من ألفاظ متقاربة المعنى في شرح ابن درستويه تبيّن أنّ

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٦.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص٧٠.

الألفاظ المتقاربة المعنى تتدرج تحت بناء واحد، من ذلك قوله: "... هَلَك يهلك، فمعناه عطب، أو تلف، أو مات، أو ضاع، يحتمل كل ذلك؛ لقرب بعضه من بعض في المعنى"(١).

وكذلك قوله: "نَكَلَ عن الشيء بمعنى نَكَصَ عنه، وجبن منه وهابه....، وإنما ذكره لأن العامة تقول: نَكِلْت بكسر الثاني من الماضي، مثل: فرقت وفرغت، لتقارب معناهما...."(٢).

وما أورده ابن درستويه في ثنايا شرحه من ألفاظ تحتمل الترادف اقتصرت على ذكر الألفاظ ذات البناء الواحد دون الإشارة إلى مصطلح الترادف صراحة في تلك الألفاظ.

وربما اتخذ ابن درستويه هذا الموقف لاعتقاده أنَّ كلَّ زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى. ولا ندري لماذا لم يصرّح ابن درستويه بمصطلح الترادف في أثناء شرحه للفصيح؟ على الرغم من ذكره عبارات تحمل في دلالتها شيئاً من الترادف. الذي يحدّه بعض اللغويين بأنّه "لفظ يقام مقام لفظٍ لمعانٍ متقاربة يجمعها معنى واحد"(٣).

وعلى أيّ حال فإن ما ورد من ألفاظ متقاربة المعنى في ثنايا شرح ابن درستويه يؤكد أهمية هذا المصنّف في بيانه للوجوه والاستعمالات المختلفة للألفاظ، ومدى مساهمتها في إغناء المعجم العربي بألفاظ تطورت دلالاتها بتطور الظروف والبيئات.

وإذا نظرنا إلى شارح آخر كالجبان (ت في حدود ٤١٦هـ) نجد أنه لا يختلف كثيراً عن سابقه –ابن درستويه–، إذ لم نجد نصّاً نظرياً في شرحه يدل على إقراره بوقوع الترادف في اللغة، وإن ظهرت بعض الإشارات الموحيّة بطرفٍ خفي لاستعمال المترادف في أثناء شرحه مستخدماً عبارات مثل: ومعنى كذا وكذا متقارب، أو بمعناه. من ذلك قوله: "وخَسأت الكلب، إذا طردته وأبعدته..."(٤).

وقوله أيضاً "..... ومعنى هَزِئْتُ به وسَخِرْتُ منه متقارب...."(٥).

وقوله: ".... والمَرْءُ بمعنى الرّجل سواء لا فرق بينهما...."(٦).

وقوله كذلك: "ووضع في التجارة: إذا خَسِرَ....، وبمعناه وَكِسَ يُوكَسُ..."(١).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق ، ص٤٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٥١.
(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص ص٤٠٦-٤٠٧.
(٤) الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص١١٥.
(٥) المصدر نفسه، ص١٥٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

وأغلب أمثلة الشارح وإن قلت -تبدو على هذه الطريقة في الشرح والتفسير-. وقد ترجع قلتها ربما لاتباعه نهج التقليل والإيجاز الذي انتهجه في كتابه -وإنْ لم يصرّح بذلك- إلا أنّ ذلك واضح في ثنايا الكتاب.

وعند استقراء ما أورده أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) في كتابه لوحظ أنه يقرُّ بوقوع الترادف في اللغة - وإن لم يصرّح بالمصطلح- إلاّ أنّه عبّر عن مفهومه من خلال بعض ألفاظ الفصيح، من ذلك: قوله: "والعقوبة والعذاب بمعنى واحد..."[٢].

وقوله كذلك: "والعام والحول والسَّنَةُ: بمعنى واحد"[٣].

وقوله أيضاً: "حَرَى، وقَمَن... بمعنى واحد؛ بمعنى حقيق وخليق، وجديرٌ...."[٤].

وقد وردت أمثلة أخرى[٥] للترادف عند الهروي، تشير إلى مدى اطلاعه على لغات العرب وما طرأ عليها من تغيير أو تصريف.

وموقف الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) يبدو واضحاً من خلال الأمثلة التي يعقب عليها بقوله: "بمعنى واحد" أي أنه يؤمن بوقوع الترادف. وإن لم يصرِّح بذلك.

ومن بين الأمثلة التي أوردها الشارح قوله: "ويقال: أخّرته في البيع، كما تقول: أجّلته وأنظرته بمعنى واحد[٦].

وقال أيضاً: "وقالوا في الجرح: أمدَّ الجرح لا غير، كما قالوا: أغثَّ، لأن المِدَّة والغثيثة بمعنى واحد"[٧]. وأورد في موضع آخر: "ومن أسماء الدلو: السَّجَل، والذَّنوب، والمدارة"[٨].

كما عرض لأسماء العسل فقال: "ومن أسمائه: الضَّرَب يقال: استضرب العسل، إذا ابيضَّ، ومنها الطَّرْم بكسر الطاء وفتحها، والخِيم، والشَّراب، والماذي، والسَّنُّوت..."[٩].

---

(١) الجبان، شرح فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص١٢٤.
(٢) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٨٠.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ص٥٦١-٥٦٢.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص ص١٠٦٨-١٠٦٩.
(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢٧.
(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢١٤.
(٨) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٩.
(٩) المصدر نفسه، ج١، ص١٣٨.

وهكذا يتضح مما سبق تنبه الشارح لهذه الظاهرة وإثباتها في اللغة حيث ذكر الألفاظ السابقة دونما تعليل إلا في اسم واحد من أسماء العسل في النص السابق، وما عداه اكتفى بإيراد الألفاظ المتواردة على معنى واحد بل صرّح -كما سبق- أنها بمعنى واحد(١).

أما الترادف عند ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) فقد كان له نصيب وافر في أثناء شرحه للفصيح تمثلت في الأسماء والأفعال بصورة تبين أهمية هذه الألفاظ في بيان توسع اللغة وتطورها، وقدرتها على الابتكار والاختيار، والبعد عن الجمود والتّسمُّر.

من ذلك قوله: "والعنق، ومن أسمائها: الجيد، والهادي، والكرد والتليل، والشراع...."(٢).

وكذلك: "مِنقار الطائر، ومِنْسَرُه، وخَطْمُه واحد"(٣).

ومن ذلك قوله: "حاضت المرأة ونَفِسَتْ، وضَحِكَتْ، وطَرِشَتْ..."(٤).

وقوله أيضا: "لَبَسَتْهُ العقرب: لَدَغَتْهُ، ويقال: أَبَرَتْه ونَشَطَتْه، ونَكَزَتْه، بمعنى لَدَغَتْه..."(٥).

ومن ناحية أخرى فإن شارحاً كأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ) يبدو مؤمناً بالترادف بمفهومه العام -وهو تقارب معاني الألفاظ-، حيث تجلى ذلك في أثناء نقله أمثلة من الترادف عن اللغويين المتقدمين، ولذا نجده يسوق الأمثلة سَوْقاً كما وردت عند من نقل عنهم. ومن ذلك قوله في زيادة المال وكثرته عن يعقوب: "يقال: نمى المال، وعفا، وضفا، ووفا، وضنأ، وأضنأ، وأضنى، بهمز وبغير همز، وارتجع، وأمر، وثرا، كل ذلك إذا كثر..."(٦).

لكن الملاحظ عند استعراض ما أورده اللبلي من أمثلة في الترادف ما يأتي:

أ-أورد ألفاظاً مركبّة وعدّها من صور الترادف، في حين أنّ جمهور اللغويين لا يعدّون من الترادف توارد الجمل والعبارات على المعنى الواحد(٧)، كقوله عن يعقوب في ألفاظ الموت أنّه يقال زهقت نفسه، وقضى نحبَه، ولفظ عَصَبَه، ولعِق إصبعه، ولطَعَ إصبعه(٨).

---

(١) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص١٩٢.
(٢) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص٧٠-٧١.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٢٩٥-٢٩٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٧٦.
(٦) اللبلي، تحفة المجد الصريح....، مصدر سابق، ص١٨.
(٧) المصدر نفسه، ص٧٢ .
(٨) المصدر نفسه، ص٩٠ .

ب-أورد كلمات للترادف وهي ليست إلاّ كلمة واحدة، حصل فيها إبدال غيّر بعض حروفها كقوله عن ابن القطّاع في ألفاظ الموت أنّه يقال قطس وقطِس، وقطز وقطِز[١]، فالكلمتان (قطس، وقطز) هما كلمة واحدة، ولكنْ حصل فيها إبدال بين السين والزاي.

وقوله كذلك: "حكى المطرِّز عن ابن الأعرابي أنه يقال: قَحَل الشيء، وقَهَل، بمعنى واحد[٢]. فالكلمتان (قحل وقهل) كلمة واحد حصل فيها إبدال بين الحاء والهاء.

ج-عدَّ اللبلي من الترادف كلمات تعبّر عن أحوال الشيء وصفاته، وهي من المتباين عند كثير من اللغويين[٣]، كقوله في أسماء النار عن المطرِّز: هي النار والمأنوسة، والوبيصة، والوابصة، والسَّكن[٤].

د-أورد عن اللغويين ألفاظاً تعدُّ من الترادف وهي في الأصل كلمة واحدة، لكنّ صيغتها اختلفت[٥]؛ كقوله عن ابن سيده: يقال: المبلع والبلعوم، والبُلعم، كلّه مجرى الطعام[٦]، وقوله: يقال: هي ناقة حلوب وحلبى، وحلبانه، وحلباة[٧].

هـ-وردت أمثلة من الترادف في بعضها ما يشير إلى أنّ الكلمتين إذا تماثلت أصواتهما ولم تختلف إلاّ في الترتيب -بتقدم بعض الأصوات أو تأخرها- فليست من الترادف، وإنما هي كلمة واحدة حصل فيها قلب مكاني، كقوله عن اللحياني في ألفاظ الموت: يقال: فطس وطفس، وقفس وفقس، مقلوب[٨].

مما تقدم ذكره وبيانه يخلص الباحث إلى أنّ علماء اللُّغة القدامى: تنوعت مذاهبم في وقوع ظاهرة الترادف في العربية أو إنكاره. وكان لكلّ فريق حججه وآراؤه في تلك الظاهرة، إلاّ أن المحدثين من علماء اللغة يجمعون على إمكانية وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، لكنهم وضعوا شروطاً معينة إذا تحققت أمكن القول بأنّ بين الكلمتين ترادفاً، وقد سبقت الإشارة إلى أهم هذه الشروط .

---

(١) اللبلي، تحفة المجد الصريح....، مصدر سابق، ص٩٢ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٣٨.
(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٤.
(٤) اللبلي، المصدر السابق، ص ص٦٨-٦٩.
(٥) هذا الاختلاف في الصيغة يرجع إلى تعدد اللهجات التي هي أحد أسباب وجود الترادف في اللغة، (اللبلي، المصدر نفسه، ص٧٣).
(٦) اللبلي، المصدر نفسه، ص١٤٣.
(٧) المصدر نفسه، ص٣٢٠.
(٨) المصدر نفسه، ص٨٩.

وفي أثناء البحث والدراسة تبيّن أن شراح فصيح ثعلب قد انتهجوا نهج غيرهم من العلماء فكان بعضهم منكراً له بشدّة –وإن وردت بعض الألفاظ التي يمكن عدّها مترادفة– وبعضهم الآخر كان مثبتاً للترادف بصور متعددة.

وبناء على ما مضى يمكن الخلوص إلى أنّ شروح فصيح ثعلب قد أغنت اللغة بألفاظ جديدة وسّعت من مخزونها اللغوي، وساعدت في بيان أهم المعاني الجديدة التي تطورت عبر الزّمن. مما يجعل من هذه الشروح مادّة معجميّة ثرّةً بالألفاظ ومرادفاتها التي استعملت في تلك المدّة الزّمنية، وكذلك تنمية الثروة اللفظية في العربية نتيجة ذلك التطور بصوره المتعددة.

المطلب الثاني

المشترك اللفظي عند علماء العربية قدامى ومحدثين

حدّ أهل الأصول قديما المشترك "بأنه اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"(١).

ومن معانيه أيضا: "ما اتفق لفظهُ واختلف معناه؛ أو هو الصورة اللفظية الواحدة التي لها أكثر من معنى أو دلالة"(٢).

والمشترك اللفظي عامل من عوامل نمُو اللغة، وتطور ألفاظها، فمن أمثلته في العربية: العين (٣) – كما وردت في بعض كتب اللغة – لها أكثر من ثلاثين معنى، فهي بمعنى: النقد، والمطر، والبئر، ورئيس القوم، والعين الجارحة.... وغيرها.

وذكر صاحب القاموس المحيط أنّ للعجوز أكثر من سبعين معنى، منها: الإبرة، والأرض، والأسد، والبحر، وغيرها (٤).

ولأهمية هذه الألفاظ في حياة اللغة العربية تنبه إليها علماء اللغة، وصنفوا فيها مصنفات خاصة تعود إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري، إذ تُنسب ريادتها إلى أبي العميثل الأعرابي (ت ٢٤٠هـ) في كتابه "ما اتفق لفظه واختلف معناه" (٥).

وأفرد لها بعض اللغويين أبواباً في كتبهم، وأشار بعضهم إليها في ثنايا مؤلفاتهم(٦).

وعلى الرغم من عظم اهتمام العلماء بهذه الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم، فالجمهور منهم قال بجواز وقوعه، كالأصمعي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبي عبيدة، وابن فارس، وابن خالويه، واليزيدي، والمبرّد(١).

---

(١) السُيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص ٣٦٩.
(٢) ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق، ص ص ٩٦-٢٠١.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (عين).
(٤) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي. (ت ٨١٧هـ) القاموس المحيط، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ت)، مادة (عجز).
(٥) عبد الله بن خليد أبو العميثل الأعرابي، (ت ٢٤٠هـ)، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق: محمود شاكر صعيدي، ط١، نادي جازان الأدبي، جدة، السعودية، ١٩٩١م.
(٦) ذكر السيوطي الخليل بن أحمد الفراهيدي في المزهر، ج١، ص ٣٧٦، وسيبويه الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص ٢٤، والأصمعي وأبو زيد الأنصاري ذكرهما السيوطي في المزهر، ج١، ص ص ٣٨١-٣٨٢.

أما الفريق الآخر فقد أنكر وقوع المشترك في العربية وكان على رأس هؤلاء المنكرين ابن درستويه [٢]. الذي تعرفنا من قبل إلى معارضته وقوع الترادف في اللغة الواحدة.

حيث أنكر في كتابه تصحيح الفصيح أن يكون للفظ: (وَجَد) من المعاني المختلفة التي رواها اللغويون، وهي: العثور على الشيء، والغضب، والعشق؛ قال: "فظنّ من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق، أن هذا لفظ واحد، قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً"[٣] .

وقال كذلك في موضع آخر: "فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بدٌّ من رجوعهما إلى معنى واحد، يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى"[٤].

وقد أشار ابن درستويه إلى رأيه في وقوع المشترك اللفظي في اللغة، حين قال: "فلو جاز وضع لفظ واحد، للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار قد وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان، وخفي ذلك على السامع، وتأوّل فيه الخطأ"[٥]

وقريب من ذلك القول ما نادى به أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وهو أنّ اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع، ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، وأن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعاد لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل" [٦].

وبناءً على ما مضى يمكن تلخيص عوامل نشأة المشترك اللفظي في العربية عموماً فيما يأتي:

١-**الاستعمال المجازي**: ومثال ذلك كلمة "العين"، حيث تدلّ في الأصل على عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغات السامية المختلفة، وهي من الأسماء القديمة فيها. أما العربية ففيها زيادة على هذا المعنى: الإصابة بالعين، وضرب الرجل في عينه؛

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ٣٦٩.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ج١، ص١٨٨، والسيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٣٨٤.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق، محمد المختون، ص١٨٨.
(٤) المصدر نفسه، ص١١٢.
(٥) المصدر نفسه، ص٧١.
(٦) ابن سيده، المخصص، مصدر سابق، ج١٣، ص ٢٥٩.

والمعاينة وهذه كلها اشتقاقات فعلية من لفظ "العين" بمعناها القديم. ومن معانيها أيضاً: "المال الحاضر"؛ لأنه يُعاين كذلك، بعكس المال الغائب الذي لا تراه العين، ومن معانيها: "الجاسوس" و "ربيئة الجيش" وهو الذي ينظر لهم؛ وهذا على التشبيه والمبالغة، فكأن الجاسوس والربيئة قد تحوّلا إلى عين كبيرة؛ لأن العين أهم أعضائهما في عملهما... [١].

وذهب علماء اللغة المحدثون إلى أنّ المعاني الحسية أسبق في الوجود من المعنويات، وأن المعنويات فرع عن الحسّيات بطريق المجاز، غير أنّ أصحاب المعاجم العربية لم يفرقوا بين الحقيقي والمجازي في هذه المعاني الكثيرة للكلمات في معاجمهم – كما مرّ معنا في معاني كلمة: "العجوز" في القاموس المحيط.

ورجّح رمضان عبد التواب السبب في غموض العلاقة بين بعض معاني المشترك، أنها قد تكون مرتبطة بأشياء تاريخية، أدت إلى نشوء هذه المعاني البعيدة للكلمة .

٢-**اللّهجات:** إنّ بعض هذه المعاني المجازية التي رويت لنا في بعض الكلمات، نشأت بالتأكيد في بيئات مختلفة، إلا أن اللغويين لم يوضحوا لنا إلا في النادر، بيئة هذا المعنى أو ذاك. فمن الصعوبة أن يظن إنسان أن هذه المعاني الكثيرة لكلمة "العجوز" السابقة، كانت تستخدم في العربية في بيئة واحدة[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها: ما رواه الأصمعي (ت ٢١٦هـ) أنّ عامة العرب كانت تطلق: "السليط" على الزيت، أما أهل اليمن فكانوا يطلقونه على دهن السمسم فقط[٣].

٣-**اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة:** فقد تشبه اللفظة المقترضة لفظ كلمة عربية، لكنها ذات دلالة مختلفة، كما في العربية الفصحى لفظة "الحُبّ بمعنى: الوداد، وهو حب الشيء، وفيها كذلك الحب: الجرّة التي يجْعل فيها الماء"[٤].

فالمعنى الأول عربي أصيل، أمّا الثاني، فهو مُستعارٌ من الفارسية، لكلمة مماثلة تماماً للفظ العربي[٥]. وغيرها من الألفاظ المستعارة من لغات أخرى مشابهة للفظ العربي الأصيل".

---

(١) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص ص٣٢٦-٣٢٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٢٩-٣٣٠.
(٣) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ٣٨١.
(٤) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (حبب).
(٥) الجواليقي، المعرّب، مصدر سابق، ص ١٢٠.

٤-**التطوّر اللّغوي**: فقد تكون هناك كلمتان كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها، و هكذا أصبحت الصورة التي اتحدت أخيراً مختلفة المعنى، أي صارت لفظة واحدة، مشتركة بين معنيين أو أكثر[١]. مثال ذلك كلمة: "الفروة: جلدة الرأس والغِنَى"[٢]، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو: "الثروة"،

حيث أبدلت الثاء فاءً؛ على طريقة العربية، في مثل: "جدثٌ" و "جدف"، نتيجة تقارب مخارج الحروف، وغيرها من الأمثلة التي تدلل على ما يذهب إليه المحدثون، من أن الاشتراك اللفظي في اللغة، قد ينشأ من تطور صوتي في بعض الكلمات[٣].

وجملة القول، أنّ المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر، إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلا لمعنى واحد، من معاني هذا المشترك اللفظي. وفي ذلك يقول أولمان: "كثير من كلماتنا له أكثر من معنى، غير أن المألوف هو استعمال معنى واحد فقط من هذه المعاني في السّياق المعيّن، فالفعل (أدرك) مثلاً إذا انتزع مكانه في النظم، يصبح غامضاً غير محدد المعنى، هل معناه: (لحق به) أو (عاصره)، أو أنه يعني (رأى) أو (بلغ الحُلُم)؟. إنه التركيب الحقيقي المنطوق بالفعل، هو وحده الذي يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال، فإذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاً تاماً، فإن مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنى البتّة، دون السياق الذي تقع فيه..."[٤].

المشترك عند شراح فصيح ثعلب:

وفي أثناء دراستي لشروح فصيح ثعلب المطبوعة تبيّن أنّ شراح الفصيح قد تفاوتوا في الرأي حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة. حيث تصدّر ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) فريق المنكرين لوقوع المشترك. كما سبق ذكره. وتصدى بقوة في أثناء شرحه لفصيح ثعلب. لما ورد في الفصيح من ألفاظ، من ذلك قوله عند تفسير قول ثعلب (ت ٢٩١هـ) في لفظة (الأمة) و (الإمة): "وليست الإمة بالكسر النعمة، كما يفسرونها، ولكنها أشياء ترجع إلى معنى واحد،

---

(١) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص ٣٣٢.
(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٣٢-٣٣٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ص ٣٣٢-٣٣٤.
(٤) المرجع نفسه، ص ٣٣٤.

فمنها: إمامة الإمام في الصلاة، أو في المسجد، وأما الأمة بالضم فأشياء كثيرة: وأصلها واحد، وهي كل جماعة من الناس، كانوا قرناً أو لم يكونوا قرناً...، وإنما سُميّ القرن من الناس أمة؛ لأنهم جماعة...[١].

ويبدو للباحث في أثناء تناوله شرح الفصيح أن الشارح حين يعرض للألفاظ المشتركة فإنه يبين معانيها المختلفة، ولكنه ينكر أن تكون هذه المعاني المختلفة مشتقة من لفظ واحد، بمعنى أنه يعيد أصل هذه الألفاظ إلى شيء واحد إيماناً منه بانعدام وجود مثل هذه الظاهرة في اللغة الواحدة، وأن ثمة معنى أصيلاً ترتبط تلك المعاني به دون تفرد أو تميز عن ذلك الأصل الذي يفرز تلك المعاني من معينه، فمن ذلك قوله: "... والعَجَم: حبُّ الزبيب والنوى، والعَجْم: العض؛ فإن أصل هذين واحد، إلا أن النوى من الزبيب وغيره، فتح ثانيه على مثال النّوى، لأنه في معناه وواحدته: عَجَمةٌ كالنواة،... وأما الساكن فمصدر قولك: عجَمت العود والسهم وغيرهما أعجمه، عَجماً إذا عضِضته؛ لتعرف صلابته ولينه..."[٢]. وأمثلة غيرها أورد فيها الشارح ألفاظاً مشتركة، لكنه لا يؤمن باشتراكها – لما تم توضيحه وبيانه –.

ولا نجد تصريحاً نظريّاً من شارح كالجبان ينصُّ على إيمانه بوقوع المشترك اللفظي، وإنما اقتصرت مهمته على شرح الغامض من ألفاظ "الفصيح" بطريقة موجزة مختصرة ، مما يصعب معه بيان موقف الجبان من المشترك. وإن وردت بعض الألفاظ المشتركة، لكنه لم يبدِ أي رأي فيها أو نقد عليها، من ذلك كلمة (وجد) [٣] حيث اكتفى ببيان معانيها المختلفة بأسلوب مختصر، دون تعليق عليها.

ومن الأمثلة التي يمكن عدها من المشترك اللفظي والتي ذكرها الجبان قوله: "وغبطت الرجل يأتي بمعنيين: أحدهما بمعنى سررته من الغبطة، والآخر بمعنى تمنيت أن يكون لك مثل ما له من غير أن تتمنى زوال ذلك عنه..."[٤].

وقوله كذلك: "وهي الأبلة للبلد المعروف الذي بينه وبين البصرة أربعة فراسخ أو نحوها...، ويقال لبقية التمر في الحلّة: الأبلة..."[٥].

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٣٦٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.
(٣) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٦٤.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

ولعلّ السبب في عدم إيراد الجبّان ألفاظاً مشتركة بالنصّ عليها أو الإشارة إلى اشتراكها، راجع إلى نهجه في الشرح وهو الاختصار والتقليل، إذ يعدُّ شرح الجبان من أقل شروح فصيح ثعلب مادةً وحجماً.

وعند استقراء مادة شرح الفصيح للهروي (ت ٤٣٣هـ) نرى إشارته في بعض المواضع إلى بعض الألفاظ المشتركة، فقد صرّح بأن "الخال" لفظ تشترك فيه معانٍ كثيرة: "والخال: أخو الأم، أي أنه صحيح في نسبه، ظاهر ذلك لا على ما شاركه في اللفظ؛ لأن الخال في كلام العرب على وجوه عدّة، فمنها: الكِبَرُ، وهو مثل الخيلاء، ومنها نكتة سوداء تكون في جسد الإنسان[١].

وقد أشار الهروي إلى المشترك عَرَضاً دون النصّ عليه، كقوله: .. وقلت من القائلة... أي نمت نصف النهار، والقائلة: النوم ذلك الوقت، والقائلة أيضاً: الظهيرة [٢].

وقوله أيضاً: "وعثرت أعثُر بالضم...، فأنا عاثر: إذا علقت أصابع رجلي بثوبي، أو أصابت رجلي حجراً...، أو كدت أسقط، وكذلك يقال: عثر الفرس وغيره، إذا أصاب حافره حجراً أو غيره، أو زلّت قائمة من قوائمه...، وعَثَرْتُ أيضاً على فلان، أي صادفته، ووجدته واطلعت عليه... [٣].

لقد أدرك أبو سهل الهروي أن بعض أنواع المشترك اللفظي ناتج عن تطور الأصل الدلالي لكثير من ألفاظ اللغة بسبب الاستعمال المجازي[٤]، فأشار في شرح بعض المفردات إلى ذلك النوع من المشترك بقوله: "ومعنى قوله: بيِّن الأبوة: أي أنه أبٌ على الحقيقة؛ لمن قد ولَد، وهو ظاهر الصحة في ذلك لا على المجاز والتشبيه؛ وذلك لأنهم يسمون الصاحب للشيء، والمالك له، والقيِّم عليه أباً على الاستعارة والتشبيه، نحو قولهم لصاحب المنزل: أبو المنزل، وللقيِّم على القوم المدبر لأمورهم: أبوهم..." [٥].

وقوله كذلك: "فأمّا الشفة للإنسان: فمعروفة، وهي غطاء أسنانه، وقد تقال أيضاً لغير الإنسان عن طريق الاستعارة والتشبيه، فتقال: للضيم والصورة في الثوب والحائط، ولحرف

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٥١٣.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٤٥١.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ١٧٨.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ٥١١.

الكوز والجرّة، والقدح والزق، وغير ذلك..." [١].

ويبدو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من مثبتي هذه الظاهرة، حيث مثل لها بكثير من الأمثلة، مصرّحاً بذلك بقوله: "وقد تجيء الكلمة ومثلها لمعنى يخالفه" [٢].

فمن ألفاظ المشترك التي أوردها كلمة "القلب" قال "والقلب أربعة أشياء: القلب: قلب الإنسان، والقلب: مصدر قلبت، والقلب: نجم في السماء من نجوم الشتاء..." والقلب: قلب النخلة..."[٣].

وقال أيضاً: "والشمال: كيس يجعل في ضرع الشاة" والشمال في كلام العرب أربعة أشياء منها: الكيس الذي ذكرنا، ومنها اليد اليسرى، ومنها جمع شملة وهو كساء يشتمل به،... والشمال واحد الشمائل.."[٤].

ومن ذلك قوله: "والبرد أربعة أشياء؛ البرد ضد الحرّ، مصدر بردت بالمبرد، والبرد: الثبوت، ويقال: برد رأسه السيف؛ إذا جرحه، والبرد النوم أيضاً..." [٥].

ومن أمثلة المشترك عنده قوله: "... والعصفور: هذا الطائر المعروف، والعصفور قطعة من الدماغ، والعصفور: شمراخ وجه الدابة ما يبلغ الخطم، والعصفور: عظم ناتئ تحت العين من وجه الفرس...، والعصفور: المَلِكْ..."[٦].

والملاحظ أن الزمخشري لم يصرّح بالمشترك اللفظي إلاّ في عبارة واحدة عامة – ذكرناها سابقاً – دلت على تأييده لوقوعه في اللغة غير أنّ الأمثلة التي أوردها قد يُفهم من سياقها أنها من باب المشترك.

وقد وردت مجموعة من الأمثلة عند ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) في شرحه تتدرج تحت ما يسمى بالمشترك اللفظي منها:

قوله: "الرُّؤبة واقعة على سبعة أشياء منها: رُوبة اللبن: وهي خميرة تلقى فيه من الحامض ليروب، وروبة الليل: ساعته، وفلان لا يقوم بروبة أهله: أي بما أسندوا إليه حوائجهم،

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٩٣.
(٢) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٢٩٤.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ص ٨٢-٨٣.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ٦٩-٧٠.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١٠٤.
(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص ص ٥١٧-٥١٨.

والروبة: طرق الفحل في جماعه، وأرض روبة أي: كريمة، والروبة: شجر الزعرور، وهذه الستة بغير همز، ورؤبة بالهمز: قطعة يرأب بها الشيء، أي: يُشدُّ فيحتمل أن يكون سمي رؤبة بواحدة من هذه السبعة، والمستعمل في اسمه الهمز، وقد يجوز التخفيف"[١].

وكذلك قوله في (الماء) ".... والماء يكون: الماء المشروب، قال الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) [٢]، ويكون المني، قال الله تعالى: (مَاءٍ دَافِقٍ) [٣]. والماء أيضاً: القرآن، قال الله تعالى: (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا) [٤]، وهذا مثل ضربه الله للقرآن، والماء أيضاً: رونق الشيء وحسنه وبريقه، والماء أيضا: المال، وقال الله تعالى:(لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ)[٥]، أي: أكثرنا أموالهم"[٦].

ومسلك ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) لا يكاد يختلف كثيراً عن طريقة نظرائه من شراح الفصيح، فهو لا يصرّح باشتراك الألفاظ التي يوردها في المعنى، وإنما تأتي إشاراته إلى الاشتراك في ألفاظ نادرة كما في قوله: "برئ من المرض...، وبرى القلم: قال: "بريت القلم ليس من الباب وإنما أدخله لمشاركة اللفظ "[٧].

وقد أورد اللخمي ألفاظاً وذكر معانيها مع توثيق كل معنى إلا أن السياق يدل على المشترك اللفظي ويوضحه.

ومن ناحية أخرى تجنب اللخمي الإشارة إلى أيٍّ من عوامل الاشتراك اللفظي.

والملاحظ أيضاً تدعيم الشارح لمادته المعروضة بالشواهد القرآنية، والنبوية، والشعرية[٨].

---

(١) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٩٦.
(٢) سورة "المؤمنون"، الآية: ١٨.
(٣) سورة الطارق، الآية: ٦.
(٤) سورة الرعد، الآية: ١٧.
(٥) سورة الجن، الآية: ١٦.
(٦) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢١٠.
(٧) المصدر نفسه، ص٦٠.
(٨) عوفي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٣٧.

وأما المشترك اللفظي عند أبي جعفر اللبليّ (ت ٦٩١هـ)، فيتمثل موقفه في أثناء شرحه وتفسيره لألفاظ الفصيح؛ وذلك بالنَّصّ على بعض الألفاظ المشتركة، والتنبيه على أنها من المشترك اللفظي.

فمن ذلك قوله: "السباحة: العَوْم، والسباحة أيضاً ضرب من العدو السريع..."[١].

وقوله كذلك: "نَحَتَ معناه نَجَرَ...، ويكون أيضاً معنى نحت: نكح، يقال: نحت الرجل المرأة إذا جامعها، ويكون أيضاً بمعنى: أنضى، يقال: نحت السفرُ البعيرَ: إذا أنضاه"[٢].

وكذلك قوله: "العسل بفتح السين لفظ مشترك، يطلق على ما قدمنا ذكره[٣]، والعسل أيضاً بالفتح مصدر عسلت الطعام: إذا جعلت فيه عسلاً، والعسل أيضاً مصدر عسل الله العبد: إذا حبَّبته للناس..."[٤].

والملاحظ أثناء البحث في مادة شرح اللبلي أنّه لا يُصرّحُ بالمشترك اللفظي إلاّ نادراً، ولكن دون توسع في الحديث عنه، وإنما أثناء تفسيره لبعض الألفاظ، وذلك بقوله مثلاً: "لفظ مشترك".

ولم يتوان اللبلي في أثناء شرحه وبيانه للمشترك عن تدعيم كلامه أو من ينقل عنهم بالشواهد المتنوعة: قرآنية ونبويّة، وشعرية.

إنّ ظاهرة الاشتراك اللفظي -بما أثير حولها من آراء متفاوتة- يمكن اعتمادها دليلاً هاماً على التوسع اللغوي الذي لمسته العربية عبر عصور نمائها وتطورها، وما تلك الأمثلة التي وردت عن العرب إلا تأكيد آخر على حيوية هذه اللغة وقدرتها على استيعاب كلّ ما من شأنه أن يرقى باللغة وأهلها، مع المحافظة على أصالة هذه اللغة وفصاحتها.

لقد ضمَّن شارحو فصيح ثعلب -كما رأينا- مادة شروحهم ألفاظاً يمكن عدّها من المشترك اللفظي، هذه الألفاظ ساهمت مساهمة فعالة في إغناء المعجم اللغوي بمادة غنية من الألفاظ المتطورة، والتي تمثل استعمالات عدّة لألفاظ العربية، تطورت بفعل عوامل عدّة -سبقت الإشارة إليها-.

---

(١) اللبلي، تحفة المجد الصريح...، مصدر سابق، ص١٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٩٩-١٠٠.
(٣) يريد العسل، وهو ما يجنيه النحل.
(٤) اللبلي، تحفة المجد الصريح...، مصدر سابق، ص٣٧٨.

المطلب الثالث

التضاد عند علماء العربية قدامى ومحدثين

ذكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) في مقدمة كتابه (الأضداد) ما نصّه: هذا كتاب ذكر الحروف [أي الكلمات] التي توقعها العرب على المعاني المتضادَّة، فيكون الحرف منها مؤدِّيا على معنيَيْن مختلفين..."(١).

وذهب أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) في تعريف الأضداد إلى القول: "الأضداد جمع ضدّ، وضد كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن. وليس كل ما خالف الشيء ضداً له؛ ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليسا ضدَّين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد؛ إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين"(٢).

ويرى إبراهيم أنيس أن التضاد: "نوع من العلاقة بين المعاني بل ربما كانت أقرب إلى الذهن، من أية علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن، ولا سيما بين الألوان، فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد، فعلاقة الضدّية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبر الكلمة الواحدة، عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرها عن معنيين متضادين، لأن استحْضار أحدهما في الذهن، يستتبع عادة استحضار الآخر، فالتضاد فرع من المشترك اللفظي..."(٣).

ويذهب محقق كتاب الأضداد للأنباري (ت ٣٢٨هـ) إلى أن مفهوم الأضداد في اصطلاح اللغويين هو "الكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد، ككلمة: (الجون) تطلق على الأسود والأبيض، و (الجلل) تطلق على الحقير والعظيم وهكذا..."(٤).

والتضاد من عوامل التطور اللغوي، كالترادف والمشترك اللفظي، وقد كانت ظاهرة التضاد وما زالت عند العلماء والدارسين موضع جدال واختلاف، فمنهم من قال: بإمكان وقوعها

---

(١) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص١ (المقدمة).
(٢) أبي الطيّب اللغوي، الأضداد ، ج١، ص١.
(٣) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص٢٠٧.
(٤) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، (مقدمة المحقق) ص أ.

في اللغة، وعدّ وضعها في مألوف القوانين اللغوية، كالأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي حاتم السجستاني، وابن السكّيت، وقطرب، والأنباري، كما هو واضح من مصنفاتهم وآرائهم المنتشرة في كتب اللُغة والأدب ومنهم من أنكر هذه الأضداد إنكاراً وأبطل وقوعها في اللغة ومن أشهر هؤلاء: ابن درستويه الذي ألف كتاباً أسماه "إبطال الأضداد" وذهب إلى جحد الأضداد جميعها(١).

ومنهم من قال بوجود الأضداد، ولكنهم عدّوها منقصة للعرب، واتخذوها دليلاً على نقصان حكمتهم، وقلّة بلاغتهم، وهؤلاء هم: الشعوبيون أو من كان يسميهم الأنباري بـ "أهل البدع والزيغ، والإزراء بالعرب"(٢).

أما موقف المنكرين لوقوع الأضداد في اللُغة، فيبدو واضحاً من خلال ما ورد عن بعضهم من نصوص، فمن ذلك موقف ابن دريد الذي يرى أن الأضداد لا تكون إلاّ في لغة واحدة، إذ يقول الشعب: الافتراق والشعب: الاجتماع، وليس من الأضداد، إنما هي لغة لقوم"(٣)، وقد أفاد بهذا أن شرط الأضداد، أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة"(٤).

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن التضاد في المعاني ينشأ في أول الأمر في لهجات مختلفة، ثم تستعير كل لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في هذه اللهجة، عن طريق تلك الاستعارة(٥).

وقد تنبه إلى ذلك بعض علماء اللغة فقالوا: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع(٦).

وعلى أية حال لا بد من النظر ببصيرة ثاقبة إلى كل ما ألف في باب الأضداد، آخذين بعين الاعتبار أن ما ألفه بعض مؤلفي الأضداد لا يمكن الاعتماد عليه جملة وتفصيلاً على أنه من باب الأضداد، فعند النظر في استعمال كلمة (الكأس) بمعنى الإناء أو الشراب الذي يوضع فيه(٧)، لا نكاد نرى شيئاً من التضاد في هذه الكلمة وغيرها كثير؛ وإنما يمكن عدّها من باب المشترك اللفظي مثلاً.

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج١، ص ص٣٩٦-٣٩٧.
(٢) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، (المقدمة) ص١.
(٣) جمهرة اللغة لابن دريد، ج١، ص٢٩١، نقلاً عن كتاب فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣٣٧.
(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٦.
(٥) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣٣٧.
(٦) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٨.
(٧) المصدر نفسه، ص١٦٢.

كما لا يمكن عدُّ بعض الألفاظ التي ترك اللغويون العرب الاستشهاد على أحد معنييه؛ لأنه لم يثبت في كلام العرب أنه استعمل بهذا المعنى، مثل قولهم: إنّ "قسَط" تعني: عَدَل أو جـار[١]، فالمعنى الأول لا دليل عليه، أما الثاني فقد ورد في قوله تعالى: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا) [٢].

ومع هذا كله تبقى مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، على الرغم أنها فـي الأصل تدل على معنى واحد، غير أن هناك عوامل كثيرة أدّت إلى التضاد فيها من ذلك:

١-**عموم المعنى الأصلي:** فقد يكون المعنى الأصلي للكلمةعاما، ثم يتخصص هذا المعنى في لهجة من اللهجات، كما يتخصص في اتجاه مضاد في لهجة أخرى، من ذلك: كلمة: "الطَّرب" معناها في كتاب الأضداد: الفرح والحزن[٣]. والأصل في هذا المعنى: "خفة تصيب الرجل، لشدة السرور، أو لشدة الجزع".

٢-**التفاؤل:** فالتفاؤل والتشاؤم من غرائز الإنسان، التي تسيطر على عاداته فـي التعبيـر إلى حدّ كبير، فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيئ تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة بـه، وفـرّ منها إلى غيرها، فجميع الكلمات التي تعبّر عن الموت والأمراض والمصائب، والكوارث، يفـرّ منها الإنسان، ويكنى عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير[٤].

وهذا هو السرّ في قولنا مثلا: "فلان بعافية" للشخص المريض" تجنباً لذكر كلمة: المرض. وغيرها من الألفاظ المستعملة.

وعلى هذا يمكن تفسير كلمات من الأضداد في اللغة العربية، من ذلك: كلمـة (البصـير): تطلق على المبصر وعلى الأعمى، وأصل دلالتها على المبصر، أما إطلاقها على الأعمى، فهـو من باب التفاؤل له بصحة البصر[٥].

٣-**التّهكّم:** وهو عامل هام من عوامل قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدّها في كثير من الأحيان كما هو الحاصل عند إطلاق كلمة: "العاقل" على "الجاهل"، حيث يبدو التهكم والسـخرية

---

(١) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٥٨.
(٢) سورة الجن، الآية: ١٥.
(٣) الأنباري، الأضداد،مصدر سابق، ص ص١٠٢-١٠٣.
(٤) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص٢٠٨.
(٥) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٣٦٧.

في هذا التعبير. وهذا ما يؤكده الأنباري في قوله: "ومما يشبه الأضداد أيضاً قولهم للعاقل: يا عاقل، وللجاهل إذا استهزؤا به: يا عاقل!"[١].

٤-**الخوف من الحسد:** تنتشر الشائعات بين بعض الناس وخاصة في القبائل البدائية، كالاعتقاد بالإصابة بالعين، أو السحر، وتؤدّي الكلمة في هذه الحالات دوراً هاماً، فينفر المرء في هذه البيئة مثلاً، من وصف الأشياء بالحسن والجمال؛ حتى لا تصيبها عين الحسود. وينعتونها بصِفات ذات دلالة سلبية منفرّة[٢].

ويمكن بهذا تفسير بعض كلمات الأضداد في العربية، فمثلاً كلمة: "شوهاء" يوصف بها الفرس القبيح والجميل، فيقال: مهرة شوهاء، إذا كانت قبيحة، ومهرة شوهاء إذا كانت جميلة...[٣]. ولعلّ إطلاق الكلمة على المهرة الجميلة، إنما هو من باب درء العين ومعنى الحسد[٤].

٥-**التّطوّر اللغوي:** قد يحدث في بعض الأحيان، أن توجد كلمتان مختلفتان لهما معنيان متضادان، فتتطور أصوات إحداهما، بصورة تجعلها تنطبق على الأخرى تماماً، فيبدو الأمر كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادان[٥]، ومثال ذلك قولهم: "تَلَحْلَحَ"[٦] بمعنى: أقام وثبت، وبمعنى: زال وذهب، فإن هذا المعنى الثاني، كان في الأصل لكلمة أخرى، هي: "تحلحل" ثم حدث قلب مكاني، فقدمت اللام وأخرت الحاء، كما قالوا: جذب وجبذ. ويوافق هذا التفسير: أبو زكريا الفراء من القدماء...."[٧].

٦-**المجاز والاستعارة:** ولعلّ أوضح مثال لهذا العامل، هو إطلاق كلمة "الأمة" على الجماعة والفرد[٨]. فمما لا شك فيه أن الفرد لا يقال له أمّة، إلاّ على التشبيه بالجماعة على وجه المبالغة، فيقال عن هذا العالم أو ذاك: "كان أمّة وحده"، يعني أنه كان في رجحان عقله، وحدّة

---

(١) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص ٢٥٨.
(٢) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣٥٠.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٥٠.
(٤) المرجع نفسه، ص٣٥٠.
(٥) المرجع نفسه، ص٣٥١.
(٦) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٢٣٦.
(٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٦.
(٨) المصدر نفسه، ص ص٢٦٩-٢٧٠.

ذكائه، جماعة بأسرها، فاستعير لفظ يطلق في العادة على الجماعة[١].

٧-احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين: فهناك صيغ كثيرة في العربية، تستعمل للفاعل أو للمفعول، ومن هنا ينشأ التضاد كثيراً في معاني هذه الصيغ. من ذلك: صيغ (فعول) تستعمل في العربية بمعنى: (فاعل) مثل: شكور، وغفور، وكفور، كما تستعمل أحياناً بمعنى: (مفعول) مثل رسول بمعنى: مُرْسَل، ومن هنا وردت إلينا بعض الأمثلة عن هذه الصيغة بالمعنيين جميعاً، مثل: (ذعور) بمعنى: ذاعر ومذعور، ورَكُوب بمعنى: الراكب والمركوب[٢] وغيرها من الصيغ الصرفية المتعددة التي تحتمل الصيغة الواحدة منها لمعنيين متضادين أحياناً.

لقد كشفت هذه العوامل عن الدافع وراء وجود ظاهرة الأضداد في العربية مبيِّنة الطريقة التي اتبعت في إطلاق الألفاظ على المعاني المتضادّة، مع التأكيد على أن هذه الألفاظ كانت في الأصل ذات دلالة واحدة أصيلة تطورت بفعل واحد من العوامل التي ذُكرت سابقاً.

التضاد عند شراح فصيح ثعلب:

كان لشروح فصيح ثعلب نصيبها من ذكر الألفاظ المتضادة، حيث أورد الشراح أمثلة لذلك، على الرغم من إنكار بعضهم لها كابن درستويه مثلاً، إلا أن بعضهم صرّح بها، أو أشار إليها إشارة تفهم من سياق الكلام.

ولعلّ أهم ما يفيدنا من الحديث عن هذه الظاهرة في شروح الفصيح هو ملاحظة مدى إسهام هذه الشروح في بيان ثراء اللغة واتساعها.

وكذلك بيان أن ما ورد في هذه الشروح من ألفاظ متضادة خاضع بالضرورة لواحدٍ من عوامل نشوء هذه الظاهرة في اللغة.

وفي أثناء البحث والدراسة في ثنايا هذه الشروح تبيّن إنكار ابن درستويه وقوع الأضداد في اللغة، مثلما أنكر وقوع الترادف والمشترك اللفظي -كما مرّ معنا- فقد ورد عنه قوله في كتابه تصحيح الفصيح: ".... النوء هو الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل لكوكب قد ناء، إذا طلع فهو ينوء....، وقد زعم قوم من اللغويين أن النوء: السقوط أيضاً، وأنّه من الأضداد، وقد

---

(١) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص٣٥٢.
(٢) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٣٥٣.

أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في "إبطال الأضداد"[١]. ولم نجد ألفاظاً متضادة في كتابه -تصحيح الفصيح- وهذا ما يؤكد إنكاره التام لوجود هذه الظاهرة.

وسار على النهج نفسه (الجبّان) حيث لم نجد أية إشارة أو تصريح بوقوع الأضداد عنده، وربما كان ذلك اقتداء من الجبان بابن درستويه صاحب كتاب "إبطال الأضداد" واشهر المنكرين لوقوع ظاهرة الأضداد -كما سبق الحديث عنه-

وأما أبو سهل الهروي فقد اكتفى بذكر ألفاظٍ يسيرة من الأضداد، دون النصّ على المصطلح، مما قد يوحي بإيمان هذا الشارح بوقوع هذه الظاهرة في اللغة. فمن ذلك قوله: "الأيّم: هي المرأة التي لا زوج لها، وسواء كانت بكراً أو ثيّباً"[٢].

وقوله أيضاً: "والمفازة: واحد المفاوز، وسميت بذلك على طريق التفاؤل لها بالسلامة والفوز، من فاز يفوز فوزاً، إذا نجا؛ لأنها مهلكة، كما قالوا للديغ، سليم..."[٣]. وهنا يبرز عامل التفاؤل، والبعد عن التشاؤم. ولم يورد الشارح غير هذين اللفظين على أنهما من باب التضاد؛ وذلك من خلال البحث والتمحيص.

أمّا الزمخشري فقد عرض في أثناء شرحه لهذه الظاهرة عَرْضاً سريعاً، إذا ما قورن بالظاهرتين السابقتين – الترادف والمشترك اللفظي – إلاّ أنه أورد نصاً في ثنايا شرحه يدل على إثباته لها، تمثل في قوله: "وقد تجيء الكلمة لمعنى، ومثلها لمعنى يضاده، فافهم..."[٤].

ومن أمثلة الأضداد عنده، قوله في تفسيره لكلمة (البيع): "والبيع يكون بمعنى الأخذ وبمعنى الإعطاء، قال الشاعر في البيع، بمعنى الشراء:

وباعَ بَنيهِ بَعْضَهُمْ بِخَسَارةٍ وبعْتُ لِتِبْيانَ العلاءِ يمَالِكَا

فقوله: وباع، معناه: أخرج من ملكه، وقوله: بعت: معناه: اشتريت..."[٥].

ويبدو أنّ لعامل التطور اللغوي أثره الواضح في هذه اللفظة. أو من باب المجاز والاستعارة.

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص١٨٥.
(٢) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٥١٧، وانظر الأنباري، الأضداد، مصدرسابق، ص٣٣١.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٩٢، وانظر: الأنباري،الأضداد، مصدر سابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٢٩٤.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص ص ٤٢٧-٤٢٨، وانظر: الأنباري، الأضداد، ص ١٩٩.

وقد أورد ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) نصوصاً تشير إلى ظاهرة التضاد من ذلك:

"قال الشارح: "يكون اختفيت كاستخفيت، يستعمل في التواري والاستتار، ويكون اختفيت أيضاً كتخفيت، يستعمل في الكتمان والإظهار، تقول: خفيت الشيء، خفياً: كتمته، وأظهرته، وقرئ(إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) [١]، أي أظهرها"[٢].

ومن ذلك قوله: "... وحكى ابن الأنباري أيضاً في كتاب الأضداد: إنّ المتصدق المعطي، ويكون السائل..."[٣].

ومن ذلك قوله: "وتقول: خِفْتُ إذا كنت أنت الخائف، وخُفْت إذا كنت أنتَ المخوف، فيتفق لفظ الفعلين والمعنى مختلف، لأن الأول مبنيٌ للفاعل، والثاني مبني للمفعول، وأشباه هذا كثيرة..."[٤].

والملاحظ على ابن هشام اللخمي من خلال هذه النصوص ما يأتي:

١-إقراره بوقوع الأضداد في العربية، حيث أحال على كتب العلماء المؤلفة في هذا الموضوع، ونقل آراءهم – كما سبق ذكره – عند ذكر كتاب "الأضداد لابن الأنباري".

٢-إشارته إلى بعض عوامل التضاد، حيث ألمح إلى ما طرأ على لفظة (خفت) من تغيرات صرفية أدّت إلى اختلاف المعنيين.

وظهرت الأضداد عند أبي جعفر اللبلي في أثناء شرحه لمفردات كتاب الفصيح، من ذلك قوله: "نَشَدْتُ الضالة: طلبتها، وعرفتها، ضِدٌ"[٥].

وقوله أيضاً: "النَّهْكُ من الأضداد، لأنه يقال في الضعف والقوة"[٦]. وكذلك قوله: "القانع بمعنى: السائل، والقانع: بمعنى: الراضي"[٧].

ويبدو أن اللبليّ كذلك ممن آمن بوقوع الأضداد في اللغة، فإشاراته ونقوله عن بعض

---

(١) سورة طه، الآية: ١٥.
(٢) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ٢٨٧-٢٨٨، وانظر: الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص ص ٩٥-٩٦.
(٣) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٨٧، وانظر: الأنباري: الأضداد، ص ١٧٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٨٩-٢٩٠.
(٥) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ٤٤٨.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٧١، وانظر: الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص ٣٦٣.
(٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٧١-٣٧٢، وانظر: الأنباري، الأضداد، ص ٦٦.

العلماء الذين ألفوا في الأضداد، تدّل على ذلك الإيمان، وتشيرإلى تلميحه في بعض الأحيان إلى ذكر من نقل عنهم من علماء اللغة موثقاً آراءهم وموضحاً لها.

وجملة القول أنّ كثيراً من ألفاظ العربية قد أصابها تطور دلالي لظروف بيئية وطبيعيّة، مما أدى إلى اتساع كلام العرب وذلك ليدلل أصحاب اللغة "على أن الكلام عندهم واسع، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"(١).

وعليه فإنّ شروح فصيح ثعلب ساهمت مساهمة واضحة في بيان بعض مظاهر التطور اللغوي الدّلالي، من ترادف ومشترك لفظي وأضداد، مما أدى إلى زيادة الثروة اللغوية، ودعم المعاجم العربية بمادة لغوية غنيّة.

ولا تفوت الإشارة إلى أهمية هذه الشروح وأثرها في كشف ذلك التطور أحياناً، مع وجود بعض التفاوت بين شراح الفصيح في تناولهم لهذا التطور.

وعلى كل حال لا بد من مراعاة بعض الشراح في عدم تناولهم أو إنكارهم أحياناً تلك الظواهر؛ لحجّة معينة عندهم، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض شراح الفصيح اكتفى بالنقل عن سابقيه، دون بروز لشخصية الناقل، وهذا ربما يعدُّ مأخذاً على الشارح من ناحيتين: أولاهما أنّه لم يبذل جهداً كافياً في محاولة دراسة تطور اللفظة وبيان دلالاتها المختلفة عبر العصور. ثانيتهما: أنّ الشارح لم يؤرخ لتطور اللفظة من حيث استعمالها في عصره، لتبرز الصورة بشكل أوضح مما أدى إلى توفير الوقت الكبير والفائدة العظمى في دراسته تطور الألفاظ عبر الزمن.

---

(١) الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص٨.

الفصل الثالث

اتجاهات نقد فصيح ثعلب

المبحث الأول: النقد المذهبيّ

المبحث الثاني: النقد الموضوعيّ

أثار "الفصيح" عقب ظهوره ضجّة كبيرة في الأوساط العلمية، مما جعل بعض العلماء يصوّبون إليه سهام نقدهم بدافع من العصبية المذهبية، أو بباعث من الحقد الشخصي أحياناً، من ذلك: ما قام به صاحب كتاب "خطأ فصيح ثعلب" للزّجّاج (ت ٣١١هـ). وهو أول نقد وُجِّه إلى الفصيح في حياة مؤلّفه[١].

وكذلك كتاب "التنبيه على ما في الفصيح من الغلط" لأبي القاسم البصري (ت ٣٧٥هـ) وهو موجود ضمن كتاب "التنبيهات على أغاليط الرواة" للمؤلف نفسه، قام بتحقيقه عبد العزيز الميمني مع كتاب "المنقوص والممدود" لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ). وقد أورد البصريّ عدداً من الألفاظ ادّعى أنها من أغلاط "الفصيح"[٢].

ولم يقتصر الأمر على هؤلاء فحسب، وإنما لجأ بعض شراح "الفصيح" إلى مثل هذا الاتجاه من النقد الموجّه أحياناً، كلٌّ حسب مذهبه اللغوي والنحوي... إلاّ أن هذا النقد كان متفاوتاً بعض الأحيان.

ولا يعني ذلك أن النقد الموجه (للفصيح) كان نقداً حاداً جملة وتفصيلاً، بل ظهرت مجموعة من الانتقادات حاول أصحابها أن يتحلّوا بالموضوعية في أسلوبهم لنقد (الفصيح) وتلمُس نوع من العتاب والمؤاخذة أثناء استدراكهم عليه بعض الأمور.

وبدا ذلك جلياً من خلال استقراء ما أورده شراح "الفصيح" من نقود متعددة (مذهبية، وموضوعية). أعطت بمجملها صورة واضحة المعالم عن طبيعة النقد اللغوي وصورته عبر مراحل مختلفة من الزمن، كاشفة بذلك أبرز ملامح النقد اللغوي عند العرب قديماً، مما قد يفيد في دراستنا اللغوية.

وعلى الرغم من الهجوم الذي شنّه بعض العلماء -ومنهم شراح (الفصيح)- على مادة "الفصيح"، فإن هذا الهجوم لم يلق قبولاً عند آخرين، ولم يوافقوهم عليه، فبرزت طائفة منهم تدافع عن ثعلب، وعن فصيحه، وتنتصر له، كابن خالويه في انتصاره لثعلب، والجواليقي في انتصاره وردّه على الزجاج[٣]، و بعض شراح الفصيح كأبي جعفر اللبلي مثلاً.

وبرز فريق من العلماء حاول الاستدراك على ثعلب في فصيحه، لكنهم لم ينتقصوا من

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٦.
(٣) المصدر نفسه ، ص٢٠٧.

شأن الرّجل، بل كانوا يصدرون آراءهم عن روح محبّة مخلصة لثعلب، معترفة بقيمة كتابه، فعملوا على إكمال (الفصيح)، وذكروا كثيرا من الألفاظ التي غفل عنها ثعلب سهوا، وكانت تجري على السنة المعاصرين له بصورة ملحونة منحرفة عن صواب اللغة[١]. من هؤلاء أبو عمر الزاهد غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ) في كتابه "فائت الفصيح"، إضافة إلى ما ألّفهُ أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) بعنوان: "تمام فصيح الكلام"، وكذلك كتاب "ذيل الفصيح" لعبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ)[٢].

وسيسعى الباحث في هذا الفصل إلى تبيّن اتجاهات النقد لفصيح ثعلب، ودراستها دراسة تطبيقية مشفوعة بالأمثلة والنُصوص، ومؤكدَّة بأدلة العلماء وآرائهم، لتوضيح هذه الاتجاهات النقدية التي تتضمن النقد: المذهبي، والموضوعي، والانتصار لثعلب.

ويتنازع هذا الفصل مبحثان: أولهما: النقد المذهبي، وثانيهما: النقد الموضوعي. وفيما يأتي تفصيل وبيان...

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ، ص٢٠١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٠١-٢٠٤.

المبحث الأول

النقد المذهبي لفصيح ثعلب

كان للمنافسة العلمية أو الشخصية أثر في النقد الذي واجهه ثعلب في فصيحه، وكان منها كلام بدأه الزّجّاج (ت ٣١١هـ) في محاورة[١] بينه وبين ثعلب قال فيها: "... هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمتعلم المبتدئ، وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منها، وأخذ يذكرها له...".

كما تعقبه ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ). وأبو القاسم البصري (ت ٣٧٥هـ) وأبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) وغيرهم من علماء اللغة.

وفي أثناء القراءة الدقيقة لما ورد في شروح الفصيح وكتب اللغة التي تم الوقوف عليها وجدت ثلاثين مسألة حكمها التعصب للمذهب، وذلك في أثناء نقد بعض الشراح لهذه المسائل، ولكنني ساقتصر على إيراد عشرين مسألة منها؛ وذلك تجنباً للتطويل أو الملل. علماً بأنني عملت على قراءة تلك المسائل العشر المتبقية وتحليلها ومناقشتها، وسأبدأ بتناول تلك المسائل حسب ورودها في الفصيح، واستناداً إلى مآخذ الزّجاج، وعلي بن حمزة البصري، وغيرهما، وذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى:

تقول: نَمَى المالُ وغيرهُ يَنْمِي[٢].

نَقَد أبو القاسم علي بن حمزة البصري أبا العباس ثعلب على هذا، وقال: "في ينمى لغتان فصيحتان، هما: "ينمو: و "ينمي"، ولم يأت أبو العباس إلا بينمي، وسكت عن ينمو، وينمو في فصاحتها كينمي..."[٣].

وفي المقابل أثبت بعض العلماء ما أورده ثعلب في "الفصيح" بأن "ينمي" هي الأفصح، وأن

---

(١) موهوب بن أحمد أبو منصور الجواليقي، (ت ٥٤٠هـ) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، ط١. تحقيق: عبد المنعم صالح، وصبيح الشامّي، منشورات جامعة السليمانية، العراق، ١٩٧٩م، ص ٢٠، وانظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠٤.

(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٦٠.

(٣) البصري، التنبيهات على أغلاط الرواة، مصدر سابق، ص ١٧٨.

"ينمو" لغة أقلّ فصاحة، من ذلك: ما ذهب إليه ابن درستويه في "تصحيحه" قوله: "وإنما ذكر ثعلب نمى ينمي؛ لأن العامة تقولها بالواو ينمو، وهي لغة لبعض العرب، وليست بخطأ، ولكنّ الياء أعلى وأعرف في كلام الفصحاء"(١).

وذهب الجبان مذهباً مؤيداً كذلك لما أورده ثعلب، فقال: "نمى المال وغيره ينمي، نُميا ونماءً فهو نامٍ أي زائد..." وفي بعض اللغات نما ينمو، والأول أفصح وليس الثاني بالرديء"(٢).

وأيّد الزمخشري في شرحه مذهب ثعلب حيث قال. ينمي بالياء اختيار نقلةُ أهل اللغة كالفراء، والكسائي، وأبي عبيدة، وأبي زيد..."(٣).

وجاء موقف أبي جعفر اللبلي مُنتصراً لثعلب حيث قال راداً على ابن هشام اللخمي: "ما قاله ابن هشام من أنهما لغتان فصيحتان غلط، وإنما اللغة الفصيحة ينمي فقط، وهي التي ذكرها ثعلب بدليل ما نقله الأئمة الثقات الأثبات(٤)، وبذلك يكون مأخذ ابن هشام ومن كان على مذهبه ليس بشيء"(٥).

وذكر صاحب "الصحاح" أنّ "نمى المال وغيره ينمي، وربما قالوا: ينمو، قال الكسائي: نمى الشيء ينمي بالياء لا غير، قال: ولم أسمعه إلا من أخوين من بني سُليم، ثم سألت عنه بني سُليم فلم يعرفوه بالواو..."(٦) وهذا رأي مؤيد لما ذهب إليه ثعلب.

وفي "اللسان" تأييد آخر لمذهب ثعلب حيث جاء فيه: "أن زعم بعض الناس أن ينمو لغة، ابن سيده: ونما الخضاب: ازداد حمرة وسواداً؛ قال اللحياني: وزعم الكسائي أنّ أبا زياد أنشده:

يا حُبَّ ليلى لا تَغيَّرْ وازْدَدِ وانْمُ كما يَنْمُ الخِضَابُ في اليَدِ

قال ابن سيده: والرواية المشهورة "وانمِ كما يُنْمِي"(٧).

مما تقدم ذكره نجد أنّ ما جاء به ثعلب ليس بخطأ، والإجماع على أن "ينمي" اللغة

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٤٠.
(٢) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٩٧.
(٣) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ١١.
(٤) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ١٣.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٦) إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٥هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩م، مادة (نمى)، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نمى).
(٧) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نمي).

الأفصح، وأنّ ينمو أقل فصاحة، وهي وجهة نظر أقرب إلى المتعلم من التوسع في ذكر اللغات الفصيحة كلها، وعليه فالراجح ما ذكره ثعلب. ولعلّ الذي يُفهم من هذه المسألة هو: اختلاف رأي علماء اللغة في نظرتهم إلى الفصيح والأفصح. إلا أن الإجماع – كما أوضحنا – على ما جاء به ثعلب لقوة حُجَّته وسداد رأيه، وكما مرّ معنا في مكان آخر أنّ ثعلباً وضع في كتابه الفصيح والأفصح، فما كان فيه لغتان اختار الأفصح بناءً على كثرة استعماله في ألسنة الفصحاء.

المسألة الثانية:

"وَنَوَى العودُ يَنوي"[١] .

وجّه أبو القاسم[٢] البصري في المسألة إلى ثعلب تهمتين:

الأولى: أنّ في "نَوى" لغتين فصيحتين "نوى" و "ذأى"، والتي نكّب عنها أفصح من التي أورد، وفي كون "نوى" لها لغتان فصيحتان فهذا صحيح لا خلاف فيه بين العلماء، غير أنّ أبا القاسم البصري تجنىّ على ثعلب حين قال: " إن "ذأى" أفصح من "نوى"، وهذا لم يؤثر عن أحدٍ من السابقين، فابن دريد (ت ٣٢١هـ) في "جمهرة اللغة"[٣] صرح بأنّ "ذأى" ليست باللُغة العالية والفصيح "نوى". وهذا ما أكده غالبية شراح الفصيح، فقد ذهب ابن درستويه إلى القول: "أما قوله: نوى العود ينوي، فمعناه نبل واسترخى ولم يبلغ الجفاف بعد، فهو ذاوٍ، نيّاً ونُوِيّاً، وإنما ذكره لأن العامة تقول فيه: نَوي يَنْوَى بكسر الماضي وفتح المستقبل، على وزن يَبس ويِيبَس، لأنه في معناه، وهي لغة رديئة"[٤].

وعدّ الجبان ما ذهب إليه ثعلب بأنه الأجود حيث قال: "نوى العود ينوي نوياً فهو ذاوٍ، وفي معناه: ذبل، وذأى بالهمز، ونوي بالواو والكسر،، والأول أجوده، وتقول: ذأى ذأياً وذأواً فهو ذاء، وتقول: نَوَىَ يَنْوى نَوَىً فهو نَوٍ وذاوٍ..."[٥].

وذهب الهروي[٦] في إسفاره إلى تأييد ثعلب أيضاً، إلاّ أنّ ابن هشام اللخمي أخذ على ثعلب عدم إخباره "بذأى" لأنها فصيحة مثل: "نوى"، فقال: "نوى... ذبل، ولا يقال: جفَ، ويقال:

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٦٠.
(٢) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ص ١٧٧-١٧٨.
(٣) أبو بكر محمد بن دريد (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، (ذأو).
(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق. تحقيق: محمد المختون، ص ٤٠.
(٥) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص٩٧-٩٨.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٥.

ذأى يذأى، وهما لغتان فصيحتان، ولم يخبر بهما...."[١].

واتخذ اللبلي من هذه المسألة مجالاً قويّاً للدفاع عن ثعلب والردّ على من خطأه مستشهداً بالأدلة والآراء فقال: "وهذا الذي قال النّدميري وابن هشام من أنّه لا يقال: ذوى بمعنى يَبِسَ فاسد، بدليل ما حكاه أئمة اللّغة. قال يعقوب في الاصلاح: الذي قاله ابن هشام من أن ذأى فصيحة كذوى المفتوحة العين خطأ، والذي يدلّ على فساد ما قاله، أنّ أئمة اللغة حكوا بخلاف قوله...؛ ولأن ذوى بفتح العين فصيحة كما قدمناه، وذأى ليست فصحية مثلها، فلذلك لم يذكرها"[٢].

أما التهمة الثانية التي وجهها أبو القاسم البصيري لثعلب فهي: أن ثعلباً أخطأ في المعنى، فذَوَىَ يذوي وذوياً: إذا يَبِس وفيه بعض الرطوبة. وهذه التهمة ملفقة حقاً لأن ثعلباً لم يفسر ولم يشرح، وما ذكره البصري ما هو إلاّ رغبة في التخطئة لا غير[٣].

وبناء على ما تقدم من آراء فالملاحظ أن غالبية العلماء يكادون يجمعون على وصف "ذوى" بالأفصح، وأن غيرها كذأى وذويَ أقلّ فصاحة، أو رديئة كما وصفها ابن درستويه سابقاً.

وعند الرجوع إلى معاجم اللّغة نرى شبه إجماع على أنّ "ذوى" هي الأفصح. وبالتالي قد يكون مرام ثعلب أقرب إلى الهدف التعليمي، فقد اختار لغة فصيحة دون تفصيل أو إيراد لسائر اللغات الفصيحة الأخرى.

ولعل هذا الأمر يكشف لنا أن هذه الاستعمالات المتعددة للألفاظ كانت سائدة في عصر ثعلب الأمر الذي اقتضى التنبيه عليه من قبل علماء اللغة. وعليه فالرّاجح ما ذكره ثعلب، ولا مجال للتخطئة المجردة من الحجّة المقنعة.

المسألة الثالثة:

(ونَفَرَ يَنْفِرُ وشَنَمَ يَشْنِم)[٤].

قال ابن درستويه في تصحيحه: "كلُّ ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعَلَ بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق، فإنّه يجوز في مستقبله يَفعُل

---

(١) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٤٨.
(٢) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص٤٨.
(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مذكور، ص٢٣٣.
(٤) المصدر نفسه ، ص٢٦١.

بضم العين، ويفعِل بكسرها....، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف، فما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: يَنْفِر ويَنْفُر، ويَشْتِم ويَشْتُم. فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه...."[١].

غير أنّه –ابن درستويه– نقد ثعلباً بقوله: "..... فأمّا اختيار مؤلف كتاب الفصيح الكسر في يَنْفِر ويَشْتِم فلا علّة له ولا قياس، بل هو نقضٌ لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب..."[٢].

وأضاف ابن درستويه القول إنّه قد يخصص الضّم بمعنى والكسر بمعنى آخر في بعض هذه الأفعال، ورأى أنّ في هذا ما يبطل رأي ثعلب[٣].

وعند النظر في رأي الزمخشري نرى اعتداله في الحكم على هذه المسألة حيث قال: (نَفَرَ يَنْفِرُ) لغتان جيّدتان قُرئ بهما في القرآن...، وقوله: شَتم يَشْتِم، والعامة تقول: يشتُم شتامةً...."[٤].

واكتفى اللخمي بالشرح لهذه المفردة دون التعليق عليها فقال: "نَفَرَ: أسرع، ويقال في المستقبل: يَنْفِر ويَنْفُر، وشتَم من الشّتم، ويقال في المستقبل: يَشْتِم ويَشْتُم..."[٥]. غير أنّ الملاحظ من شرح اللخمي للمسألة: تقديمه يشتِم بالكسر على يشتمُ بالضم؛ الأمر الذي قد يوحي بأن لغة الكسر أفصح من غيرها.

ويبدو أنّ شارحاً كاللبلي يتخذ من آراء بعض علماء اللغة حجّة للوقوف إلى جانب ثعلب فقد قال: "ونفرَ ينْفِرُ معناه أسرع، وأما مستقبله ففيه لغتان: ينفِر ويَنْفُر بالكسر والضم...، وقوله: شَتَم يشتم في مستقبلهِ: يشتِم ويشتمُ، بالكسر والضم...، قال المطرِّز حاكياً عن الفرّاء: وإذا أشكِل يفعُل ويفعِل وماضيه على فعَل بالفتح فثِب على يفعِل بالكسر فإنه الباب عندهم...."[٦].

ولعلّ ما نقله اللبلي يكشف بوضوح مذهب الكوفيين في هذه المسألة وكما نعلم فإن ثعلباً يعدُّ أحد أقطاب هذا المذهب.

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥.
(٣) المصدر نفسه، تحقيق: محمد المختون، ص٣٦.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٢٠ .
(٥) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٥١.
(٦) اللبلي، تحفة المجد الصريح...، مصدر سابق، ج١، ص ص٥٤-٥٧.

ومما مضى من عرضٍ لآراء العلماء والشراح للفصيح يبدو أنّ الخلاف قائم حول ضبط عين الفعل في المستقبل، فابن درستويه ينقد ثعلباً لاختياره الكسر، بحجّة انعدام العلمية والقياس، وينهج أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) منهجه في النقد بقوله: "طفت في عليا قيس وتميم مدّة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف، لا على غير ذلك"(١).

وعند النظر في معجم لسان العرب نرى أنّه قدّم لغة الكسر على لغة الضّم فجاء أنه يقال: "نفره يَنْفِره وينفُرهُ نفراً إذا غلبه"(٢).

وبناءً على ما تقدّم من آراء فيبدو أنّ رأي ثعلب هو الراجح، وذلك أنّه انتهج نهجاً يقضي باختيار الأفصح وتقديمه على الفصيح، وهذا ما حدث في هذه المسألة وغيرها، وأما ما بدا من نقدٍ له من بعض العلماء فيمكن حمله على أنه نوع من التعصب المذهبي من بعض البصريين الذين يعارضون ثعلباً ومنهجه الكوفي ويخطئونه بشيء من التحامل أحياناً.

وأما اختيار ثعلب لغة الكسر في المستقبل للفظة (يِشتِم)، فربما يعود إلى خطأ العامة الذين كانوا يلفظون بالضَّم فيقولون: يشتمُ وقد يكون لفظهم بالضم من باب انسجام الحركات بين عين الكلمة ولامها، وما جاء به ثعلب ما هو إلا تصحيح لخطأ العامة، والدعوة إلى الاستعمال الأفصح الدارج على ألسنة الفصحاء.

المسألة الرابعة:

(وبَرِئْتُ من المرَض وبَرأتُ أيضا بُرءاً وبروءا)(٣).

ذُكر هنا أنّ ثعلباً قدم الأدنى رتبة على الأعلى رتبة في الفصاحة، فبرَأتُ هي الأفصح(٤) قال صاحب التاج(٥): "وبرأ المريض مثلثاً، والفتح أفصح، وهي لغة الحجاز".

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص٣٦ وانظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج١، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نفر).

(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٦٤.

(٤) عبد الفتاح محمد، الفصيح في اللغة حتى أواخر القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص١٩٩٣، ص٢١٨.

(٥) محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م، مادة (برأ).

وعند استقراء آراء شراح الفصيح نرى تفاوتاً فيما بينها، فابن درستويه في تصحيحه رأى أنَّ "قولهم: بَرَأت من المرض بالفتح أبرأ في الماضي والمستقبل، فإنما جاء على الباب الأول، في ما كان فيه حرف من حروف الحلق، وليس من هذا الباب، وقد كان يجب أن يذكر هناك، وأمّا بَرِئت بالكسر في الماضي، فجاء من هذا الباب على مثال ضدِّه أو نظيره، وهو قولك: سَقِمْتُ ومَرِضْتُ؛ لأنّه ضدّه فجائز أن يكون نظيره في الوزن، كما كان نظيره في التضاد، ولذلك غلطت العامة فقالت: جَرَعت وبَلَعْت -بالفتح في الماضي- ونَهكَهُ المرض؛ لأنه يَبُعد في القياس انفتاح الماضي والمستقبل في ما كانت فيه حروف الحلق، وهو متعدٍّ أيضا"[١].

وأيد الجَبّان[٢] والهروي[٣] ما ذكره ابن درستويه، بينما ذهب اللبلّي إلى بيان القبائل التي تحدثت بالفتح والكسر. فقال: "وبرئِتُ من المرض هي لغةُ بني تميم، وبرأت من المرض هي لغة أهل الحجاز، ذكر ذلك الجوهري وابن منظور، وأضاف اللبليّ أنّه يقال في الماضي أيضا: بَرُء بضم الراء مثل: بَرُع[٤].

وبناءً على ما مضى من استعراض لآراء العلماء وشراح الفصيح فإن الخلاف حول ضبط عين الفعل في الماضي والمستقبل، ولعلّ ما يقرر صحة الضبط ودرجة فصاحته الاستعمال في لهجات القبائل، وعلى ألسنة فصحاء اللغة، فقبيلة تميم تقول بالكسر (بَرِئت)، بينما تذهب لغة أهل الحجاز إلى الفتح فتقول: برأت.

غير أنّنا عند الرجوع إلى المعاجم نرى أن سائر العرب يقولون: بَرِئت من المرض[٥].

أما مَنْ عدّ أن برأ" بالفتح أعلى رتبة من (برئ) بالكسر فرأيه غير دقيق؛ ذلك أن برئ وبرأ بالكسر والفتح لغتان فصيحتان الأولى – كما ذكرنا – لتميم وسائر العرب، والأخرى حجازية، وتقديم العلماء والشراح لغة الكسر في أثناء شرحهم لا يدلّ على ارتفاع لغة الحجاز، ونقصان لغة تميم وسائر العرب ولعل ما يدعم مذهبنا عبارة "سائر العرب" التي توحي بإجماع قبائل عربية على علو رتبة (برئ) بالكسر دون لغة الفتح في (برأ).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: المختون، ص ص٥٧-٥٨.
(٢) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١١٠.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٦.
(٤) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص١٧٥.
(٥) يعقوب ابن السكيت، (ت٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخر، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٥٦م، ص ٢١٢؛ الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (برأ)، ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (برأ)، السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٦.

فالقول مع ما ذهب إليه ثعلب اعتماداً على أقوال بعض العلماء، واستناداً إلى معيار ثعلب في الفصاحة وهو كثرة الاستعمال على ألسنة الفصحاء.

وعند تأمل رأي ابن درستويه في هذه المسألة – على الرغم من شدة انتقاده لثعلب في بعض الأحيان – نرى عدم إشارته إلى رتبة "برئ وبرأ" في الفصاحة، وإنما رأينا تأكيده أنّ برئت من هذا الباب وهو كسر عين الفعل الماضي.

ولعل ما يشفع لثعلب اختياره لغة الكسر هو مذهبه الكوفي أيضاً الذي يميل إلى التوسع في الأخذ والسماع عن العرب ولهجاتهم على خلاف أهل البصرة أصحاب المذهب المتشدد في الأخذ باللغة والاعتداد بفصاحتها، ولكلٍّ طريقته وحجّته.

المسألة الخامسة:

"ووعدتُ الرجلَ خيراً وشرّاً، فإذا لم تذكر الشرّ قلت: وعدته بالخير، وأوعدته بكذا وكذا تعني الوعيد"(١).

وهذه المسألة من مآخذ الزجاج على ثعلب، فقد عدّ قوله: "أوعدته بكذا وكذا نقض لما أصّل بدعوى أن قول ثعلب إذا لم تذكر الشرّ قلت: أوعدته بكذا، و(بكذا) كناية عن الشرّ، والصواب أن يقول ثعلب: فإذا لم تذكر الشرّ قلت: أوعدته..."(٢).

جاء الردّ على ما زعمه الزجاج من الجواليقي وغيره من علماء اللغة. فقد ذهب الجواليقي إلى القول: "هذا كلام من يأخذ اللغة بالرأي لا بالسماع، اعلم أنه يقال: وَعَدت الرجل خيراً، ووعدته شراً، فإذا لم يذكر الخير والشرّ، قالوا في الخير: وعدته، وفي الشرّ أوعدته، فإذا أرادوا أن يذكروا ما يُهدد به مع أوعدت جاؤوا بالباء، فقالوا: أوعدته بالضرب، ولا يقولون: أوعدته الضرب(٣).

وانتصر ابن خالويه (ت ٣٤٩هـ) لثعلب منتقداً ما جاء به الزّجاج فقال: "إنما قال ثعلب: وعدت الرجل خيرّا وشرّا؛ لأن الله عز وجل قال في كتابه العزيز: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٤) وقال أيضا:﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ (١)، فالآية الأولى في الشرّ، والثانية في

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٧٧.
(٢) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، مصدر سابق، ص٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٣٢-٣٣.
(٤) سورة الحج، الآية: ٧٢.

الخير، فإذا لم تذكر الشرّ قلت: أوعدته على الإطلاق، ووعدته على الإطلاق في الخير والشرّ، كما تقول: وعدته خيراً وشرّاً، وأجمع الجميع أنك إذا قلت: أوعدته بكذا لا يكون إلاّ في الشرّ لا خلاف في ذلك...."[٢].

وذكر صاحب إصلاح المنطق ما يؤيد مذهب ثعلب فقال نقلاً عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) قوله: "وعدته خيراً ووعدته شراً، فإذا أسقطوا الخير والشرّ قالوا في الخير: وعدته، وفي الشرّ: أوعدته، وإذا قالوا: أوعدته بالشر، أو بكذا أثبتوا الألف مع الباء"[٣].

ونجد إجماع بعض شراح الفصيح على صحة مذهب ثعلب في هذه المسألة فابن درستويه مثلاً ذهب إلى القول: "... فليس يحتاج إذا قيل: وعدت الرجل إلى ذكر خير ولا شر، وإن كان يحتمل معناه كل واحدٍ منها، إلاّ أن يخاف اللبس، فيذكر الذي يُعنى...، فأما أوعدته بالألف فلا يكون إلاّ للشرّ خاصّة وللتهدد..."[٤].

وبناءً على ما تقدم من استعراض لآراء علماء اللغة ومنهم شراح الفصيح فإن الزجاج يبدو أنه قد وهم حينما خطأ ثعلباً في هذه المسألة، فقد دفع العلماء وهمه. وانعقد الإجماع على صحة مذهب ثعلب؛ ذلك أنّ الدليل المقنع والشاهد الثابت يؤكد صحة مذهب ثعلب؛ لأنه جاء بشاهد قرآني كافٍ للتدليل على صحة مذهبه.

وعند الرجوع إلى بعض معاجم اللغة نرى تأييداً لمذهب ثعلب وردّاً على وهم الزجاج، فقد جاء في لسان العرب: "قال الجوهري: الوعد يستعمل في الخير والشر، قال ابن سيده: وفي الخير: الوعد والعدة، وفي الشرّ: الإيعاد والوعيد، فإذا قالوا: أوعدته بالشر أثبتوا الألف مع الباء وأنشد لبعض الرجاز:

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَداهِمِ....

قال الأزهري: كلام العرب: وعدت الرجل خيراً ووعدته شرّاً، وأوعدته خيرّاً وأوعدته شرّاً، فإذا لم يذكروا الخير قالوا: وعدته ولم يدخلوا ألفاً، وإذا لم يذكروا الشرّ قالوا: أوعدته ولم يسقطوا الألف وأنشد لعامر بن الطفيل:

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٧.

(٢) السيوطي (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ط٢، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، باكستان، ١٣٦١هـ، ج٤، ص١٢٩.

(٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص٢٢٦.

(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص١٥٧.

وإنّي وإنْ أوْعَدْتُه أوْ وَعَدْتُه لأُخْلِفُ إيعادي وأُنجِزُ مَوْعِدي

وإذا أدخلوا الباء لم يكن إلا في الشرّ، وقال ابن الأعرابي: أوعدته خيراً وهو نادرٌ[١].

فالشواهد والآراء تؤكد فصاحة قول ثعلب (أوعدته بالشرّ) ولا مجال لردّها، لوجود الدليل القرآني الأفصح أيضاً.

المسألة السادسة:

(وضَرَبَهُ فما أحاكَ فيه السَّيْفُ وحاك)[٢].

أخذ علي بن حمزة البصري على ثعلب ذكره "حاك" بغير ألف مع أنّها مروية عن غيره[٣]، وقال: لا يقال حاك إلا في المشي والنسيج[٤].

وعدّ ابن درستويه[٥]: "حاك لغة لبعض العرب، فالعامة: تقول: حاك يحيك، بغير ألف، فهو حائك فيك حيكاً وحيكاناً، وذهب الزمخشري[٦] إلى القول نفسه.

وذهب الجبان إلى القول دون تعليق أو نقد "ضربه فما أحاك فيه السيف، أي ما عمل، ويحيك إحاكة فهو محيك، ويستعمل ذلك مع النفي"[٧].

وشرح اللّخمي قول ثعلب لكنه أضاف أنه وقع في بعض الروايات فما حاك فيه السّيف[٨].

فقد ذكر الجوهري: "وحاك فيه السيف وأحاك بمعنى..."[٩].

وجاء في لسان العرب: "يقال: ضربته فما أحاك فيه السيف إذا لم يعمل، حاك فيه السيف والفأس حيكاً وأحاك: أثّر. وأحاكت الشفرة اللّحم، وحاكت فيه. قطعته..."[١٠].

فالملاحظ أثناء استعراض آراء العلماء وجود اختلاف واضح فيما بينهم، فأبو القاسم

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (وعد).
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٧٧.
(٣) المصدر نفسه، تحقيق: صبيح التميمي، ص٨٠ (الهامش).
(٤) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص١٧٩.
(٥) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص١٦٣.
(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٢٢٤.
(٧) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٥١.
(٨) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٩٢.
(٩) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (حَيك).
(١٠) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حيك).

البصري بدا موقفه سلبياً تجاه ثعلب، غير أنّ غيره من علماء اللّغة وقفوا إلى جانب ثعلب، بحجة أنه ذكر اللغتين وكلتاهما فصيحتان، وهذا ما أثبته بعض العلماء، دون الإشارة إلى ارتفاع لغة عن الأخرى، ولعل تقديم ثعلب لغة أحاك بالألف على لغة "حاك" يدلّ على اختياره اللغة الفصحى، بعدّها أعلى مرتبة في الفصاحة.

وعلى كلّ حال فإن هذه المسألة من المسائل التي يحكمها الاستعمال أكثر من الاجتهاد، فالحجّة لمن يحفظ أكثر لا لمن لا يحفظ، وبعبارة أخرى، كثرة الاستعمال في ألسنة الفصحاء، مقياس على فصاحة اللفظة في كثير من الأحيان.

وجملة القول، أن مذهب ثعلب صائب لوجود الآراء المؤيدة لمذهبه، و اقتصار أبي القاسم على ذكر معنيين للفظة (حاك) وهما المشي والنسيج، واستبعاده لمعنىً ثالث قصده ثعلب وأكّده علماء اللغة وأصحاب المعاجم وهو "القطع".

المسألة السابعة:

(وأيْدَيْتُ عند الرجّل يدا)[١].

غلط أبو القاسم البصري[٢] ثعلباً في قوله: أيْدَيتُ (بالألف) وقال: إنّما يقال: يَدَيْتُ بغير ألف، واستدل بقول الشاعر:-

يَدَيْتُ عَلى ابن حَسْحَاس بن وَهْبٍ بأسفلِ ذِي الجِذَاة يَدَ الكَريم

واللُّغويون في هذا المسألة على آراء:

فمنهم من رجَّح أيديت بالألف، فجاء في الصِّحاح[٣]: "يَدَيْتُ الرجل: أصبت يده، فإن أردت أنك اتخذت عنده يداً، فأيديت على ذلك هي الفصحى والأكثر شهرة.

ومنهم من ساوى بينهما كابن هشام اللّخمي[٤].

ويبدو مذهب ثعلب صواباً من خلال موافقة شراح الفصيح لرأيه، فابن درستويه في تصحيحه ذهب إلى شرح (أيديت عند الرجل يداً) فقال: معناه: أسديت إليه معروفاً، ومعنى

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مذكور، ص٢٧٧.
(٢) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص١٨٠.
(٣) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (يدى).
(٤) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٩٣.

أيديت: اتخذت عنده يداً، وقد رُوي عن بعضهم: يديت إليهم معروفاً بغير ألف"[١] وفي هذا إشارة إلى علو فصاحة (أيديت) بالألف. وأنها لغة عند بعض العرب -ليست مشهورة،وذهب مذهب ابن درستويه الجبان[٢] والهروي[٣]، والزمخشري[٤].

إلاّ أن الأخير نفى أن تكون أيديت ويديت بمعنى واحد، مفضلاً رأي ثعلب (أيديت) بالألف؛ بحجّة أنها قليلة في الاستعمال، واقتصر ورودها في بيت الشعر الذي استشهد به أبو القاسم البصري -سابقاً-.

وعلى كلّ حال فالراجح ما ذكره ثعلب: استناداً إلى آراء اللغويين التي تؤكد فصاحة (أيديت) وشهرتها.

ولعلّ القائل بالمساواة بين معنى أيديت ويديت كان متسرّعاً بعض الشيء في حكمه، فقد أثبت صاحب اللسان اختلاف معنى أيديت عن يديت، فذكر أن يديته: ضربت يده،... الجوهري: يديت الرجل أصبت يده، فإن أردت أنك اتخذت عنده يداً قلت: أيديت عنده يداً....، ويديت لغة...."[٥].

والذي يؤكد اختلاف المعنيين هو أن أيديت مشتقة من اليد، والتي تعني النعمة؛ بينما يديت الرجل تعني: أصبت يده...، وبالتالي فالمسألة واضحة، والأمر عائد هنا إلى الاشتقاق والاستعمال، وربما يكون الاشتقاق مختلفاً بين لهجات بعض قبائل العرب، إلاّ أن كثرة الاستعمال هو الفيصل في هذه المسألة.

المسألة الثامنة:

(حَلَمْتُ في النوم أحْلُمُ حُلْماً وحُلُماً، وأنا حالِمٌ)[٦].

ردّ الزّجاج[١] قول ثعلب بقوله: "الحُلُم ليس بمصدر، وإنما هو اسم، لقوله تعالى:(وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) [٢]، فأقام ثعلب الاسم مقام المصدر وهذا خطأ؛ فحسبت الشيء أحْسِبُه حَسْباً

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ص١٦٤-١٦٥.
(٢) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص١٥١-١٥٢.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٤٧٤-٤٧٥.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٢٢٦-٢٢٧.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (يدي).
(٦) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٨٣.

وحُسْباناً، والحَسْب: المصدر، والحساب الاسم، ولو قلت: ما بَلَغَ الحَسْبُ إليك؟ ورفعتَ الحَسْب إليك لم يَجُز وأنت تريد: الحساب.."

نقد الزجاج السابق ردّ عليه الجواليقي[٣] منتصراً لثعلب فقال: "هذا مخالفة لسائر النحويين في تجويز أن يوضع الاسم موضع المصدر. فالحُلْم مصدر واسم، وفيه لغتان حُلْم وحُلُم، وإذا توالت الضمتان في اسم، كان لنا أن نخفف العُسُر والعُسْر، اليُسُر واليُسْر، فهو كما ذكر ثعلب مصدر، وليس كل فعل يكون له مصدر واسم، فمن الأفعال ما يكون مصدرها واسمها واحداً، نحو: كَفَر كُفراً وعَلِمَ عِلْماً...".

ولم يخطّئ ابن درستويه ثعلباً، بل وقف إلى جانبه معلّلاً مذهبه فقال: "مصدر حَلُمْتُ في النوم المطّرد على قياس بابه "الحُلُوم" مثل: السكون، والسّكوت أو الهمود، ولكنه لم يستعمل واستغني عنه بغيره طلباً للتخفيف لكثرة استعماله، وإذا جاز أن يوضع اسم الفاعل موضع المصدر كما في قولهم: قم قائماً، أي: قمْ قياماً، كان وضع الاسم موضع المصدر أولى"[٤].

وأيدّ كلٌّ من الجبّان[٥]، والهروي[٦]، والزمخشري قول ثعلب حيث جوّد الأخير لفظة "الحُلْم[٧] بالضم، ولم يعلق اللّخمي[٨] على هذه المسألة و اكتفى بشرحها.

ومن الذين انتصروا لثعلب ابن خالويه، فقد اتّهم الزّجاج بالغلط فيما أخذه على ثعلب فقال: "وأما قوله: (يعني ثعلب): حَلُمتُ في النّوم، حُلْماً وحَلَماً، فقد غلطت أنه أقام الاسم مقام المصدر؛ لأنّ الحُلْم مصدر واسم يقال: رغب الرجل رَغْباً ورغَباً، وحَلُم الرجل حُلْماً وحُلُماً، وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر، مثل: النقص والعلم، تقول: علمت عِلْماً، وفي فلان عِلْم، فالعلم مصدر واسم....، وأضاف ابن خالويه نقده للزجاج بقوله: "وأمّا احتجاجه بقوله تعالى:(لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ) [٩]، فهذه حجّة عليه؛ لأنه أراد المصدر ههنا، أي: لم يبلغوا الاحتلام..."[١٠].

---

(١) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص٢٤.
(٢) سورة النور، الآية: ٥٨.
(٣) الجواليقي، المصدر السابق، ص ص٢٤-٢٥.
(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، ص ص٢١٩-٢٢٠.
(٥) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٧٥.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢١، ص ص٥١٩-٥٢٠.
(٧) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٢٩٨-٢٩٩.
(٨) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٠٧.
(٩) سورة النور، الآية: ٥٨.
(١٠) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج٤، ص١٢٧.

إنّ الخلاف في هذه المسألة قائم على الاختلاف في الاسم والمصدر، فالزجاج ذهب إلى أنّ "الحلم" اسمٌ بينما عدّ ابن خالويه والجواليقي اللفظة نفسها من قبيل وضع الاسم موضع المصدر، ولكلٍّ رأيه وحججه.

غير أنّ الراجح ما قاله ثعلب بدليل ما ذكره ابن درستويه من أن العرب استغنت عن المصدر القياسي وهو "الحلوم" للتخفيف نتيجة كثرة الاستعمال ، ووجدنا إجماع شراح الفصيح على ما ذهب إليه ثعلب، دون إشارة إلى تخطئته أو نقده.

ولعلّ ما أورده علماء اللغة -كما أسلفنا- كافٍ للردّ على مزاعم الزجاج وأنّ تصنيف المفردات إلى مصدر واسم لا يخرجها من الدلالة ولا من دائرة الاشتقاق، وربما يؤدي الاجتهاد دوراً في هذه المسألة.

المسألة التاسعة:

(ومن الحُرّيّة: حرَّ المَملوك يَحَرُّ حَرارا)[١].

وقد أخذ أبو القاسم البصري[٢] على ثعلب قوله هذا، وقال: (الوجه، حرَّ المملوك يَحِرُّ بالكسر). هذا النقد الذي جاء به أبو القاسم رده علماء اللغة ومنهم أصحاب الشروح، فابن درستويه مثلاً أقرَّ بصحة ما ذهب إليه ثعلب فقال: "... فجاء على مثال: فَعِلَ يَفْعَل، بكسر الماضي وفتح المستقبل، ومصدره على فُعْليّه منسوبة إلى الحَرّ"[٣].

وأثبت الجبان[٤]، والهروي[٥]، وابن هشام اللخمي[٦]، والزمخشري[٧]، في شروحهم ما أورده ثعلب ، وعليه فلا خلاف بين شراح الفصيح وبين ما أورده ثعلب، وحجة أبي القاسم مردودة؛ لعدم ثبوتها.

ومن ذلك ما ذكره أيضاً أصحاب معاجم اللغة من صحة مذهب ثعلب من ذلك ما أورده صاحب الصحاح بقوله: "وحَرَّ العبد يَحِرّ حرارا، وحرَّ الرجل حُرّيّة، من حرية الأصل، وحرّ

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٨٤.
(٢) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٠.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص ٢٢٦.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٧٩.
(٥) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ٥٢٩-٥٣٠.
(٦) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٠٩.
(٧) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٠.

الرجل يَحَرّ حرّه، وهذه الثلاثة بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل..."[١] فأصل الكلمة في الماضي من حيث الضبط: حَرِرَ، وفي المستقبل: يَحْرَرُ.

وفي أساس البلاغة[٢]: "وحرّ المملوك يَحَرُّ بالفتح". وفي لسان العرب: "وحَرَّ العبد يَحَرّ حرارة بالفتح أي صار حُرّاً...، وقال الكسائي حَرِرْتَ تَحَرُّ من الحرية لا غير، وقال ابن الأعرابي: حرّ يَحَرُّ حراراً إذا عتق، وحرَّ يَحَرُّ حُرِيّة من حرية الأصل..."[٣].

ومما مضى فالراجح ما ذكره ثعلب بدليل ما أثبته علماء اللغة وأصحاب المعاجم. والواضح أن هذه المسألة تتعلق بقضية الرواية من حيث الضبط السليم، ولا سبيل أمامنا هنا إلى رد ما روي عن العرب مهما كانت المعايير والعلل، ذلك أن رواية أبي القاسم البصري قد تكون لغةً من لغات العرب لكنها قد تكون قليلة الاستعمال. أما أن يكون ما ذكره ثعلب خطأ فهذا مردود بما أثبتناه سابقاً؛ لأنها الفصحى.

المسألة العاشرة:

"ورجلٌ طويل وطُوال، وقوم طِوال (بالكسر) لا غير"[٤].

ذكر أبو القاسم[٥] البصري أن: طِوال لا غير غلط، لأنه يقال: طِوال وطيال بمعنى واحد.

نَقَدَ أبي القاسم لثعلب أيده ابن هشام اللخمي مدعياً أن قول ثعلب وهم فقال: "بل يقال طِوال وطِيال على إبدال الواو ياءً، لأجل كسرة الطاء، وأكثر ما يستعمل ذلك في سياط، وثيابٌ لسكون الواو في الواحد في سوط وثوب، فأما في مثل طِيال فإنما يجوز على التشبيه بهذا، وليس بجيد، لتحريك الواو في الواحد، وهو طويل..."[٦].

وفي المقابل رد عدد من العلماء على ادعاء أبي القاسم البصري، حيث أجمعوا على ما ذكره ثعلب، وبعضهم أنكر ما ذكره أبو القاسم وعده شاذاً على غير قياس، من ذلك ما أثبته ابن درستويه بقوله: "الطُوال بضم الطاء صفة الطويل الأهوج الطول، وأما الطِوال بكسر الطاء

---

(١) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (حَرر).
(٢) جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، ط١، دار صادر بيروت، ١٩٩٧م، مادة: (حرر).
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (حرر).
(٤) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٨٨.
(٥) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٠.
(٦) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١١٣.

فجمع للطويل وللطُوال كليهما، لأنهما بوزن واحد في عدد الحركات والسكون، وإن اختلف المثالان..."[١].

وذهب الجبان[٢] إلى القول: "قيل في جمع الطويل: طِوال وطيال، والواو أثبت...". وذكر الهروي، والزمخشري قريباً من كلام ابن درستويه، وعليه فإجماع شراح الفصيح معقود على صحة ما قاله ثعلب.

وبما أن ثعلباً أراد من مؤلفه هذا أن يتضمن الفصيح والأفصح من لغات العرب، فلا حاجة إلى ذكر كل ما يقال من لغات أخرى.

وعند النظر في آراء أصحاب المعاجم اللغوية نرى تأييداً آخر لمذهب ثعلب، فهذا الجوهري ذهب في صحاحه إلى القول: "... والطِوال بالكسر جمع طويل..."[٣]. وفي لسان العرب ورد قول ثعلب دون تخطئة، بل أضاف صاحب اللسان: "حكى اللغويون طيال، ولا يوجبه القياس، لأن الواو صحّت في الواحد. فحكمها أن تصح في الجمع...، وأورد ابن منظور قولاً لابن جني قال الأخير فيه: "لم تقلب إلا في بيت واحد – يعني قلب الواو في (طِوال) – وذلك قول الشاعر:

تبيَّنَ لِي أنَّ القماءة ذِلَّة وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجال طِيالُهَا[٤]

وقد حكم الأشموني في شرحه على أن هذا البيت شاذٌّ..."[٥].

وذكر ابن عقيل (ت ٦٧٢هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك. صحة ما أورده ثعلب فقال: "...والتزم فِعال في كل وصف على فعيل أوفعيلة، معتلّ اللام مع العين، نحو "طويل وطِوال، وطويلة وطِوال"[٦].

وأثبت صاحب كتاب "شذا العرف في فن الصرف" أن من جموع الكثرة ما يصاغ على وزن (فِعال) بالكسر، وأن من نوعه: فعيل وفعيلة مورداً طويل وطويلة وطِوال بالكسر"[١].

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٥٠.
(٢) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٨٩.
(٣) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (طول).
(٤) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق، مادة: (طول).
(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٨٤٤، نقلاً عن كتاب الفصيح، ثعلب، مصدر سابق، ص ٢٢٧.
(٦) بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط ٢٠) دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٤، ص ١٢٧.

ومما سبق فالإجماع على ما ذكره ثعلب، غير أن حروف المد من الأمور التي لـم يتفـق عليها اللغويون، وما يقع فيها من إعلال، لأن لكل وجه أصلا.

ومن الصعوبة بمكان أن نخطّئ لغة من لغات العرب مع العلم أنها شاذة، إلا أن الأفصـح ما ذكره ثعلب.

المسألة الحادية عشرة:

(وهو عِرْق النَّسا)[٢].

أخذ هذا على ثعلب كل من الزجاج[٣] والبصري[٤]، وقالا: "هذا خطأ، إنما يقال: هو النَّسا، ولا يقال: عِرْق النَّسا، كما لا يقال: عرق الأكحل، ولا عرق الأبهر، ويستندون بذلك إلـى قـول امرىء القيس:

فأنشَبَ أظفارَهُ في النَّسا فقُلتُ هُبلتَ ألا تَنتَصِرْ

وذهب صاحب اللسان[٥] كذلك أن: "الأفصح أن يقال له: النسا لا عرق النَّسا..."

ونقد ابن درستويه كذلك مذهب ثعلب فقال: "كان حقه أن يذكره في بـاب مـا كـان مـن المقصور على فعَل، بفتح الفاء، مما تلحن فيه العامة، وكان يجب أولاً عليه أن يبين أن النَّسا هو العرق نفسه بعينه، وليس بشيء ينسب العرق إليه، فإن عرق النسـا غلـط العامـة...، وإنمـا الصواب أن يقال: هو النَّسا؛ لأن النسا اسم العرق الذي يمتد من الورك إلى الساق..."[٦].

وفي شرح الفصيح للجبان نقد كذلك لقول ثعلب فجاء أنه: "لا يقال له عرق النسـا كمـا لا يقال عرق الأكحل، وهذا هو المختار، وقد روي في بعض الآثار بالإضافة كما في هذا الكتـاب، والاختيار ما تقدم..."[٧].

واكتفى الهروي[١] بإيراد أقوال العلماء البصريين والكوفيين دون إبداء رأيـه فـي هـذه

---

(١) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: طه سعد وآخـر، ط١، مكتبـة الصـفا، القـاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٠٤.
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٨٩.
(٣) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٢١.
(٤) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨١.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (نسا).
(٦) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٦٤.
(٧) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٩٥.

المسألة، بينما انتصر الزمخشري لثعلب بقوله: "أنكر بعضهم عرق النسا، وقال: الصواب أن يقال: النسا، كما يقال: الأكحل...، وليس للطعن عليه بذلك وجه؛ لأن قولهم عرق النسا أشهر من تعنت أبي العباس...، والعامة تقول: النِّسا بكسر النون، وهو خطأ..."(٢).

رَدَّ على هذا الادعاء كثير من اللغويين الذين انتصروا لمذهب ثعلب، فهذا ابن السكيت ذهب إلى القول "... هو عِرْق النَّسا"(٣)، وابن خالويه، الذي نراه يستند إلى إجماع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين بقوله: "إن قوله تعالى:(كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) (٤)... فقال علي رضي الله عنه، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وكل من فسر القرآن، إن يعقوب عليه السلام كان به "عرق النَّسا"، فلم يجز لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ويأخذ بقول الشاعر: فأشْعَبَ أظفارَهُ في النَّسا..."(٥).

وانتصر الجواليقي لثعلب بالقول: "قوله (أي قول الزجاج): لا يقال: عرق النسا، ليس كما قال، لأنه يقال: عرق النسا، وبما أن اللغتين مسموعتان عن العرب فلا وجه للتخطئة، وإنكار قولهم عرق النسا، ويكون من باب إضافة المسمى إلى اسمه؛ كحبل الوريد، وقيس قفة...، وإذا كان للشيء اسمان وخيف اللبس أضافوا أحدهما إلى الآخر، لإزالة اللبس، كما قالوا: حب الحصيد، والصلاة الأولى..."(٦).

وإلى مثل هذا ذهب ابن هشام(٧) اللخمي حيث قال: "قال بعض أهل اللغة: إنما أضاف العرق إلى النسا لاختلاف اللفظ، وقيل: إن النسا هو الفخذ فأضاف العرق إليها...".

ومما تقدم ذكره نرى أن رأي ثعلب – وهو رأي الكوفيين – أقرب إلى الصواب، ذلك أن إضافة الشيء إلى نفسه من القواعد الثابتة عندهم، وأن ذلك ما ذكره علماء اللغة من أدلة وشواهد تثبت صحة مذهب ثعلب، فابن خالويه أكدّ أن ثعلباً قد استخدم لفظ صحابة رسول الله –

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٥٨٠-٥٨١.
(٢) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٣٦٢-٣٦٣.
(٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ١٦٤.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٣.
(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج٤، ص ١٢٧.
(٦) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ص ٢١-٢٣.
(٧) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

صلى الله عليه وسلم- وأتباعه، ولعلّ مذهب الكوفيين في إضافة الشيء لنفسه أقرب إلى الواقع اللغوي والذي أثبته في عصرنا البحث العلمي الحديث[١].

وعلى كلّ حال فإن المسألة راجعة إلى الخلاف المذهبي بين علماء البصرة وبين علماء الكوفة، إلاّ أن علماء البصرة كانوا متشددين في نقدهم لمذهب الكوفة، ومتعصبين لمذهبهم فقط.

المسألة الثانية عشرة:

(وموضع يقال له: أَسْنُمَة)[٢].

وهذا مأخذ آخر أخذه الزجاج على ثعلب، فقال الزجاج[٣]: "وقلتَ أَسْنُمة البلدِ، ورواه الأصمعي بضم الهمزة: أُسنُمة، فقال: ثعلب: ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلاّ أَسْنُمة البلد بفتحها، فردّ الزجاج: إنّ الأصمعي أضبط لما يحكي وأوثق لما يروي".

هذا النقد ردّه عددٌ من العلماء، فقد اتفق ابن خالويه[٤]، والجواليقي[٥] على أن ابن الأعرابي ثبتٌ ثقةٌ، وما روى صحيح في هذه اللفظة، فالكوفيون يرونه - أي ابن الأعرابي - أعلم من الأصمعي، وأروع، فالجواب ساقط.

واختلف شراح الفصيح في ضبط فاء (أسنمة)، فابن درستويه ذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج حيث قال: "أسنمة اسم موضع بعينه فلم يرو فيها عن العرب غير الضم، وقد جعلها ثعلب مثل الأنملة يجوز فيها الفتح"[٦].

وقد أيدّ ابن هشام اللخمي رواية الأصمعي فقال: أسنمة بضمها هي أصح لما حكى سيبويه"[٧].

وفي المقابل نجد آخرين من شراح الفصيح وقفوا إلى جانب ثعلب كما جاء عن الجبان[١] والهروي[٢] والزمخشري[٣].

---

(١) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، الدراسة، ص ٦٩، وهو رأي ذهب إليه محقق الكتاب محتجاً برأي للفرّاء.
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٩٢.
(٣) الجواليقي، الردّ على الزّجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص٣٨.
(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج٤، ص١٣٠.
(٥) الجواليقي، الرد على الزّجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ص٣٨-٣٩.
(٦) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص٢٧٩.
(٧) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١٢٨.

أما أصحاب المعاجم فقد ذهب صاحب اللسان إلى القول "أسنَمة بالفتح، ويقال: أسْنِمة وأسْنُمة، فمن قال: أسْنُمة جعله اسماً لرملة بعينها، ومن قال: أسْنِمة جعلها جمع سنام...، وذكر صاحب اللسان أن الجوهري قال: "وأسنُمة بفتح الهمزة وضم النون، أكمة معروفة بقرب طخفة..."[٤].

إلاّ أنّ عالماً متخصصاً في علم البلدان كياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) لم يحدد في أثناء استعراضه لهذه اللفظة بشكل قاطع أيهما أضبط: فتح الهمزة أو ضمها، واكتفى بذكر الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين حول ضبطها[٥]....

مما تقدم بيانه من آراء نرى أن الخلاف قائم حول ضبط الهمزة في لفظة (أسنمة) بين الضم والفتح، ويبدو أن هذا الخلاف واقع بين لغتين من لغات العرب، وعليه لا مجال للاجتهاد في هذه المسألة بتخطئة إحدى اللفظتين وعدّ الأخرى فصيحة؛ وإنما يقوم الاستعمال بالحكم على ذلك، ومعلوم أنّ ثعلباً اختار منهَجه بناء على كثرة الاستعمال -وخاصة في عصره-.

المسألة الثالثة عشرة:

(وهو كِسْرى)[٦].

قال الزجاج[٧]: "وقلتَ كِسرى"، وهذا خطأ؛ وإنما هو كَسرى بفتحها، والدليل على ذلك أنّا وإيّاكم لا نختلف في أنّ النّسب إلى كسرى، يقال: كَسروي بفتح الكاف، وليس هذا مما يُغيَّر بالنسب؛ لبعده منها.

ردّ عدد من العلماء على هذا المأخذ فقال ابن خالويه[٨]: "إنّ اختيار كَسرى بالفتح؛ لأن النسب إليه كَسروي خطأ؛ لأن كِسرى ليس عربياً، وإنما هو بالفارسية: "خُسرو" بضم الخاء، وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّة، فعرّبته العرب إلى لفظ آخر، وجاز فيه الكسر والفتح، والكسر أجود؛ لأنّ فِعلى يُشبه الاسم المفرد مثل: الشّعرى نجماً واحداً ردوه إلى

---

(١) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص٢٠٦-٢٠٧.
(٢) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٦٠٤.
(٣) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤٠٥.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سنَم).
(٥) ياقوت الحموي، (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٨٤، ج٢١، ص ص١٨٩-١٩٠.
(٦) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٩٣.
(٧) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل....، مصدر سابق، ص٢٩.
(٨) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج٤، ص ص١٢٨-١٢٩.

الفاظهم، فلما نسب إليه انفتحَّ فقالوا: كَسروي؛ لأن الكسر مع ياء النسب مستثقل وليست كـدِرهم ومِعْزى -ليس فيهما لغتان- الكسر والفتح - فنسب درهمي ومِعزوي- فيختار في النسب الفـتح لخفَّته".

وانتصر الجواليقي لثعلب بقوله: "كِسرى بالكسر أفصح من كَسرى بالفتح، وذلك كمـا رأى أكثر العلماء الموثوق بعلمهم وصحة روايتهم، وأعجب من هذا أنه قال[١]: [يقصد الزجاج] "إنّـا وإيّاكم لا نختلف في النسب إلى كِسرى كَسروي"، وهذه أقوال العلماء تشهد بالردّ عليـه، ومنهـا قول ابن قتيبة: (وكِسرى بالكسر) وفي موضع آخر هو كِسرى بكسر الكاف ولا يفتح"[٢].

وأما شراح فصيح ثعلب فقد تنوعت آراؤهم في هذه المسألة حيث جـوّز بعضـهم الفـتح والكسر معاً دون تفاضل كما جاء عند ابن درستويه[٣]، واكتفى بعضـهم ببيـان الضـبط عنـد الكوفيين وهو الكسر، وعند البصريين وهو الفتح، دون تعليق أو إبـداء رأي كمـا جـاء عنـد الجبان[٤] في شرحه، والهروي[٥] في إسفاره، بينما انتصر بعضهم لثعلب مبيّناً أن العامة تقـول: كَسرى بالفتح، والصواب: كِسرى بالكسر، كما ورد عن الزمخشري[٦].

وقد ذهب ابن منظور إلى القول بما جاء به ابن درستويه، إلاّ أنه أضاف: ان النَّسب إلـى كِسرى هو كِسريّ بكسر الكاف وتشديد الياء، مثل: حرميّ، وكِسَرويّ بفتح الراء وتشديد اليـاء، ولا يقال كَسْرَوي بفتح الكاف..."[٧].

وانطلاقاً مما تقدم ذكره يتبين أن ما ذهب إليه ثعلب هو الأفصح، وأن غيره أقل فصـاحة، لأنه لغة أخرى أو لغة للعامة، فالإجماع معقود على كون "كِسرى" بالكسر هي الأفصـح قياسـاً على غيرها من ألفاظ العربية، كالشِّعرى.

المسألة الرابعة عشرة:

(وهو لِرِشْدَة وزِنْية، وهو لِغَيَّة هذا الحرف بالفتح)[٨].

---

(١) الجواليقي: الرد على الزجاج في مسائل....، مصدر سابق، ص٣٠.
(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص ص٢٠٢-٢٢٨.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ص٢٨٧-٢٨٨.
(٤) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢١٦.
(٥) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٦.
(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٤.
(٧) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (كَسَر).
(٨) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

وقد أخذ الزجاج[١] على ثعلب قوله هذا، فقال: "فتحتَ غيَّة، وكسرتَ رشدة وزنية، والباب فيهما واحد، والمراد منهما واحد، فلا اختلاف بين أحد من النحويين في مصادر الثلاثي إذا أردت منه المرّة الواحدة، وإنما يكسر ما كان هيئة حال، فتقول: حَسَنُ الجِلسَةِ".

انتصر الجواليقي لثعلب ورد على الزجاج بقوله: "لا شك أن أبا إسحاق إذ ذاك قليل السماع، وإذا روى أبو العباس ذلك كان قوله حجة، على أنه قد رواه غيره، وعلى أنه قد جاء في المصادر: فِعلة بكسر الفاء، ولا يجوز غيره، وهو قولهم: حجّ حِجّة...، وقد جاء في المصادر "فُعْلة" بالضم، لا يجوز غيره، وهو قولهم رأيته: رُؤية فكيف يجوز أن تقول: لا اختلاف في ذلك بين أحد من النحويين، ... وليس اللغة كلها بالقياس، فكيف يواجه أبو العباس، ويرد صوابه بالخطأ[٢].

وأيد ابن خالويه ثعلباً في رأيه فقال: "اختيار الكوفيين كسر زنية ورشدة، واختيار البصريين فتحها، فأما الغية فإجماع على أنها مفتوحة استثقالاً للكسر مع الياء والتشديد"[٣].

ولم يعارض أحد من شراح الفصيح رأي ثعلب سوى ابن هشام اللخمي[٤] الذي عد القياس ما قاله أبو إسحاق الزجاج.

بينما أيد بقية الشراح مذهب ثعلب دون تخطئة، فابن درستويه[٥] أكد أن الغَيّة لم تستعمل مكسورة الأول، مبيناً أن العلة في ذلك استثقال الكسرة مع الياء، وأنهم اقتصروا فيها على اسم المرة الواحدة، واستعملوا في الرشدة الكسرة، على معنى الهيئة والنوع، والفتحة على المرة الواحدة". وسار الجبان[٦]. والهروي[٧]، والزمخشري[٨] على ما ذكره ابن درستويه في تأييده لمذهب ثعلب.

وعليه فالإجماع يصب في أن غَيَّة بالفتح هي الأصوب والأفصح، وذلك لعلة استثقال الكسر مع الياء والتشديد، والدلالة هنا فيها جاءت على المرة الواحدة لأنها لم تستعمل إلا هكذا.

---

(١) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٦-٣٧.
(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج٤، ص ١٣٠.
(٤) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٣٩.
(٥) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٢٩٨.
(٦) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٢٠.
(٧) أبو سهل الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٣٨.
(٨) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٤٤٧-٤٤٨.

وبالتالي لا مجال لتخطئة ثعلب؛ لأن القضية واضحة، والأدلة كافية، وإذا تأملنا قول الزمخشري في شرحه لهذه اللفظة نرى الوضوح والبيان فيها حيث قال: "... لزنية وهو مثل غية وهو فِعْلة من الزنى، وإنما فتحت الغية؛ لأن فيها ياء مشددة، فكرهوا كسرة بعدها ياءان ففتحوا أولها.

وبذلك نخلص إلى أن المعاني جاءت واحدة والدلالة أيضاً واحدة وهي بيان هيئة الحال، لكن تغييراً صرفياً طارئاً حصل في لفظة (غَيّة) نتج عن علة – ذكرناها سالفاً – فالقائل بخطأ ثعلب لا حجة له بعد ذلك التوضيح.

المسألة الخامسة عشرة

(وهي إنْفَحَةُ الجدَي وتخفف أيضاً، ومِنفحَة)[١]

قال أبو القاسم البصري معترضاً على ثعلب: "لا يقال مِنْفَحَة"[٢].

وذهب إلى هذا الرأي السابق – أعني رأي أبي القاسم عدد من شراح الفصيح كابن درستويه[٣] الذي عد (منفحة) بالميم خطأ دون بيان العلة، على الرغم من ذكره أنها لغة لبعض العرب، وعد الجبان[٤] (منفحة) من أردأ اللغات بينما نسب اللحمي[٥] (مَنفحة) إلى لغة العامة. واكتفى آخرون من شراح الفصيح بشرح لفظة (إنفحة) المخففة والمشددة دون التعليق أو إبداء الرأي فيها كما جاء عند الهروي[٦] والزمخشري[٧].

إن ما ذكره ثعلب صواب يعرفه العلماء، فابن السكيت ذهب إلى القول: "هي إنْفَحة الجدي وإنفحة، ولا تقل: أنْفَحة، قال أبو يوسف وحضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: إنْفَحَة، وقال الآخر: مِنفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة الأشياخ من بني كلاب، فاتفقت الجماعة على قول ذا، وجماعة على قول ذاك، وهما لغتان"[٨].

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٩٤.
(٢) أبو القاسم البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨١.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٣٠٠.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٢١.
(٥) اللحمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٦٤٢-٦٤٣.
(٧) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٥١.
(٨) ابن السكيت ، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ص ١٧٥-١٧٦.

وعليه فالتأييد واضح لمذهب ثعلب في هذه المسألة سواء أكان من شراح الفصيح أو من غيرهم من العلماء.

وكما هو معلوم من انتهاج ثعلب في كتابه فيما كان فيه لغتان فأكثر قام بذكرها واختيار الأفصح. ولذا قدم (إنفحة) المشددة على غيرها ربما لعلو رتبتها من حيث الفصاحة، مبيناً لغات العرب الفصيحة في تلك اللفظة، لكن دعوته كانت إلى استعمال أفصح اللغات مع جواز استعمال غيرها مما ذكر.

وعليه وجه لرد لغة فصيحة سمعت عن بعض العرب وذلك انطلاقاً من قول ابن جني "لغات العرب كلها حُجَّة"[١]. وما ذكره ثعلب صواب لا خطأ في فصاحته.

المسألة السادسة عشرة:

(الخِلبُ: الذي بين الزيادة والكَبِد)[٢].

هذا القول أخذه أبو القاسم البصري[٣] على ثعلب حيث قال: "إن الخِلب في الكبد كالشغاف للقلب، هذا غلاف هذا، وهذا غشاء هذا، ويقال: الخِلب زيادة الكبد". واستدل بقول الزبرقان:

وأجْعَلُ كُلَّ مُضْطَهَدٍ أتَانِي يُرِيدُ النَّصْرَ بينَ حَشا وخِلبِ

والخِلب عند ثعلب – كما رأينا – هو الذي بين الزيادة والكبد مستشهداً بقول ابن الأعرابي:

يا بكْرَ بكْرَين ويا خِلبَ الكَبِدْ أصْبَحْتَ مِّني كِذرَاع منْ عَضُدْ[٤]

ومذهب ثعلب هذا أيده عدد من العلماء ومنهم شراح الفصيح فقد قال الجبان[٥]: "الخِلب شيء بين الكبد والزيادة، أي أنت قريب مني لاصق بقلبي".

وقد ذكر بعض الشراح معاني عدة لكلمة (الخِلْب) كما جاء عند الهروي[٦]، والزمخشري[٧]، واللخمي[٨]، وبالتالي فإن تعدد هذه الدلالات قد يؤدي إلى الغموض في المعنى.

---

(١) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص ١٢.
(٢) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٩٦.
(٣) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٢.
(٤) ثعلب، المصدر السابق، ص ٢٩٦.
(٥) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٢٧.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٦٦٤-٦٦٥.
(٧) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٧٤.
(٨) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٤٦.

وبالنظر إلى المعاجم نرى أن هذه الكلمة غامضة في معناها أيضاً، فلم يستقر العلماء على رأي قاطع بصددها، فابن منظور أورد ثمانية معانٍ لهذه الكلمة فقال: "الخِلبُ: حجاب القلب، والخلب: لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع، والخلب: حجاب ما بين القلب والكبد، والخلب: ما بين القلب وسواد البطن، والخلب: شيء رقيق أبيض لازق بالكبد، والخلب: زيادة الكبد، والخلب: الكبد في بعض اللغات، والخلب: عظيم مثل ظفر الإنسان لاصق بناحية الحجاب مما يلي الكبد"[١].

فهذه المعاني جميعها للخلب لا يمكننا أن نأخذ بعضها وندع بعضها الآخر دون حاجة أو سبب لهذا أو لذاك، وبما أن واحداً من هذه المعاني قد ورد عن عالم ثقة ثبت كابن الأعرابي مثلاً أو ثعلب فلِمَ نتركه و نعدّه من الخطأ؟ خاصة في ظل هذه المعاني العائمة والحائرة في معاجم اللغة.

وإذا علمنا أنّ ثعلباً لا يكتب شيئاً إلا وقد رواه عن شيوخه، فهو ثقة ثبت – كما أسلفنا – ولا خطأ في قوله.

المسألة السابعة عشرة:

(والنِّفالُ: جِلدٌ أو كساءٌ يوضع تحت الرَّحى يقعُ عليه الدقيقُ)[٢].

أخذ أبو القاسم البصري[٣] على ثعلب هذا التفسير، وقال: "الوجه: يقع عليه الحبّ، ولو كان إنما يقع عليه الدقيق لم يقل زهير:

فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا.."

وهذا المأخذ تدفعه آراء شراح الفصيح وعلماء اللغة، قال الجوهري[٤]: "والنِّفال بالكسر: جلد يبسط فتوضع فوقه الرّحى، فيطحن باليد ليسقط عليه الدقيق". وذكر صاحب اللسان[٥] نقلا عن غيره "أن النِّفال بالكسر، الجلد الذي يبسط تحت رحى اليد ليقيَ الطحين من التراب...".

ولم ينف أحدٌ من شراح الفصيح ذلك التفسير – أي تفسير ثعلب –، بل أجمع ابن

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (خلب).
(٢) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مذكور، مصدر سابق، ص ٢٩٨.
(٣) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٢.
(٤) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (نفل).
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (نفل).

درستويه[١]، والجبان[٢]، والهروي[٣]، والزمخشري[٤]، واللخمي[٥]، على تأييد ما قاله ثعلب.

وبالتالي فإن ما ذهب إليه البصري لا يعدو أن يكون من باب المجاز اللغوي؛ فالدقيق قبل أن يطحن كان حباً فتحول إلى دقيق بعد الطحن، بفِعل الرَّحى، ولعل أبا القاسم البصري لم يُفرِّق بين (الحبّ) وبين (الدقيق) باعتبار ما سيكون.

وكما أسلفنا فقد خلت معاجم اللغة من رأي مشابه أو قريب من رأي أبي القاسم، والراجح ما ذكره ثعلب.

المسألة الثامنة عشرة:

(وهو الجُبْن للذي يُؤكل)[٦].

نقد أبو القاسم ثعلباً لذكره الجُبْن مخففاً، ورأى أن الأفصح فيه الجُبُنُّ مشدَّداً[٧].

وللعلماء في هذه المسألة أقوال، بعضها مؤيد لثعلب وبعضها معارض وبعضها محايد.

فالهروي ذهب إلى القول: "الجُبْن للذي يُؤكل بضم الباء...، والعامة تسكن الباء منهما، وليس ذلك بخطأ، وهما لغتان جيّدتان، إلا أن الاختيار فيما يؤكل ضم الباء..."[٨] وهذا رأي يبتعد عن التشدد والتحامل، وعدَّ الزمخشري الجُبْن بالضم أكثر حيث قال: "وهو الجُبْنُ للذي يؤكل بضم الباء وسكونها... إلا أن الحركة فيما يؤكل أكثر..."[٩].

وجاء في شرح الفصيح للجبان انتصار لمذهب ثعلب حيث قال: "ويقال للمأكول المتخذِ من اللَّبَن: جُبْن...، وقد جاء فيه: جُبُن وجُبُنَّة، والاختيار ما تقدم ذكره"[١٠]. أي بتسكين الباء.

وقد جعل ابن درستويه الأصل في المأكول من الجُبُنّ الضمتان والتشديد: وفرعهما التخفيف والتسكين"[١]، لكنه لم يخطِّىء ثعلباً في رأيه حيث قال: "... فإنّ الذي يؤكل فيه لغات،

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص ٣٣٤.
(٢) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٣٤.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٨٩.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٩٧.
(٥) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٥٣.
(٦) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٣٠٠.
(٧) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٣.
(٨) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٧٠٢-٧٠٣.
(٩) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٥٠٨-٥٠٩.
(١٠) الجبان، الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

يقال: الجُبُن بضم الجيم والباء بلا تشديد، والجُبُنّ بالتشديد مع الضمتين، والجُبْن بسكون الباء، وهي لغات معروفة لا خطأ فيها..."[٢].

واكتفى ابن هشام اللخمي[٣] بذكر اللغات التي جاءت بها لفظة (الجبن) دون إبداء رأي أو تأييد لأي منها.

ولم ينكر ابن السكيت ما ذكره ثعلب بل ذكر أنها لغة من لغات العرب فقال: "ويقال: جُبُنْ وجُبُنَة بضم الجيم وبضم الباء وتسكينها أيضا، وبعضها يضم الجيم والباء، ويثقل النون فيقول: جُبُنّ وجُبُنّة، وبعضهم يضم الجيم أولها ويسكن ثانيها..."[٤] فلا اعتراض من ابن السكيت على ما ذكره ثعلب.

وقدّم الجوهري[٥] لفظة الجُبْن بضم الجيم وسكون الباء على لغات أخرى كالجُبُنْ بضم الجيم والباء معاً، أو الجُبُنّ بالضم والتشديد.

وجاء في اللسان[٦] قريب من رأي الصحاح من تقديم لغة الجُبْن بالضمّ والتّسكين. الأمر الذي يدل على أن ثعلباً قدّم الأعلى رتبة في الفصاحة على غيرها. واختار الأفصح من بين لغات العرب.

وفيما مضى من أقوال نلاحظ أن اللُّغتين بالتخفيف والتشديد فصيحتان، ولعلّ ما ذكره ثعلب أفصح، حيث ذكرت أولاً في القولين – أي الجُبْن بالتسكين والجُبُن بالضم والتشديد –، وتقدمت على مثيلاتها من اللغات الأخرى، إضافة لما تحمله من خفة على اللسان مما يؤكد فصاحتها، فما نقده أبو القاسم مردود لأن الجبْن مخففة فصيحة كغيرها بدليل ما أثبته علماء اللغة وأصحاب المعاجم، وبما أن في المفردة لغات فلا حجّة في تخطئة ثعلب فيما ذهب إليه.

المسألة التاسعة عشرة:

(والحُبْوة من العطاء، والحِبوة من الاحتباء، وقد يقال: حلَّ حِبْيَته وحُبْوَتَهُ)[٧].

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص ٣٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.
(٣) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٥٨.
(٤) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ١١٨.
(٥) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة: (جبن).
(٦) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (جبن).
(٧) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

الاحتباء مصدر احتبى الرّجُل، وهو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوبه يجمعه به مع ظهره[١].

وقد تجنّى أبو القاسم[٢] البصري على قول ثعلب: (والحِبوة من الاحتباء). فقال أبو القاسم: "وقد يقال من الاحتباء حُبْوة أيضاً بالضم"، وهذا تجنٍ؛ لأنَّ البصري لم يكمل عبارة ثعلب التي فيها الردّ عليه بالتزام ثعلب الفصيح في كتابه وهي: (وقد يقال: حلّ حِبيتَه وحُبْوتَه).

وعند استعراض آراء علماء اللغة نرى أنّ ما ذكره ثعلب صواب، فابن درستويه ذكر أن الحِبوة بالكسر هي الهيئة من الاحتباء...، وقد يقال: حلّ حِبيتَه بالياء؛ وإنما ذلك لاتباع كسرة الحاء، ولو أردت الإزار الذي يُحتبى به، لجاز أن يقول فيه: حُبْوة، بالضم أيضاً، فأما المكسور فالنوع من الفعل نفسه، والكلمتان من أصل واحد في الاشتقاق...."[٣].

وشرح الجبّان[٤]، والهروي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن هشم اللخمي[٧] هذه اللفظة بذكر ما فيها من لغات دون تخطئة لما ذكره ثعلب، وبالتالي فالضبط مختلف باختلاف لغات العرب في هذه اللفظة. وأيّد صاحب اللسان[٨] مذهب ثعلب فقال: "الحِبْوة والحُبْوة: الثوب الذي يُحتبَى به".

وعليه فإن الراجح ما ذكره ثعلب ولا حجة لأبي القاسم في نقده؛ لأن عبارة ثعلب احتوت الرد عليه؛ ومن ثم فإن أبا القاسم البصري كما يبدو لم يكن دقيقاً في نقده، لأنه لم يكمل عبارة ثعلب، واتهمه بغير خطأ.

وبما أن ثعلباً رسم لنفسه طريقاً في تأليف كتابه يعتمد على ذكر الأفصح والفصيح من كلام العرب الواجب اتباعه. فقد قدّم الأفصح وهو (الحِبوة) على (الحُبوة) بالضم لدنوّ مرتبتها في الفصاحة. والفيصل في هذه المسألة هو الاستعمال ذلك أن الضبط متغير تبعاً لتعدد اللغات العربية، خاصة إذا علمنا أن هذه اللفظة من باب (المثلث)[٩] اللغوي.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: (حبا).
(٢) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص ١٨٣.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٤٩.
(٥) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٧٣٣-٧٣٤.
(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٥٣٩-٥٤٠.
(٧) ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٧١.
(٨) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حب).
(٩) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـ)، المثلث، تحقيق ودراسة: صلاح الفرطوسي، ط١، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م، ج١، ص ٤٦٦.

المسألة العشرون:

(إذا عَزَّ أخُوكَ فهُنْ)[١].

قال الزجاج[٢] ناقداً: "والكلام فهِنْ، وهو من هان يهين إذا لان، ومنه قيل: هَيْن لَيْن؛ لأن هُنْ من هان يهون من الهوان، والعرب لا تأمر بذلك... ومعنى عزَّ ليس من العزّة التي هي المنعة والقدرة، وإنما هو من قولك: عزّ الشيء: إذا اشتدّ، ومعنى الكلام إذا صَعُب أخوك واشتدّ فذِلَّ له من الذُّلّ، ولا معنى للذلّ هاهنا كما تقول: إذا صَعُب أخوك فلِنْ له".

وأيد ابن منظور[٣] الزجاج في رأيه فذكر أنّ: "هانَ يهين: مثل: لان يلين، وفي المثل: إذا عزَّ أخوك فهِن...".

وهذا مثل سائر في كلام العرب[٤]. وعند استعراض آراء العلماء ومنهم شراح الفصيح في هذه المسألة نرى الإجماع معقود على ما ذكره ثعلب من ذلك ما ذهب إليه ابن خالويه منتصراً لثعلب قوله: "... فقولهم: إذا عزَّ أخوك فهنُ ليس من الهوان، ولا من (وَهَن)، ولا من هان يهين وإنما هو من (الهوْن) وهو الرفق والسكون، قال الله تعالى في صفة المؤمنين:(الذين يمشون على الأرض هوناً) [٥].... ولا يكون الأمر من يهون إلا (هُنْ)..."[٦].

ومشى الجواليقي على طريق ابن خالويه فقال: "هذا رد على العرب لغتها بما يقع له، فهو أقبح مما تقدم، أما المثل فلا يروى إلا: فهُنْ بضم الهاء، وهذه الكلمة من ذوات الواو سواء كانت من الهوان أو من اللين ويراد بها في المثل (اللّين)، ومنه قيل: هَيْن لَيْن، ليس هين من الياء، كما ذكر، وإنما هو تخفيف هيّن وليّن، وهيّن أصله: هَيْون. فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فقيل: هَيِّن...، فالهون – بفتح الهاء – الرفقة، والهُون بضم الهاء: الهوان وكلاهما من الواو...، وأردف الجواليقي قائلاً: "ولا أحد روى هذه اللفظة إلا بضم الهاء"[٧].

---

(١) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٣١٠.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (هَيَن).
(٣) المصدر نفسه، مادة (هين).
(٤) أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)؛ مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ج١، ص ٣٥.
(٥) سورة الفرقان، الآية ٦٣.
(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج٤، ص ١٣٠.
(٧) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١

وشرح ابن درستويه[١] هذا المثل دون تخطئة لثعلب فقال: "إنه مثل تضربه العرب على وجوه، وتضعه على مواضع كثيرة، وتفسيره أيضاً يتصرف على معانٍ، يقال: إنّ معنى قولهم: فهُن من الهوان، مأخوذ على الاستعارة لا على الحقيقة...، ويجوز أن يكون معناه: إذا صار عزيزاً، أي مَلِكاً غالباً قوياً عليك فأطعهُ وتذللْ عليه، تَسلَم عليه، ولا يظلمك بعزّه. ويجوز أن يكون المعنى من الهون، وهو السكون والهدوء...".

وانتصر الجبان لثعلب شارحاً قول ثعلب، وقائلاً: "... ولو كان وَهَن يَهن لقيل في الأمر: هِنْ – بكسر الهاء –"[٢]، وهذا دليل على صحة مذهب ثعلب. وشرح الهروي[٣]، والزمخشري[٤] المثل مع اختيارهم لقول ثعلب بالضم.

أما اللخمي فكان رده على الزجاج ونقده له انتصاراً لثعلب حيث قال: "أما إنكار أبي إسحاق هُن بضم الهاء، فهكذا رواه أبو عبيد في الأمثال، ولم يذكر غيره، وفسرَّه على الضم، ومن ثم نقله أبو العباس ثعلب، وحكى المبرد الروايتين جميعاً في قوله: هُن، هِن بضم الهاء وكسره، وفسرَّه على الوجهين جميعاً"[٥].

ومما سبق فالإجماع على ما أورده ثعلب، بدليل ما روي عن أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في كتابه الأمثال، وأن ثعلباً قد نقل ذلك المثل بضبطه عن أبي عبيد، أضف إلى ذلك ما أثبته الجواليقي وغيره من بيان تصريف الفعل، وما أصابه من إعلال وإدغام،مما يؤكد صحة ما ذكره ثعلب.

وعلى كل حال لو افترضنا أنَّ الرواية كان لها أثر في ضبط تصريف الفعل، فإن ما يحكم صحة الضبط هو الاستعمال، مع علمنا أن ثعلباً ما صنع كتابه إلا لذكر الفصيح والأفصح من كلام العرب بناء على كثرة الاستعمال.

هذه المآخذ التي أخذها الزجاج وعلي بن حمزة البصري على ثعلب في فصيحه، حاولنا فيما تقدم بيانه وتوضيحه الرد عليها وبيان بعض الأخطاء التي وقعا فيها؛ استناداً إلى آراء علماء اللغة وشراح الفصيح،استناداً إلى أقوال أصحاب المعاجم اللغوية.

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، ص ٤٤٠.
(٢) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٨٣.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٨١٠.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٦١٥-٦١٦.
(٥) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢١٥.

وربما كان لهذه الانتقادات الموجهة للفصيح وصاحبه أسبابها ودوافعها والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

أولاً: لم يتفق العلماء على معيار واحد يحكمون به على مسائل اللغة بالصواب أو الخطأ، فالمقياس الصوابي عند اللغويين متأرجح بين التسامح والتشدد؛ فبعضهم يروي للكلمة وجهاً واحداً هو الفصيح في رأيه، وما عداه لغات لا يعتد بها، وبعضهم يروي جميع الوجوه التي وردت فيها، ويعدها كلها بمنزلة واحدة؛ فبأي منها نطقت فصواب، وهذا ما نراه واضحاً عند شراح الفصيح ونقاده بصدد بعض الألفاظ، فمثلاً (أوعده بكذا)[١] صواب عند أبي القاسم البصري، وخطأ عند الزجاج[٢].

ثانياً: أدّى الاختلاف بين البصريين والكوفيين إلى تخطئة بعضهم بعضاً، فالبصريون يخطئون ما يراه الكوفيون صواباً، والعكس كذلك، وقد وجدنا الخلاف في مسألة (عِرْق النَّسا)[٣] واضحاً، إذ يجوِّز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى ما بمعناه، بينما لا يسمح البصريون بذلك – ولذا حكموا على التركيب بالخطأ –، وغيرها من المسائل الخلافية.

ثالثاً: كان لختلاف المذهب أثر في وضع كل فريق ثقته فيما يرويه شيوخه، ولا يثق بأقوال الآخرين ورواياتهم، من ذلك ما جاء في (أسْئمة للبلدة)[٤] فهي خطأ عند الزجاج لأن الأصمعي رواه بضم الهمزة، وهي صواب عند ثعلب، لأن ابن الأعرابي وأصحابه رووه بفتح الهمزة.

رابعاً: جاءت بعض المعاجم لبعض الألفاظ بتفسيرات كثيرة أو معانٍ متعددة، لكن بعض أصحابها كانوا يتعسفون ويقفون عند تفسير من هذه التفسيرات مخالف بطبيعة الحال – لما أورده ثعلب، ويعدّ أن ما ذكره ثعلب خطأ فاحش، فلو أنه كان منصفاً للعلم ومتمتعاً بالموضوعية، لصرح بما يعرفه، وهو أن ثعلباً مصيب فيما أتى به، فوجدنا أبا القاسم البصري قد اكتفى من المعاني الكثيرة التي فُسِّرت بها (الخِلْب)[٥] بمعنى واحد وخطأ "الفصيح" على أساسها، ولو أنصف لأخذ بجميع الآراء حيث لا يوجد ما يرجح رأياً على آخر.

---

(١) انظر: المسألة الخامسة سابقاً.
(٢) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٣٢.
(٣) انظر: المسألة الحادية عشرة سابقاً.
(٤) انظر: المسألة الثانية عشرة سابقاً.
(٥) انظر: المسألة السادسة عشرة.

خامساً: لقد تجاهل بعض العلماء منهج ثعلب في "الفصيح"، وهو أنه لم يؤلف كتابه إلا للفصيح والأفصح من الألفاظ والتراكيب، فرغم هذا نجد الزجاج يروي (كَسرى)[١] بالفتح، وعلي بن حمزة البصري يروي (الحُبوة[٢]، والجُبُنّ[٣]) وهذه كلها لهجات فصيحة لكنها لا ترتقي في سلم الفصاحة إلى ما ذكره ثعلب.

---

(١) انظر: المسألة الثالثة عشرة.
(٢) انظر: المسألة التاسعة عشرة.
(٣) انظر: المسألة الثامنة عشرة.

المبحث الثاني

النقد الموضوعي لفصيح ثعلب

لم تقتصر جهود بعض علماء اللغة في (الفصيح) على نقد عباراته، والوقوف من صاحبها موقفاً حادًّا، محاولين التقليل من قيمة الكتاب والنيل من صاحبه، بل ظهرت مجموعة من المسائل اللغوية التي حاول النقاد وشراح الفصيح من خلالها أن يكون أسلوبهم متسماً بشيء من التلطُّف، وتلمُّس نوع من العتاب الموضوعي أثناء استدراكهم عليه أو مؤاخذته في أمر ما.

ولا يعني الردّ على من خطَّأ ثعلباً في بعض المسائل أنَّ أبا العباس يتصف بالكمال والنزاهة – فالكمال كلّه لله وحده – فثعلب لا ينكر أحد أنه قد وقع في بعض المغالطات والسقطات التي أوردها في فصيحه، وجاءت استدراكات بعض العلماء على كتابه مكملة ومصححة لما اعترى هذا الكتاب من نقص أو عيوب.

وعلى كل حال حتى لا نجانبَ الإنصاف والعدل كان لا بد من طرح هذه المسائل، وعرضها بتوسع، ومن ثمَّ مناقشتها وصولاً إلى النتائج التي تبين الراجح منها. مشيرين إلى صور الموضوعية التي اتسم بها بعض شراح الفصيح أثناء شرحهم لمادته، بعيداً عن التعصب المذهبي، أو مراعاة لمذهب دون الآخر.وأنَّ طريقة اختبار هذه المسائل تعتمد بشكل كبير على مادة الشروح وما نقده علماء اللغة وأصحاب معاجم اللغة وصولاً إلى رأي مرجّح في كل مسألة، وتحقيق الغاية المرجوة من هذه الدراسة في هذا الجانب – تحديداً –.

مسائل النقد الموضوعي:

المسألة الأولى:

(فاخترنا أفصحهُنَّ)[١]

ردّ الجواليقي[٢] على ثعلب قوله: أفصحهنَّ، وقال: الأولى كما اشترط في كتابه الفصيح أن يقول: فُصحاهُنَّ لأنّه الأفصح، وذلك أن أفعل له ثلاث أحوال:

أحداها: أنْ يستعمل بمن، والثانية: أن يضاف، والثالثة: أن يدخل عليه الألف واللام.

---

(١) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص ٢٦٠.
(٢) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل....، مصدر سابق، ص ٤٢.

فإذا استعمل بمن: لم يثنَّ. ولم يُجمَع، ولم يُؤنث، لأنَّ المراد به التفضيل، فيقال: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، وإذا استعمل بالألف واللام: ثُنيَّ وجمع، وأُنِّث، فقيل: الأفضل، والأفضلان، والأفاضل، الفضلى،والفضليان، والفضليات، والفُضُل. وإذا أضيف فالأجود: أن يُثنى ويجمع ويؤنث، فيقال: الزيدان أفضلا عشيرتهما، والزيدون أفاضل قومهم، وهند فضلى نسائها، والهندان فُضليا نسائهما، والهندات فضل نسائهنَّ، ولغة أخرى لا يثنّى ولا يُجمع، تقول: الهندان أفضل النساء، وهذه اللغة ليست بالجيدّة لأن حاله في الإضافة كحاله في الألف واللام.

رأي الجواليقي هذا الذي عاب فيه على ثعلب ترك المطابقة في لفظة (أفصحهنَّ) دفعه الهروي في إسفاره حيث قال: "وقوله: "أفصَحهن، أضاف أفصح، وهو أفعلُ من الفصيح إلى (هُنَ)، وهي ضمير اللغات؛ لأنّه أراد وجهاً واحداً ممّا تنطق به العرب على وجوه مختلفة الحركات أو الحروف، متفقة في المعنى – ولم يُرد به اللغة الفصيحة، ولو أراد ذلك لقال: فصحاهنّ؛ لأن تأنيث أفعل الذي يكون للتفضيل يكون على فُعلى مثل: أحسن وحُسنى، وأول وأولى، وآخر وأخرى، وما أشبه ذلك"[١].

وعند تأمُّل رأي الجواليقي السابق نرى أنه قد ذهب إلى أن اللغة الأجود هي المطابقة في حال الإضافة، في حين أن أبا بكر بن الأنباري عدَّ الإفراد والتذكير أفصح[٢].

وعليه فالراجح ما ذكره الجواليقي، ذلك أنَّه اختار لغة أقل فصاحة، وأنّ الأفصح، يجب أن يكون (فصحاهُنّ) بدليل ما ذكره من حجج وما أثبته العلماء من شروط أفعل التي ذكرها، الجواليقي.

وعلى الرغم من دفاع الهروي عن ثعلب، إلاّ أنّ حجّة الجواليقي أثبت وأقوى، وعليه يعدُّ ما ذهب إليه ثعلب مأخذاً عليه، وجب استدراكه.

المسألة الثّانية:

(وَفَسَد الشيء يَفْسُدُ)[٣]

لم يخطِّئ ابن درستويه قول ثعلب لكنه ذهب [٤] في تصحيحه إلى إنكار لغة (فَسُدَ) بالضم، وقال عنها: إنّها لحنٌ وخطأ – هذا الإنكار لم يكن إلاّ لأنه قول العامة كما يرى ابن درستويه،

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ٣١٩-٣٢٠.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ١٠٣.
(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص١٦١.
(٤) ابن درستويه، صحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص ص٤١-٤٢.

وقد أيّده في هذا الرأي عدد من شراح الفصيح، بينما ردّ عليه آخرون.

فالجبّان[١] منع قول العامة فسُد، وعدّها من لغاتهم. بينما لم يُشر الهروي[٢] إلى لغة (فسُد) بالضم، واكتفى الزمخشري[٣] بعدها لغة دون نسبتها إلى العامة، أو تخطئتها. وذهب مذهبه اللّخمي[٤] أيضاً.

أما اللّبلي فقد ردّ على إنكار ابن درستويه لغة (فسُد) وقال: "هذا الذي أنكره ابن درستويه، وغيره من الشراح حكاه اللغويون ومنهم ابن السكّيت والجوهري..."[٥].

وبناءً على ما تقدم فإنّ إنكار لغة من لغات العرب أمر يبتعد عن الموضوعية والعلمية؛ ذلك أنّ الإجماع لم ينعقد على تخطئة لغة (فسُد) بالضم، وربما أنّ حجّة العامة في هذه المسألة لها ما يسوغها، حيث إن التطور اللغوي الصوتي ربما كان له الأثر الواضح في تغيير ضبط عين الفعل ، وعليه فإنّ ورود اللفظة عند بعض العلماء لا يمنح الحق لأحد في تخطئة تلك اللفظة، انطلاقاً من كون لغات العرب كلُّها حُجّة. والذي يهمُّنا هو أن شارحاً كاللبلي لم يكن إلا موضوعياً في ردّه دون تشدد أو تحامل، مؤكداً كلامه بأقوال بعض العلماء.

المسألة الثالثة:

(وقد نَهَكَهُ المرض يَنْهَكُه ، وأنْهَكَهُ السلطان عقوبة)[٦].

عاب أبو القاسم البصري[٧]، والجواليقي[٨] على ثعلب قوله: "أنهكه السلطان" وقالا: الصواب: نهكه المرض ونهكه السلطان بغير ألف.

وذهب ابن درستويه إلى القول: "أنهكه السلطان عقوبة، فليس من هذا الباب، لأنه على أفعل وليس هذا موضعه، وإذا كان معناه راجعاً إلى معنى نهكه المرض، إلا أنه منقول من فاعله إلى فاعل آخر"[٩].

---

(١) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٩٩.
(٢) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٣٢٦-٣٢٧.
(٣) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص١٥ (الشرح).
(٤) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٥٠.
(٥) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص٣٢ (الشرح).
(٦) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص٢٦٤.
(٧) البصري، التنبيهات، مصدر سابق، ص١٧٩.
(٨) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل....، مصدر سابق، ص٤٦.
(٩) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص٦٥.

وعند الهروي: "وأنهكه السلطان عقوبة يُنْهِكُه بضم الياء وكسر الهاء، إنْهاكـاً....، ولـيس هذا الفصل أي قول ثعلب: "وأنهكه السلطان عقوبة" من هذا الباب –أي باب فعِلت بكسر العـين– وإنما ذكره فيه أبو العباس ليعرف الفرق بينه وبين الفصل الذي قبله أو لمشاركته إياه أيضاً فـي أكثر حروفه..."[١].

وعدّ الزمخشري نَهكَه المرض، وأنهكه السلطان عقوبة من أصل واحد، وأصـل النهـك: النقصان[٢].

ونقد اللّخمي ثعلباً بقوله: "كذا رويناه بألف موصولة على الأمر، ووقع في بعـض النسـخ على الخبر، وهو وهم، وإنما يقال: نهكه السلطان بغير ألف، وكذا نهكت الثوب لُبْسـاً والمـال: إنفاقاً..."[٣].

وذهب اللّبلي[٤] إلى نقد موضوعي فقال: "ثبت في معظم النسخ نهكه بألف موصولة علـى الأمر، وثبت في بعضها وأنهكه السلطان عقوبة على الخبر، واعتراض ابن حمزة أن نهكـه لـم يستعمل إلاّ ثلاثياً واستعمله ثعلب رباعيّاً، هذا على رواية الخبر، وينفصل عنه بأن يقال: أنهكـه عقوبة منقول بالهمزة من نهكه عقوبة، والنقل بـالهمزة لا يفتقـر إلـى السـماع عنـد أكثـر النحويين،.... واعترض اللّبلي كذلك على ابن درستويه حين عدّ الأخير قـول ثعلـب: (أنهكـه السلطان عقوبة) ليس من الباب، لأنه على أفعل...، فقال اللّبلي: "ويجاب على هذا بـأن يقـال: ذكره على معنى التتميم بالفرق بينه وبين ما اشترك منه في اللفظ.."[٥].

وفي المعاجم جاء ما ذكره شراح الفصيح صواباً، فقد ذكر صاحب معجم العين[٦] أن الصـواب نهكتـه الحمى، وقد نهكه عقوبه، وقد نهكه لمرض، ينهكه نهكاً، وأيّده في ذلك صاحب إصلاح المنطق[٧].

نلحظ من خلال استعراض آراء الشراح والنقاد أنّ ثعلباً قد أخطأ فيما ذهب إليـه، وجـاء النقد عند بعضهم موضوعيّاً مدعّماً بالأدلة والبراهين وأقوال العلماء.

---

(١) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٤.
(٢) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٥٢-٥٣ (الشرح).
(٣) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص٥٩-٦٠.
(٤) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص١٧٤.
(٥) المصدر نفسه، ص١٧٤.
(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، العين، تحقيق:مهدي المحزومي وآخر، ط١، وزارة الاعلام، دار الرشيد،العراق، ١٩٨٢، مادة (نهك).
(٧) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص٢٠٩.

وعليه يكون الراجح وقوع ثعلب في الخطأ، ولذا جاء توجيه الشراح إلى هذا الخطأ بشيء من الموضوعية والعلمية بعيداً عن التعصب أو التشدد، لكننا نقول: ربما وقع ذلك نتيجة خطأ النساخ والوراقين، بدليل تقارب آراء الشارحين في إيراد اللفظة في غير بابها، فقد يكون مراد ثعلب: نهكه السلطان عقوبة.

وعلى كل حال لا نستطيع الجزم بما أراده ثعلب، لعدم توفر ما يثبت ذلك أو يشير بقرينة ما.

المسألة الرابعة:

(وبَرَيْتُ القلم وغيره –غير مهموز– أبريه بَرْيًا)[١].

قال ابن درستويه[٢]: "وأما قوله: بريت القلم أبريه، فلم يجب أن يذكره في هذا الباب، لأنه من الباب الأول، وإنما أتى به مع برأت، لتشابه اللفظين، بالباء والراء، وليست الهمزة من الياء في شيء".

وأيّد الهروي[٣] ما ذكره ابن درستويه، فقال: "وليس هذا الفصل من هذا الباب أيضاً: وإنما ذكره فيه ليفرق بينه وبين الفصل الذي قبله أيضاً..."

ووضّح اللخمي أن ثعلباً ذكر (بريت القلم) للمشاركة مع الصيغة التي جاءت بكسر العين حتى يكون القارئ على دراية من غرض ثعلب من إيراده العبارة في هذا الباب..."[٤].

وذهب اللبلي[٥] مذهب ابن هشام اللخمي حيث عدَّ ما ذكره ثعلب من باب المشاركة اللفظية التي بينه وبين بَرَيت من الرّجل ذاكراً أنّ ذلك ما قاله ابن درستويه.

وعليه فالراجح أنَّ ثعلباً أخطأ في ذكر هذه اللفظة في غير بابها المفترض لها، وعليه نرى الموضوعيّة فيما ذكره بعض شراح الفصيح، وربما كانت الحجة عند ثعلب في إيرادها تحت باب واحد، هي للمشاركة اللفظية بين بعض الألفاظ.

المسألة الخامسة:

(وهَرَقْتُ الماء فأنا أُهَريقه بفتح الهاء وضمّ الألف)[٦].

---

(١) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص٢٦٤.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص٥٨.
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٦.
(٤) عوفي، شرح الفصيح للخمي، مصدر سابق، ص٢٩٤.
(٥) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص١٨١-١٨٢.
(٦) ثعلب، الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، مصدر سابق، ص٢٦٦.

قال أبو منصور الجواليقي[١]: "هَرَقْتُ الماء، ليس هَرَقَت فَعَلْتُ، وإنما هو أَفْعَلْتُ، وإنْ وافقه في اللفظ، لا خلاف في ذلك، والهاء فيه بدل من الهمزة، وأصله: أَرَقْتُ الماء.

وذهب ابن درستويه إلى القول: "غَلَط ثعلب في وضعه قولهم: هَرَقْتُ الماء في هذا الباب، لأنه قد ترجمه بباب فَعَلْت بغير ألف، وإنما هَرَقْت من باب أفعلت عند جميع النحويين. وإنما هذه الهاء التي في هَرَقْت بدل من الألف التي تكون في أفعلت، لأن أصل هَرَقْت: أَرَقْتُ، وهو فعل معتل العين من الواو، وأصله أَرْوَقْتُ،...، فلما كانت هذه الكلمة مما يكثر استعماله في الكلام استثقلت الهمزة في أولها، فأبدلت منها الهاء، لأنها ألين، كما قالوا: هيَّاك في إيَّاك..."[٢].

وأيد ما ذكر كلّ من الجبّان[٣]، والهروي[٤] الذي قال: ".... الهاء من هَرَقْت أصلها همزة، وهي مبدلة منها للتخفيف وكثرة الاستعمال، والأصل: أَرقت، وإنما ذكر ثعلب هَرَقْت وأَرقت في هذا الباب على اللفظ بهما بعد إبدال هَرَقْتَ وإعلال أَرَقْتَ، ولو ذكرهما على أصلهما لوجب أن يذكرهما في باب أفعَل...." ، وذهب الزمخشري[٥] واللخمي[٦] إلى تأييد ما ذُكِر سابقاً.

وكذا ذكر اللبلي[٧] لكنه أضاف: "ويمكن أن يكون الذي حمل ثعلباً على أن ذكر هَرَقْتُ في هذا الباب وإن كان ليس بابه أنّ كلامهُ في هذا الباب: إنّما هو فيما يُقال من الأفعال بغير ألفٍ في الأفصح وكان في هَرَقْتُ لغتان: هَرَقْتُ وأهْرَقْتُ، على ما حكاه أبو عبيد في المصنّف: ....وقال عنها: إنها أبعد اللغات وهي لبني تغلب".

وعليه فالإجماع معقود من قِبَل الشّراح حول مؤاخذة ثعلب في إيراده (هَرَقْتُ) في باب فعلت، وبدا أنّ الصّواب أنْ يذكرها في باب أفعلت، وبالتالي تجلّت الموضوعيّة في نقدهم الذي قام على الدليل الواضح.

---

(١) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص٢٦٦.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد المختون، مصدر سابق، ص ص ٦٩-٧٠.
(٣) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص١١٧.
(٤) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص٣٧٤-٣٧٥.
(٥) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص٧٨-٧٩.
(٦) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص٦٤-٦٥.
(٧) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص٢٤١-٢٤٤.

المسألة السادسة:

(وأسَيْتُ على الشيء: إذا حَزنت عليه، آسي: أسىً، وأسوت الجرح وغيره: إذا أصلحت، وآسوه أسْوا)[١].

قال الجواليقي[٢]: غلطٌ في الجميع: أسَيْتُ وأسَوْت، وأدخلهما في باب واحد، وأحدهما من الواو والآخر من الياء، وشرطُه أن يكونا من أصلٍ واحدٍ كما كان ذلك في الصحيح، وهذان من أصلين"، وذهب كذلك ابن دُرستويه[٣] إلى تخطئة ثعلبٍ في إدخاله هاتين اللفظتين في هذا الباب، إذ وضع ثعلب (أسيتُ) مع (أسَوْت)؛ لأنّ شرطه في ذلك الباب فعَلْت وفعِلْتُ من لفظٍ واحد، وهذان لفظان مختلفان في الحروف؛ لأنّ أسِيتُ من ذوات الياء وأسَوْتُ من ذوات الواو،... وإنّما يجب أن يأتي أسِيت بكسر السين مع أسَيت بفتحها؛ ليكونا جميعاً من ذوات الياء أو يأتيَ بهما جميعاً من ذوات الواو".

وأيدَ الزمخشري[٤]: ما ذكره ابن دُرستويه سابقا.

غير أنّ اللبلي[٥] علّلَ ذِكر ثعلب هاتين اللفظتين بقوله: "إنّما أدخلهُ في هذا الباب لأنّه راعى اللفظ، بدليل أنه يُقال: أسَوْت الجرح وأسيته، فذكر أسيت على الشيء: إذا حزنت عليه، ليُعلم الفرق بينه وبين أسيت الجرح".

وبناءً على ما تقدّم بيانه يبدو النقد الموضوعي جلياً في أثناء استقراء آراء الشّراح في توجيه النقد لثعلب، على الرّغم من أنّه قد يكون لمراعاة المشاركة في اللفظ أثرٌ في إيراد ثعلب هاتين اللفظتين إلاّ أنّ ذلك لا يعني عَدَم مؤاخذته على ذلك؛ لاختلاف أصل كلٍّ واحدةٍ منهما، وهذا ما أكّده صاحب معجم العين[٦] حيث قال: "الأسْوُ علاج الطبيب الجراحات بالأدوية والخياطة".

"وأسَيَ: الأسى مقصور: الحزن على الشيء، أسيَ يأسى أسىً فهو أسيان"[٧].

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٢٧١.
(٢) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص٤٧.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون ص١١٦.
(٤) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٣٩-١٤٠.
(٥) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص ٢٨٣-٢٨٦.
(٦) الفراهيدي، العين، مصدر سابق، مادة (أسو).
(٧) المصدر نفسه، مادة (أسي).

المسألة السابعة:

(وأهديت إلى البيتِ الحرام: هَدْياً وهَدِيا)[١]

ذهب ابن درستويه[٢] واللخمي[٣] في شرحيهما إلى أنّ ثعلباً توهّم في وضع (الهَدْيّ والهدِيّ) مصدرين مخالفين لمصدر أهديت الهدية وليس كذلك؛ لأنّ مصدر (أهديت الهدية) و (أهديت الهَدْي) إلى البيت الحرام واحدٌ وهو (الإهداء)؛ لأنّهما على: أفعَل إفعَالا.

وأضاف ابن دُرستويه: "ولا يكون إلا كذلك عند جميع النحويين، وهذا مذهب اللغويين الذين لا يعرفون قياس النحويين، (الهَدْيّ والهَدِيّ) اسمان لما أُهديَ إلى البيت من الإبل وغيرهما كما قالت عائشة – رحمها الله ورضيَ عنها: (كنت أفتِلُ قلائد هَدْي رسول الله – صلى الله عليه وسلم –)، وإنما تقلّد الأنعام والحيوان ولا يُقلّدُ المصدر[٤].

وقال الجبّان[٥]: "أهديتُ الهديّة أهديها إهداءً فأنا مُهْدٍ، وأهديت إلى البيت أهدي إهداءً، واسم ما يهدى هَدِيٌّ وهَدْيٌ. مقارباً بهذا ما قاله ابن دُرستويه، وأيّد ما قيل سابقاً الهرويُّ[٦] وعدّهما اسمان لما أُرسِلَ إلى بيت الله الحرام من الإبل والغنم".

وأضاف اللبليُّ[٧] إلى كلّ ما تقدّم: "وقد قُرئ بالوجهين جميعا، قوله تعالى: (حتى يبلغ الهدي محله) ، (حتى يبلغ الهدي محله) [٨]، وانتصر اللبليُّ لثعلب بقوله: "والذي أوقعه في هذا الوهم أنّهم رأوا الهَدْيّ والهَدِيّ قد جاءا مع الفعل الذي هو أهديت، فاعتقدوا أنّهما مصدران لمجيئهما مع الفعل الذي هو أهديت، وليس كذلك بل هما مفعولان لا مصدران...، فالهَدْيُ والهَدِيّ مفعولان لأهَدَيْت، لأنّهما اسمان لما يُهدى وليسا بمصدرين، وقال الفرّاء في كتابه (البهيُّ) تقول: "أهديت إلى البيت هَدْياً وهَدِيا، وإذا أردت المصدر قلت: إهداءً، فخرج من هذا أنّهم هم الذين وهموا لا ثعلب"[٩].

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٧٣.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ١٢٢.
(٣) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٨٠.
(٤) ابن درستويه، المصدر السابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.
(٥) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٣٥.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٤٣١.
(٧) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ص ٤٢٩-٤٣٠.
(٨) سورة البقرة، الآية، ١٩٦.
(٩) اللبلي، تحفة المجد الصريح، مصدر سابق، ص ٤٣٠.

وعليه فإنّ إجماع الشّراح جاء على أنّ ثعلباً قد وَهَمَ في وضع الهَدْيّ والهَدِيّ مصدران مخالفان لمصدر أهديت الهديّة، إلاّ أنّ شارحاً كاللبليُّ دافع عن ثعلب جاعلاً ما ذكره الشّراح وهماً مصوّباً رأيَ ثعلب، ومع ذلك لا نستطيع الجزم بما أراده ثعلب المصدر أم الاسم فإن أراد أنّهما مصدران فخطأ بإجماع الشرّاح، وإن أراد أنّهما اسمان فقد أخطأ الشرّاح في وهمهم.

المسألة الثامنة:

(وعَجِلْتُهُ إذا سبقْتُه)[١]

ذكر ابن درستويه أنّ قول ثعلبٍ: "عَجِلْتُهُ أي سبقتهُ" غلط؛ لأنّه (عَدّى) الفعل إلى الهاء، وعجلتُ لا يتعدّى، وإنّما هو فعلٌ لازم بمعنى أسرعت وبادرت، يقال: عَجِلَ يعجَلُ عجلاً فهو عَجِلٌ وعاجِلٌ"[٢].

ونقد الجبّان[٣] ثعلباً بقوله: "عجلتُه إذا سبقته ويقال: "عَجِلتُ إليك، وهذا التعدّي أكثر استعمالاً من التّعدي الذي كان في الفصيح، وأضاف محقق الشّرح قائلاً: [الفعلُ عجلتُ لا يتعدى بنفسه وإنّما يتعدّى بحرف الجر، وأظنُّ أنّ الشارح مصيبٌ في ذلك].

ودعّم ابن هشام اللّخميّ رأيه بما جاء به ابن دُرستويه وقال: "وعجلتُه: سبقته وَهْمٌ، إنّما هو بمعنى أسرعت إليه وبادرت. قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز:(وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ) [٤] وعلى الرغم من ذلك فإنّ ابن هشام لا يتعسّف في تخطئة ثعلب إذا كان لكلامه وجهٌ في العربية، لذلك نجده يردِفُ تعقيبَهُ على ما قاله ثعلب بقوله: "وقد احتجّ بعضهم لأبي العبّاس" بقوله تعالى:(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) [٥].

والذي يبدو من خلال استعراض آراء الشُّراح أنّ ثعلباً قد أخطأ في ما ذهب إليه بدليل أنّ الفعل (عَجِلتُ) لا يتعدى بنفسه وإنّما بحرف الجر، وعليه يُعدُّ ما ذكره الشّراح مأخذاً على ثعلبٍ لا مجال لِرَدّه.

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٧٦.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ١٥٥.
(٣) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٤٦.
(٤) سورة طه، الآية: ٨٤.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

المسألة التاسعة:

(ولَهَيْتُ عن الشيء وغيره ألهى: إذا تركته، ولَهَوْت به من اللهو)[١]

خطّأ الجواليقي[٢] وابن درستويه[٣] ثعلباً في هذا؛ لأنه ليس كلّ من ترك شيئاً فقد لهى عنه، وإنما يقال: لهيت عنه ومنه، بمعنى سهوت عنه وغفلت عنه، وترك الشيء عامداً بلا سهو ولا غفلة لا يقال له: لهى عنه، ولا لهي منه، وإنما هو من اللّهو، ولكن لهيَ على فعِلت بكسر العين في معنى الانفعال والمطاوعة، فانقلبت الواو ياءً.

وقال الجبّان[٤] شارحاً: "(لهيت عن الشيء ومنه إذا تركته، ألهى لهياً ولُهْياً، ولهياناً،... لأن الأصل: اللّهو، واللهو بالشيء ينبئ عن تركِ غيره إليه، ومنهم من يقول: الشيء ملهيٌ عنه...".

وعدّ الزمخشري[٥] (لَهَوْتُ بالشيء من اللهوَ ولهيت عن الشيء) من أصل واحدٍ وهو الواو، ولكن فُرّق بينهما... واستشهد بقول للخليل بن أحمد الذي قال: "اللّهو ما شغلك عن هوى وطَرَب، يقال له: (لها) يلهو، لهواً، واللّهو في القرآن: المرأة نفسها، قال الله عز وجلّ:(وَ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا) [٦]، وتَلَهيْتُ عنه: إذا شُغِلت عنه، قال سبحانه وتعالى :(فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) [٧].

وعَدَّ اللّخمي[٨] ما ذكره ثعلب وهماً مستدلاً بقول الأصمعي: ألهيت منه وعنه، وبقول الكسائي: ألهَيْت عنه لا غير.

وجاء في الإصلاح[٩]: "ولقد لهوت بالشيء، فأنا ألهو به لهواً، ولقد لهَيْت منه ألهى إذا سلوت عنه، وتركت ذكره وأضربت عنه".

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٧٨.
(٢) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٤٨.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ١٧٤.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٥٦.
(٥) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
(٦) سورة الأنبياء، الآية: ١٧.
(٧) سورة عبس، الآية: ١٠.
(٨) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٩٥.
(٩) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ٢٠١.

والذي نستنتجه مما سبق من أقوال أنّ بعض الشراح قد أخذوا على ثعلب قوله: ولهيت عن الشيء إذا تركته، وكان الصواب أن يقول: طرحته وتشاغلت بغيره. وفي هذه المسألة صورة أخرى من صور النقد الموضوعي الذي يبدو أنّ ثعلباً قد غَفَل عن هذه المسألة.

المسألة العاشرة:

(ويومٌ طَلْقٌ وليلةٌ طَلْقَةٌ: إذا لم يكن فيها قرٌّ ولا شيءٌ يؤذي)[١]

شرح الجبان هذه المفردة فقال: "قد طَلْق اليوم بضم اللام، وقد جاء في بعض اللغات ليلةٌ طلقٌ بلا تاء التأنيث، مستشهداً بقول الشاعر:

خُذِلتُ على ليْلةٍ ساهِرة فليستْ بطلْق ولا ساكِرَة[٢]

وذهب الزمخشري[٣] إلى القول: "ويومٌ طلقٌ، وليلة طلقة، وطلقٌ أكثر، قال لبيد:

بَلْ أنتِ لا تَدْرينَ كمْ مِنْ ليلةٍ طلْـق لذيـذٍ لهْوها ونِدامُها

فالملاحظ من قول الزمخشري أنّ (ليلة طلق) أكثر استعمالاً من طلقةٍ بدليل ما قاله لبيد. وتلطّف اللخمي[٤] في مؤاخذه ثعلب فقال: "ليلة طلقٌ ولا يؤنث، لأنّه مصدر، فالمصدر في الواحد والجمع والمذكّر والمؤنث على صورة واحدة".

وهذه المسألة فيها خلافٌ بين النحويين فالاستعمال الذي حكاه ثعلب صحيح ذكره ابن السكيت[٥] في قوله: "ويقال ليلة طلقٌ وطلقة، إذا لم يكن فيها حَرٌّ ولا قرٌّ، ويقال: يومٌ طلقٌ".

ونرى في الصحاح[٦] "يومٌ طلقٌ وليلة طلقٌ أيضاً".

وعليه نخلُص إلى أنّ ثعلباً قدّمَ الأدنى رتبة في الفصاحة على الأعلى رُتبة، وهذا ما أخذه بعضُ الشُرّاح وعلماء اللغة على ثعلبٍ بحجّةِ أنّ (ليلة طلقة) أقلُّ استعمالاً من (ليلة طلق).

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٨٤.
(٢) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٧٨.
(٣) الزمخشري، شرح الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٧.
(٤) عوفي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
(٥) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ص ٥-٦.
(٦) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، مادة (خلق).

المسألة الحادية عشرة:

(وتقول: أوْهَمْتُ الشيء، إذا تركتهُ كله، أوهم إيهاماً)[١]

أخذ الجواليقي[٢] على ثعلب ما قاله حيث قال: "ليس معناه تركته، إنما أغفلته، أي: أسقطته من وهمي، وربما يكون الإيهام تَركاً إذا كان التَّرك عن نسيان وإضاعة، ونحو ذلك، فأمّا إذا كان الترك عن عمد لم يكن موهماً ولا سقطاً له عن وهمه بل يكون مثبتاً له في وهمه تاركاً له عن عَمْدٍ".

فأخذ الجواليقي أخذه ابن درستويه[٣] قبله على ثعلب. وأيّده في ذلك الجبّان[٤] والهروي[٥].

وجاء في الإصلاح[٦]: "ويقال: أوهمتُ من الحساب مِئة، أي: أسقطت منه مئة، وأوهمتُ من صلاتي ركعة، وقد وهمتُ في كذا وكذا فأنا أوهم وهماً، إذا سهوتُ وقد وهمت إلى كذا وكذا أهمُ وهماً إذا أذهبتَ وَهْمَك".

وعليه يبدو الإجماع معقوداً على خطأ ثعلب في تفسيره لمعنى أوهمت الشيء بمعنى تركته كله، وذلك هو الراجح من خلال استعراض أقوال بعض الشراح والنقاد الذين فسروا الحديث في هذه المسألة بما قد غفل ثعلب عنه، أو أخطأ في بيانه.

المسألة الثانية عشرة:

(ومن الفعل: وعظّم الله أجْرَك)[٧]

قال الجبّان[٨] ذاكراً لغة أخرى على أنّها فصيحة فقال: "عظّم الله أجرك وأعظم الله أجره، ومثل هذا ورد في المعجمات...".

وخطّأ اللخمي[٩] ثعلباً لعدّه (عظّم الله أجرك) هي الأفصح؛ وذلك أن ثعلباً ذكر في أول

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٢٨٦.
(٢) الجواليقي، الرد على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٤٩.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٢٤٣.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ١٨٥.
(٥) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج١، ص ٥٤٥.
(٦) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق، ص ٢٤٤.
(٧) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٣٠٥.
(٨) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٥٩.
(٩) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ١٨٥-١٨٦.

كتابه(ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر فاخترنا أفصحهن)ولأن الله تعالىيقول:(وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا) [١] فأعظم أفصح من عظّم وهي لغة القرآن.

ويبدو أن الراجح هنا هو تقديم ثعلب لفظة عظّم على أعظم، ولا خلاف في أنهما فصيحتان، غير أن أعظم أعلى رتبة من حيث الفصاحة، وعظّم أقل رتبة.

ولهذا أخذ على ثعلب ذلك الأمر،ولعلّ ما يدلل صحة الترجيح ما استشهد به اللخمي من قوله تعالى: (وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا) [٢] والذي ماضيه (أعظم).

المسألة الثالثة عشرة:

(وجئت على إثره وأثره)[٣]

جاء عن ابن درستويه قوله: "...فإن العامة تقول في كل هذا: أثر بفتحتين وقال الخليل: الأثر بقية ما يُرى من كلّ شيء، وما لا يُرى بعد أن يبقى منه علقة، قال: وهو بلغتين: الأثر، والإثر...، قال: ولا يشتق من حروفهما فعل في هذا المعنى، ويجمعان على الآثار"[٤].

وعدّ الجبان[٥] والهروي[٦] إثره، وأثره، لغتان، دون تعليق آخر، وجاء رأي اللخمي مؤاخذاً لثعلب إذ قال: "هما لغتان فصيحتان، إلا أنّ (جئت على أثره) بفتح الهمزة والثاء أفصح، لأنها لغة القرآن فكان حقه أن يقدّمها، قال تعالى:(أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي) [٧]" [٨]

فالراجح هنا من خلال استعراض آراء بعض الشراح أنّ الأفصح قولهم: (أثره) بالفتح؛ لأنها وردت ضمن شاهدٍ قرآني لا خلاف عليه، وبالتالي وَجَب على ثعلب أن يقدّم الأفصح على الفصيح، أضف إلى ذلك ما ذكره الخليل من أن (أثر) بالفتح أفصح من (إثر) بالكسر، وهذا الرأي يدور في فلك الموضوعية العلمية لوجود الأدلة والبراهين.

---

(١) سورة، الطلاق، الآية: ٥.
(٢) سورة الطلاق، الآية ٥.
(٣) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٣١٦.
(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٤٧٠.
(٥) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٣٠٠.
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٥٣.
(٧) سورة طه، الآية: ٨٤.
(٨) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

المسألة الرابعة عشرة:

(وأمْلَيْتُ الكتابَ أمْليه إمْلاءً، وأمْلَلْتُ أمِلُّ إمْلالاً، لغتان جيّدتان جاء بهما القرآن)[١]

قال أبو منصور الجواليقي[٢]: "أمْلَيْتَ من بناء أمْلَلْتَ، وأمْلَيْتُ وأمْلَلْتُ من المَلّ والمـلال؛ لأن الملَّ يطيل...، وهاتان كلمتان مختلفتان من أصلين، ومن شرط اللغتين أن يكونا فـي كلمـة من أصل واحد في معنى".

ويؤيد ما ذهب إليه الجواليقي[٣] ابن درستويه فقد ذكر أنَّ "أمَللْتُ بلامـين مـن الملـل والملال، لأن الممل يطيل قوله على الكاتب ويكرره حتى يفهمـه ويكتبـه...، فهاتـان كلمتـان مُختلفتان في اللفظ والمعنى وليستا في معنى واحد كما ذكر ثعلب". ويبدو أن الجواليقي قـد نقـل رأيه عن ابن درستويه لاتّفاق القولين، وابن درستويه كما هو معلوم أسبق من الجواليقي عهداً.

وقال الجبان: "هما لغتان لقبيلتين، وقيل: إنّ الأصل أمللت فأبدلت اللام الثانية ياءً غيـر أن الإبدال يطّرد فيما كان على ثلاثة أحرف، وقد قيل: إنّ أمْلَلت من المَلّ لأنك إذا أطلـت الكتـاب ملّ كاتبه، وإنّ أمْلَيْت مِنَ الإطالة..."[٤].

وذهب الهروي[٥] واللخميّ[٦] إلى أنَّ أمْلَيْتُ وأمْلَلت بمعنى واحدٍ، وأن قوله تعالى:(فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [٧] فهذا من أمْلَيْت وقوله عز وجل : (وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) [٨] وهذا من أمْلَلت.

ويبدو مما سبق أنّ المأخذ على ثعلب هو تقديمه الأدنى فصاحة على الأعلى فصاحة. فكما جاء عن العلماء أنّ أصل أمْلَيت هو أمللت وحدث إبدالّ اللام الثانية ياءً، أضـف إلـى ذلـك أنّ شرط اللغتين الدالتين على معنى واحد أن تكونا من أصل واحد، وهذا ما لم يتحقق عند ثعلب.

وعلى كلّ حال إن سلّمنا بأنّ اللفظتين من أصل واحد على اعتبار أن أمْلَيْت أصلها مـن أمْلَلـت، وأن إبدالاً قد حصل للاستخفاف، فلِم لم يقدم ثعلب الأصل الأفصح على الفرع الأقل فصاحة؟

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مذكور، ص ٣١٧.
(٢) الجواليقي، الرّد على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص ٥٠.
(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ٤٨٠.
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٣٠٤.
(٥) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٨٦٩-٨٧٠.
(٦) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ٢٥٦.
(٧) سورة الفرقان، الآية: ٥٠.
(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

المسألة الخامسة عشرة:

(وتقول: ماءٌ مِلْحٌ ولا تَقُل: مالِحٌ)[١]

وهذه مسألة أخرى من مسائل النقد الموضوعي والتي جاءت آراء الشراح فيها على أقوال:

فقد ذهب ابن درستويه إلى أنّ مالح على وزن فاعل تقوله العامة، وأنَّ قول العامة ليس بخطأ في القياس؛ لأن ما كان فعله على فعُلَ يَفْعَلُ قد يجيء نعته على فاعِل، مثل: ماكث، وحامض، إذا أريد به النَّسَبُ ولم يُعن به الفعل".

وعدّ الجبّان[٢] والهروي قول العامة: مالح، ليس بمختار عند الفصحاء، لكن ذلك لا يعني أنه – أي مالح خطأ – بل ينبغي أن يقال: إنها لغة قليلة"[٣].

وذكر ابن قتيبة[٤] أن قوماً من نقلةِ اللغة أجازوا أن تقول: مالح، وإن كان قليلاً.

وعاتب اللخمي[٥] ثعلباً لرفضه لغة: مالح، فقال: "قول العامة: مالح، لا يعدّ خطأ، وإنما يجب أن يقال: هي لغة قليلة، مستشهداً بقول أبي العُذافِر:

بَصْرِيَّةٌ تَزوَّجَتْ بَصْرِيا يُطْعِمُها المالِحَ والطَّرِيّا"

فالمأخذ على ثعلب هو رفضه اللفظ القياسي لأنه قولٌ للعامة وقليلٌ استعماله، وما ذكره الشراح هو ضرورة أن يذكره ثعلب وألا يرفضه، وإن كان أقل فصاحة من (مِلْح).

وعليه فإن ثعلباً قد منع لغة فصيحة وأعلن رفضه لها والواجب أن يذكرها –كما أسلفنا–.

المسألة السادسة عشرة:

(وتقول: أسودُ سالِخ، ولا تُضِف، والأنثى: أَسْوَدَة، ولا توصف بسالخة)[٦].

اعترض الجواليقي[١] على ثعلب لقوله (والأنثى أسودة) "بحجة أن الأسود إنما هو صفة له

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ٣١٨، وكذا الفراهيدي، العين، مصدر سابق، مادة (ملح).
(٢) الجبّان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص ص ٣١٣-٣١٤
(٣) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٨٩.
(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.
(٥) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٧٠.
(٦) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص٣١٩.

بالسواد ثم غلب على الموصوف حتى صار كالاسم، فاستغنى عن ذكر الموصوف فهو كالأبطح، والأجرع، والأبرق الذي كان صفة ثم صار كالاسم، وكما يقال في مؤنثه بطحاء، وجرعاء وبرقاء، ولا يقال: أبطحة ولا أجرعة ولا أبرقة، فلذلك يجب أن يقال في الأنثى سوداء، ولا يقال: أسودة فهذا نعت خالص في الأصل، وقياسه أن يقال: سوداء لأنه وإنْ استغني عن الموصوف فقد جرى بمنزلة أحمر وأصفر مما لا يجوز في مؤنثه أحمرة، ولا أصفرة...".

وكذا ذهب ابن درستويه حيث علّق على قول ثعلب (أسود سالخ) أنّ إضافة أسود إلى سالخ فخطأ؛ لأن الشيء لا يُضاف إلى نعته، وقد أجاز هو إضافة عام إلى الأول، وهو نعته، وإن كان معرّفاً بالألف واللام، وامتنع هاهنا من مثل ما أجازه[٢]. وهذه التخطئة ردّها الخليل في "العين" حيث قال: "ويقال: أسود سالخ..."[٣]. ولم ينفِ الإضافة هنا.

وعليه يبدو رأي ابن درستويه غير دقيق. ونزع رأي الجبان إلى عدّ ما ذكره ثعلب (أسودة ولا توصف بسالخة شيئاً من قِبل الكوفيين، لأن أسود إن كان وصفاً فتأنيثه سوداء، وإن كان اسماً غير وصف فلا لفظ منه لمؤنثه مختص"[٤].

وجاء في اللسان: "أسود سالخ: غير مضاف لأنه يسلخ جلده كل عام، ولا يقال للأنثى سالخة، -ويقال لها: أسودة، ولا توصف سالخة، وأسودان سالخ، ولا تثنى الصفة في قول الأصمعي وأبي زيد"[٥].

وما مضى من استعراض لأراء الشراح وعلماء اللغة نجد أن ثمة اختلافاً في هذه المسألة، ففريق عدّ أسودة صفة غلبت على الموصوف حتى صارت كالاسم. والمؤنث منه سوداء. وهذا ما ذهب إليه ابن درستويه، والجبان والجواليقي، وفريق آخر عدّ أسود اسماً، وليس صفة؛ لكونه يجمع على سود. وبما أنه اسم فجمعه أساود، وهذا ما أكده الهروي[٦] واللّخمي[٧].

وعليه فإن مأخذ بعض الشراح في نقدهم لثعلب تمثل في تأنيثه للفظة (أسودة)، والراجح أن يقول: سوداء، لأنه إن استغني عن الموصوف فقد جرى بمنزلة أحمر وأصفر ومؤنثهما

---

(١) الجواليقي، الردّ على الزجاج في مسائل...، مصدر سابق، ص٥١.
(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: محمد المختون، ص ص٤٩٦-٤٩٧.
(٣) الفراهيدي، العين، مصدر سابق، مادة (سود).
(٤) الجبان، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٣١٥.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سود).
(٦) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق، ج٢، ص٨٩٤.
(٧) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق، ص٢٧٤.

حمراء وصفراء.

وخلاصة القول، أنّ ما ذكره بعض شراح الفصيح من نقد في بعض المسائل التي ذكرناها يعدُّ صورة من صور النقد الموضوعي الذي تحلى بالعلمية والتلطف في أثناء النقد لثعلب. وفي أثناء استعراض آراء بعض هؤلاء الشراح تبيّن أن ثعلباً كان مخطئاً في بعض ما ذهب إليه من آراء تمثّلت في: اختياره لغات غير فصيحة، وإسقاطه بعض اللغات الفصيحة، وتقديمه الأدنى رتبة على الأعلى رتبة. وذكره لغات غير فصيحة مع أخرى فصيحة. وهذه بعض المآخذ التي استدركها عليه بعض علماء الشروح مؤيدة بالحجج والبراهين، ولذا كان لا بد من الإشارة إلى ذلك، حتى تتضح الصورة ونبتعد عن الانحياز إلى ثعلب في كل ما ذهب إليه. لأن الكمال لله وحده.

وبعد هذا العرض لاتجاهات شراح الفصيح ونقاده، وبيان النقد الموجّه للفصيح وصاحبه، وفي المقابل الردود على هذه المآخذ والانتصار لثعلب، وأن هناك اتجاهين قد برزا في هذه الشروح: اتجاه نقدي مذهبي، يعتمد على التعصب للمذهب وعدّ كل ما خالفه ليس صحيحا، واتجاه آخر نقدي موضوعي في نقده وطرحه للرأي دون تجريح أو تخطئة لرأي الآخر.

وقد يسأل سائل تدبر في هذه المسائل ووعاها، ما الأساس الذي اعتمده الباحث في تصنيف المسائل المعروضة بحيث جعل بعضها تحت ما سُميّ "بالنقد المذهبي"، وبعضها الآخر تحت باب "النقد الموضوعي"؟

أقول: إنّ أساس التصنيف لهذه المسائل اعتمد على ما لاحظناه وتأملناه في طبيعة هذه الانتقادات والمؤاخذات الموجهة للفصيح، حيث كشفت عن تحامل بعض العلماء ونقدهم لكلّ ما ذكره ثعلب في هذه المسائل، وما سبقنا إليه: باحثون[1] معاصرون إلى بيان شيء من ذلك الأمر وعليه تم تصنيف ذلك إلى نقد مذهبي، أما النقد الموضوعي، فكان الاعتماد منصباً على ما أورده الجواليقي في كتابه الرد على الزجاج، حيث أشار إلى بعض المواضع التي لا بتسنى الاعتذار عن ذكرها بحيث كانت هذه المواضع منطلقاً للباحث في تصنيفها. إلى نقد موضوعي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان لبعض شراح فصيح ثعلب آراء ونقود تحلوا بالتسامح أحياناً، وظهرت في انتقادات بعضهم الموضوعية في توجيه النقد، بحيث قدموا صورة جديرة بالاهتمام في أسلوب النقد، وطريقته، وليس معنى الموضوعية التعصب التام لما ذكره ثعلب؛ وإنما منهج النقد وطبيعته وإن كان فيه تخطئة لثعلب وكتابه.

---

(١) ثعلب، الفصيح، مصدر سابق، تحقيق: عاطف مدكور، ص ص ٢١١-٢٣٩، وأعني هنا دراسة عاطف مدكور حول كتاب فصيح ثعلب، وبيانه بعض صور النقد الموجّه ضدّه.

وعليه فإن النقد الموضوعي بما تضمنه من مسائل كان مما فيـــه لغتـــان فـــأكثر، جـــاء الاستعمال ليحكمه، وليس الاجتهاد الذي بدا واضحاً في مسائل النقد المذهبي أحياناً.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد أن طوّفنا في "**شروح فصيح ثعلب بين المعيارية والتطور اللغوي**" نخلص إلىالنتائج التالية:

١-إنَّ كتب تصويب اللغة عملت على حفظ اللغة من اللحن الذي فشا في ألسنة العرب، وقامت بتوجيه الناس إلى فصيح الكلام ،وكذلك أهميتها سجلاً للألفاظ والمعاني المستعملة في لهجات الخطاب في البيئات العربية المختلفة.

٢-كشف الاطلاع على شروح الفصيح المطبوعة، وغيرها من كتب اللغة، أن الفصيح قد أثار حركة تأليف لغوية كبيرة، تشكّل معلماً من معالم نشاط علماء اللغة، وحرصهم على سلامتها ونقائها على الرغم من اختلاف مناهج أصحاب الشروح.

٣-تنوعت مناهج شراح الفصيح في تحديد الفصيح والأفصح كل حسب مذهبه اللغوي، فتحكّم القياس في الصواب والخطأ عند بعضهم، وعدوا ما يخالف قياسهم وقوانينهم خطأ، وهذا ما يمثله المذهب البصري،وفي المقابل مال بعض الشراح إلى التوسع في الاستشهاد والاحتجاج، بعدّهم كل مسموع مقيس، وأنَّ لغات العرب كلها حجة وهذا ما يؤمن به أصحاب المذهب الكوفي.

٤-الاختيار في اللغة أمر قائم تسوغه أسباب عدة منها: الكم الهائل للغة، وتعدد مناهج العرب في كثير من الظواهر والصيغ، ووجود ما هو مستهجن عندهم كالشاذ والضعيف وغيره، فلا يمكن أن يكون هذا الكم الهائل من اللغة على درجة واحدة من حيث الفصاحة، من وجهة نظر هذا اللغوي أو ذاك.

٥-جاءت كتب شروح الفصيح رافداً قوياً من روافد نمو اللغة وتطورها، حيث اشتملت هذه الشروح على ألفاظ للغات العرب، وتنوع هذه اللغات مما أدى إلى تنوع الدلالة أحيانا، وتضمنت أيضاً بعض الألفاظ الدخيلة والمعرّبة التي دخلت لغة العرب وأصبحت دارجة مستعملة زادت في ثروة اللغة، وأكدت مبدأ التطور الناتج عن التأثر والتأثير بسبب الاتصال مع الأمم والشعوب.

٦-أثبتت مادة الشروح بعض الظواهر التطورية الدلالية التي جاءت بمسميات وأمثلة كاشفة عن هذا التطور كالترادف والمشترك اللفظي، والأضداد، حيث بينت الدراسة عوامل التطور الحاصل في هذه الألفاظ وأهم أسبابه، ناهيك عن أثرها في إغناء اللغة بألفاظ ذات

دلالات متجددة عبر التاريخ، وما تفيده من حيث سهولة الرجوع إليها عند الحاجة. وبيان صورة التطور وطريقته.

٧-تحكمت العصبية المذهبية في جانب كبير من المناقشات التي أقامها اللغويون البصريون على الفصيح، وجعلتهم يضعون كل ثقتهم فيما يرويه شيوخُهم، ولا يثقون بأقوال الآخرين ورواياتهم، من ذلك "أسئمة للبلد" خطأ عند الزجاج لأن الأصمعي رواه بضم الهمزة، وهي صواب عند ثعلب لأن ابن الأعرابي وأصحابه رووها بفتح الهمزة.

٨-وجدت عشرين مسألة حكمها التعصب للمذهب في بعض الأحيان وذلك في أثناء نقد الشراح لهذه المسائل، وقد أشرت إلى ما فيها من مواقف شخصية، وبينت من خلال المصادر اللغوية أن ثعلباً لم يكن مخطئاً فيها.

٩-وفي المقابل لاحظت قرابة ست عشرة مسألة من مسائل "الفصيح" بدت الموضوعية في نقدها، وتصويب ما وقع فيه ثعلب من وَهْم، وذلك استناداً لأقوال العلماء وإجماعهم على تلك المؤاخذات والاستدراكات.

١٠-بدا تجاهل منهج ثعلب في "الفصيح" واضحاً من قبل بعض النُّقاد، ذلك أن منهجه في كتابه سار على تضمينه الفصيح والأفصح من الألفاظ والتراكيب، فنرى الزجاج يروي "كَسرى" بفتح الكاف، والبصري يروي "الحُبْوة" بضم الحاء، وهذه كلها لهجات لا ترتقي في سلم الفصاحة إلى ما ذكره ثعلب.

١١-لم يقف أبو سهل الهروي عند حدود الشرح المجرد لألفاظ الفصيح بل كانت له شخصية متميزة ظهرت من خلال مواقفه الكثيرة من ثعلب منتقداً ومدافعاً، فضلاً عن مواقفه الأخرى من أقوال وروايات بعض العلماء، فكان يناقش ما يحتاج منها إلى مناقشة، ويرجح ما يراه راجحاً، ويرد ما يراه خاطئاً. أضف إلى ذلك أيضاً موقفه المتميز من آراء الكوفيين والبصريين والذي تمثل في صور عدة منها: التحرر من العصبية المذهبية أو الحياد، والموافقة، والمخالفة، من ذلك إشارته إلى خلاف الفريقين في قولهم: "مِلْحَفَة جديدٌ وخَلَقٌ".

١٢-اعتنى الزمخشري بلغات العرب عناية بالغة فقد كان يذكر في الغالب الأعم اللغة وأصحابها، مبيناً اللغات الجيّدة والرديئة، معلّلاً ومستشهداً على ما يورده. وبدا اعتماده على القياس واضحاً مع تغليبه السماع عليه في بعض الأحيان.وكذلك بروز موقفه من بعض القضايا وخاصة في بيان لغات العامة في أغلب مواد الفصيح، حيث عمل على تطبيق المقياس الصوابي

الذي يستند على الشواهد العربية الفصيحة وذلك للحكم على هذه اللغة بالجودة أو الرداءة. أما موقفه من ثعلب وكتابه فبدا متبايناً بين الموافقة والمخالفة من ذلك ما جاء في مسألة (حلمْت).

١٣-تجاوز ابن هشام اللخمي في أثناء شرحه لمواد الفصيح التبيين والتفسير فانتقد ثعلباً في بعض المسائل التي وجد مجالاً للانتقاد فيها، ولكنه بدا في بعضها نقداً موضوعياً لا يميل ولا ينحرف، ومثال ذلك في مسألة "بريت القلم"، كما كان مطلعاً على نقد الزجاج وأبي القاسم البصري فأيدهما تارةً، وردهما تارةً أخرى، ووقف موقف الحياد بينهما في بعض الأحيان.

١٤-كان أبو جعفر اللبلي يتصدى للعلماء الذين أخذوا على ثعلب، ويرد عليهم ويبيّن خطأهم ويدافع عن ثعلب ببيان صوابه، مؤيداً هذا الصواب بما يحكيه أئمة اللغة الثقات وبدا واضحاً أن اللبلي كان يتوسع في تصحيح اللغات، معتداً بكل ما سمع عن العرب، ولعل مذهبه هذا يتعارض مع أصحاب التصويب اللغوي المتشددين، ويوافق اتجاه الكوفيين، الذي لا يردون ما سمع، ويقبلون كل ما ورد، ويعدّونه حجّة ينبغي الأخذ به، والقياس عليه. ومثال هذا الموقف ما ذكره في مسألة "تمى المال ينمي".

والله الموفق

قائمة المصادر والمراجع

أولا :الكتب

أ- المصادر

١-القـرآن الكـريـم.

٢-أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السّـري الزجاج (ت٣١١هـ)، فعلت وأفعلـت، ضـمن كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه، تحقيق :محمد عبـد المـنعم خفاجـي، ط١ المطبعة النمـوذجية (مكتبة التوحيد)، (د٠م) ،١٩٤٩م.

٣- أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العـرب فـي كلامهـا، تحقيق: مصطفى الشويمي ، ط١، مؤسسـة أ٠ بدران للطباعـة والنشـر، بيـروت- لبنان، ١٩٦٣م.

٤-.....، مقاييـس اللغـة، تحقيق:عبد السلام هارون، ط١ مطبعة مصطفى البـابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥-أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ) ، شَذَا العَرْف في فَنِّ الصَّرْف، تحقيق: طـه سعد وآخر، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م.

٦-أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبنـاء الزمـان،تحقيق : إحسان عباس ، ط١ ، دار صادر ،بيروت، ١٩٧٨م.

٧- أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨)، مجمـع الأمثـال، تحقيق: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.

٨- أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلـب (ت٢٩١هـ)، كتاب الفصـيح، تحقيـق: عـاطف مدكور، ط١ دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.

٩-.....، الفصيـح، تحقيق: صبيح التميمي، ط١، دار الشهاب الجزائر، ١٩٨٨م.

١٠- .....، مجـالس ثعـلب، تحقيـق : عبـد السـلام هـارون، ط٥، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٥٠م.

١١- أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١هـ)، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق: عبدالملك الثبيتي، ط١، مكتبة الآداب ،القاهرة،١٩٩٧م.

١٢- إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٥هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان،١٩٦٩م.

١٣- حاج خليفة، (ت١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: مصطفى عبدالله الحنفي، دار الفكر بيروت١٩٩٠م.

١٤- الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، دار السعادة، مصر، ١٩٦٣م.

١٥- الحسن بن عبدالله أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: عماد زكي البارودي ، ط١ ، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د.ت).

١٦- الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي ، ط١، دار مأمون للتراث ، دمشق، سوريا، ١٩٨٤م.

١٧- الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٥، مؤسسة الرسالة، ط١ ،١٩٩٠م.

١٨- الحسين بن محمد محمد الراغب الأصفهاني، (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيّد الكيلاني، الطبعة الأخيرة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦١م.

١٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، العين ، تحقيق : المهدي المخزومي وآخر، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

٢٠- خير الدين الزركلي (ت١٩٧٦هـ)، الأعلام، ط١، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان ١٩٨٤م.

٢١- عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي وافي، ط١، مجلة البيان العربي ، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٢- عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، ط١،دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د٠ت).

٢٣- .....، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق:أحمد سليم الحمصي وزميله ، ط١، دار المعارف ، سوريا، (د٠ت).

٢٤- .....، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨٤م.

٢٥- .....، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، (د٠ت).

٢٦-.....، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، (د٠ن)، الكويت، ١٩٧٥م.

٢٧- عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ط١، (د٠ن)، القاهرة، ١٩٦١م.

٢٨- عبد القادر بن عمر البغدادي ، (ت١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٢٩-عبد الله بن جعفر بن دُرستويه(ت٣٤٧هـ)، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد-العراق، ١٩٧٥م. وتحقيق: محمد بدوي المختون ، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٨م.

٣٠- عبد الله بن خليد أبو العميثل الأعرابي(ت٢٤٠هـ)، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق: محمود شاكر سعيد، ط١، نادي حازان الأدبي، جدة- السعودية، ١٩٩١م.

٣١- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت ٦٨هـ)، اللغات في القرآن، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط١، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٤٦م.

٣٢-عبدالله بهاء الدين بن عبدالله بن عقيل(٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٣-عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ، تحقيق : مصطفى السقا و حامد عبد المجيد، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٩٦م.

٣٤-.....، المثلث، تحقيق ودراسة: صلاح الفرطوسي ، ط١، دار الرشيد للنشر، العراق،١٩٨١م.

٣٥-عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، أدب الكاتب ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٦- عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغويّ(ت٣٥١هـ)،الإبدال ، تحقيق: عزالدين التنوخي ،ط١، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٦٠م.

٣٧- .....، مراتب النحويين، تحقيق وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة النهضة، مصر- القاهرة، ١٩٥٤م.

٣٨- أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد- العراق، ١٩٩٠م.

٣٩- علي بن إسماعيل الأندلسي، ابن سيده(ت٤٥٨هـ)، المخصص، ط١، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ت).

٤٠- علي المتقي بن حسام الدين الهندي(ت٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨م.

٤١- علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، التنبيهات على أغاليط الرواة مع كتاب المنقوص والممدود للفرّاء، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط١، دار المعارف- مصر، ١٩٦٧م.

٤٢- علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)، التعريفات، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م.

٤٣- عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي ،مصر، ١٩٦٠م.

٤٤- عمر بن عثمان بن قنبر، سيبويه(ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، نشر مكتبة الخالجي ،القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٥- محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٦٤م.

٤٦- محمد بن إسحاق بن النديم (ت٣٨٠هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط١، دار المعرفة، بيروت،١٩٩٤م.

٤٧- محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تفسير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، دار المعارف، مصر، (د٠ت). والطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٤٨- محمد بن حسن الزبيدي(ت٣٧٩هـ)، لحن العوام، تحقيق : رمضان عبد التواب، ط١، المطبعة الكمالية، مصر، ١٩٦٤م.

٤٩- .....، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، محمد سامي أمين الخانجي الكتبي، مصر، ١٩٧٨م.

٥٠- محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٧م.

٥١- محمد بن عبد الرحمن القزويني(ت٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق :محمد عبد المنعم خفاجي،ط٢، دار إحياء الكتب العربية، (د٠م)، ١٩٥٣م.

٥٢- محمد بن عبد الواحد الزّاهد(ت٣٤٥هـ)، فائت الفصيح، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد،ط٢، (د٠ن)،(د٠م)،١٩٨٦م.

٥٣- محمد بن عمران المرزباني(ت٣٨٤هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ط٢، تحقيق: مجدي الدين الخطيب، الطبعة السلفية، القاهرة،١٣٨٥هـ.

٥٤- محمد بن علي الجبّان(ت بعد ٤١٦هـ)، شرح فصيح ثعلب، تحقيق :عبد الجبار قزاز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١م.

٥٥- محمد بن علي الهروي(ت٤٣٣هـ)، التلويح في شرح الفصيح، ضمن مجموعة تسمى "فصيح ثعلب والشروح التي عليه"، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، المطبعة النموذجية، مكتبة التوحيد، مصر،١٩٤٩م.

٥٦-.....، إسفار الفصيح ، تحقيق: أحمد سعيد قشاش ، ط١، منشورات الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي(٣٢)، السعودية،١٤٢٠هـ.

٥٧- محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٠م.

٥٨- .....، المذكـر والمـؤنث، تحقيق : طارق الجنابي، ط١، مطبعـة العـاني، بغداد ، ١٩٧٨م.

٥٩- .....، شرح القصائد السبع الطوال، تحقيـق: عبـد السـلام هـارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٦٠- محمد بن محمد بن طرخان الفـارابي(ت٣٣٩هـ)، كتـاب الحـروف، تحقيـق: محسن مهدي، ط١، دار المشرق ببيروت،١٩٦٩م.

٦١- محمد مرتضى الزبيدي(ت١١٤٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيـق: عبد الستار فرّاج، ط١، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.

٦٢- محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ)، لسـان العـرب ،(ط١)، دار صـادر، بيروت- لبنان، (د٠ت).

٦٣- محمد بن هشام اللخمي(ت٥٧٧هـ)، شـرح الفصيح ، تحقيق: عبيـد جاسـم، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٨م.

٦٤- .....، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق: خوسـيه بيريث لاثارو، ط١، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠.

٦٥- محمد بن يعقوب الفيروز أبادي(ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، ط١، دار الجيـل، بيروت-لبنان ،(د٠ت) .

٦٦ - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، البحـر المحـيط، ط٢، دار الفكـر، بيروت ، ١٩٨٣م.

٦٧- .....، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الـرحمن، ط١، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٦٨- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، شـرح الفصيـح، تحقيق: إبراهيم عبدالله الغامدي، ط١، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سلسلة الرسائـل الموصى بطبعها "٩" ، ١٤١٧هـ.

٦٩- .....، أسـاس البـلاغة، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

٧٠- .....، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الرّيان للتراث، مصر، ودار الكتّاب العرب ،بيروت، ١٩٨٧م.

٧١- أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، الرّد على الزّجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تحقيق ودراسة: عبد المنعم صالح وصبيح الشاتي، ط١، منشورات جامعة السليمانية، العراق، ١٩٧٩م.

٧٢- .....، شرح أدب الكاتب، قدّم له: مصطفى الرافعي، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت، (د٠ت).

٧٣- .....، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح:أحمد محمد شاكر، أعيد طبعه بالأوفست في طهران، ١٩٦٦م.

٧٤- ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط١، دار صادر، بيروت-لبنان ، ١٩٨٤م.

٧٥- يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النّجار، ط١، الدار المصرية للتأليف والنشر ، مطابع سجل العرب، القاهرة،(د٠ت).

٧٦- أبو يوسف يعقوب بن السّكيت(ت٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر،١٩٥٦م.

ب- المراجع:

٧٧- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د٠ت).

٧٨- .....، من أسرار اللغة، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،١٩٦٦م.

٧٩- إبراهيم السامرائي، التطوّر اللغوي التاريخي، ط٣، دار الأندلس ، بيروت، ١٩٨٣م.

٨٠- إسرائيل ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية، ط١، مطبعة الإعتماد، القاهرة- مصر، ١٩٢٩م.

٨١- تمـام حسّـان، اللغة بيـن المعيـاريـة والوصـفية، ط١ ، دار الثقافـة، الـدار البيضاء، المغرب،١٩٥٨م.

٨٢- .....،الأصـول دراسة ابيستموالوجيه للفكر اللغوي عنـد العـرب، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨١م.

٨٣- جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حـي، ط١، دار الهـلال ، القـاهرة-مصـر، ١٩٦٠م.

٨٤- جـواد عـلي ، المفصّـل في تاريخ العـرب قبـل الإسـلام ، ط٢، دار العلـم للملايين، بيروت،١٩٧٦م.

٨٥- ج. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصـاص، ط١، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٨٦- رمضان عبد التّواب ، فصـول في فقـه العربية، ط٣، مكتبة الخانجي بالقـاهرة- مصر، ١٩٩٤م.

٨٧- .....، لحن العامـة والتطـور اللغـوي، ط١، مطـابع الـبلاغ ، القـاهرة- مصر،١٩٦٧م.

٨٨- .....، لحن العامـة مظـاهره وعللـه وقوانينـه، ط٢، مكتبـة الخـانجي ، مصر،١٩٩٠م.

٨٩- عبّاس حسن، اللـغة والنحـو بـين القـديم والحـديث، ط٢، دار المعـارف، مصر،١٩٧١م.

٩٠- عبد الحميد الشلقاني ، الأصمـعي اللغـوي صورة عراقية فـي القـرن الثـاني الهجري، ط١ ، دار المعارف، القاهرة-مصر،١٩٨٢م.

٩١- .....، الأعـراب الـرّواة ، ط١ ، (د٠ر)، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٩٢-.....، روايـة اللـغـة ، ط١ ، (د٠ر) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م.

٩٣- عبد الرحمن أيوب، العربية ولهـجاتها، ط١، مطـابع سـجل العـرب، القـاهرة، ١٩٦٨م.

٩٤- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٤م.

٩٥-عبدالعزيز مطر ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط١ ،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٦٦م.

٩٦-علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط٥،مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، مصر، ١٩٦٢م.

٩٧-.....، فقه اللغة، ط٦، دار نهضة مصر-القاهرة، (د٠ت).

٩٨-.....،اللغة والمجتمع، ط١،دار نهضة مصر -القاهرة، ١٩٧١م.

٩٩-ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط١، جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٧٣م.

١٠٠- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، المنشورات دار مكتبة الحيلة، بيروت-لبنان،١٩٨٠م.

١٠١- محمد ضاري حمّادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ط١، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

١٠٢- محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

١٠٣- محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط١، دار الحديث، القاهرة-مصر،١٩٨٧م.

١٠٤- مسعود بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، ط١، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م.

١٠٥- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.

ثانيا:الرسائل العلمية:

١٠٦- سها نعجة، ابن قتيبة الدينوري تصحيحه اللغـــوي والـردود عليـه، الجامعـة الأردنية(غير منشورة) ، قسم اللغة العربية، ١٩٩٥م.

١٠٧- عبد الفتاح محمد ، الفصيح في اللغة والنحو حتى أواخر القرن الرابـع الهجـري، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.

١٠٨- عبد الكريم عوفي، شرح الفصيح لابن هشام اللخمـي، رسـالة دكتـوراة(غيـر منشورة)، معهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر، ١٩٩٢م.

١٠٩- علي الفريج، السماع اللغوي،.رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعـة اليرمـوك، الأردن، قسم اللغة العربية،١٩٩٧م.

ثالثا:المقالات العلمية

١١٠- إبراهيم رفيدة، أصالة اللغة العربية وعلومها، مجلـة الفكـر العربـي، بيـروت- لبنان،ج٤، العدد٢٦، آذار/ مارس، ١٩٨٢م.

١١١- عبد الفتاح سليم، ليس في كلام العـرب وقضية الصواب والخطأ، حوليـة كليـة اللغـة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة-مصر.

١١٢- نهاد الموسى، الخطأ في العـربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقـع، مجلة الأبحاث – الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٨٣م.

Abstract

Printed Commentaries on Tha'labs Fasyh in references to Eloquence Standards and Language Development

By
Sa'ad A. Allah J. Miqdad

Supervisor
Dr. Ibrahim Yousef Al - Sayed

This study tries to declare the effect of printed commentaries on Tha'lab's Fasyh in Kossecting and directing language towards the use of the formal language through deducting and discussing the explainers' views based on what language scientists lexicon special its have said reaching to defining the standards agreed by those scientists in their formalisation of the language, based on the linguistic doctrine variance and the environments of those linguists. In addition, the study tries to explore the explainers' view in terms of explore the explainers' view in terms of the linguistic development that occurred with some of the language vocabulary, as well as its position in regard of the eloquence.

However, the study sets out of the hypothesis that what have been mentioned in Fasyh Tha'lab's printed commentaries as consistent critical views of what use Arabic language knew and was formed in laws or what have emerger of disagreement in the hard Arabic speech.

Hence, the study came in an introduction, preliminary, three chapters and a conclusion. Where the introduction has declared the importance of the topic, choice motivations, and the methodology used in all chapters. Whereas the preliminary has explored the language filtering movement to Tha'lab's age, the concept of eloquince in language and term, then dealt with Fasyh book and the studies built upon it. After that, the first chapter declared the linguistic standards as a concept, and the most important controls for the correction standard by linguists and their method in choosing the eloquint language.

The second chapter explored the Arabic linguistic development phenonema, showing its effect and features, in addition to the most important factors that affect it, not to forget the effect of Faysh's commentaries in declaring that development and its importance.

Moreover, the third chapter presented some linguistic issues which were criticized by critics either subjectively or doctrinally, in which it explored the various trends of criticism towards (The Fas'h book), the explainers, and critics views toward its author either by acceptance or rejection.

Finally, the conclusion summarized the result in :

1- The diverging methods of explainers in defining the eloquint and the most eloquint each based on his linguistic doctrine. Therefore measuring and mistake prevailed and contorled some of them, while others tended to extend evidence and reference, by considering that everything that can be heard, can be measured .

2- Al – Fasyh's explantions are viewed as a strong source of language development where it contained the Arabs terms and dialects, as well as emergent and Arabized vocabularies, while confirming the influence and effect principle resulting from the nations and peoples' contacts.

3- Tha'lab's methodology in (Al - Fasyh) was cleary neglected by some critics, that his methodology traced including the eloquint and the most eloquint of terms and structures.

4- Tha'lab's explanations repsented a scene of the linguistic disagreement among language scientists, and took different trends represented by accepting Tha'lab's view about some of them, while others disagreed what others claim.